جامعة وهران 2
محمد بن أحمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــادة دكتوراه في العلوم

في العلوم الاقتصادية

أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971- 2014

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد: بلوافي عبد المالك

أمام لجنـــــــة المناقشـــــــة

اللقب والاسم	الرتبـــــة	المؤسسة الأصلـــية	الصـــــفة
كيحل أمحمد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة وهـــران 2	رئيـــــسا
حاكمي بوحفص	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	مقـــــررا
صديقي أحمد	أستاذ التعليم العالي	جـــــــامعة أدرار	منـــاقشا
مدياني محمد	أستاذ محاضر – أ–	جـــــــامعة أدرار	منـــاقشا
رقيبة سليمة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة وهـــران 2	منـــاقشا
بوزيان الرحماني هاجر	أستاذ محاضر – أ–	جامعة عين تموشنت	منـــاقشا

السـنة الجامعية: 2019 / 2020

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما.

إلى كل الإخوة والأخوات.

إلى زوجتي وأبنائي.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى جميع الأصدقاء.

إلى كل من علمني وأرشدني.

شكر وتقدير

يشرفني أن أتقدم بالشكر وخالص التقدير والإحترام

للأستاذ الدكتور حاكمي بوحفص على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة

وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة فجزاه الله عني كل خير.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء **لجنة المناقشة** على سعيِهم وصبرهم على قراءة

وتقييمهم لهذا العمل فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما لا أنسى شكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة.

العنوان	الصفحة
الإهداء الشكر	
الفهرس العام	ا
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة الملاحق	ا
المقدمة العامة	أ- ز
الفصل الأول: سياسة الإنفاق العام: استعراض نظري	1- 40
المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.	02
المطلب الأول: تطور ماهية سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد	02
المطلب الثاني : مفهوم سياسة الإنفاق العام	06
المطلب الثالث: ضوابط سياسة الإنفاق العام	08
المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق العام	11
المطلب الأول: التقسيمات العلمية للإنفاق العام	12
المطلب الثاني: التقسيمات العملية للإنفاق العام	18
المبحث الثالث: ظاهرة ازدياد الإنفاق العام	22
المطلب الأول: الأسباب الظاهرة لزيادة الإنفاق العام	22
المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام	24
المطلب الثالث: العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام	28
المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام	32
المطلب الأول : اثر سياسة الإنفاق العام في الناتج القومي وعناصره	32
المطلب الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في اعادة توزيع الدخل القومي	36
المطلب الثالث: اثر سياسة الإنفاق العام في الاستهلاك القومي	38
خلاصة الفصل	40
الفصل الثاني: تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية للبترول	42

المبحث الأول: التطورات الرئيسية للصناعة البترولية في العالم	43
المطلب الأول: الطلب العالمي على البترول:	43
المطلب الثاني: الإنتاج العالمي للبترول	48
المطلب الثالث:الاحتياطي العالمي للبترول الخام	51
المبحث الثاني: الخلفية التاريخية لتسعير البترول	54
المطلب الأول : أنواع أسعار البترول	54
المطلب الثاني : أساليب تسعير البترول في السوق العالمية	57
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار البترول	66
المبحث الثالث: التغيرات الرئيسية لأسعار البترول في السوق العالمية	71
المطلب الأول: التطور التاريخي لأسعار البترول	71
المطلب الثاني: خصائص سوق النفط العالمية.	79
المطلب الثالث: القوى الفاعلة في سوق النفط العالمية.	83
خلاصة الفصل	91
الفصل الثالث: سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول	93
المبحث الأول : مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري	94
المطلب الأول : لمحة عن تطور قطاع البترول في الجزائر .	94
المطلب الثاني: الإمكانيات البترولية للجزائر	98
المطلب الثالث: المرض الهولندي والاقتصاد الجزائري	109
المبحث الثاني : سياسة الانفاق العام ضمن مخططات التنمية في الجزائر	115
المطلب الأول: تبويب النفقات العامة ضمن الميزانية العامة في الجزائر	115
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام في ظل اقتصاد التخطيط	119
المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام في ظل برامج الإنعاش الإقتصادي	131
المبحث الثالث: تحليل أداء سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول	137
المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر	137
المطلب الثاني: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة	149
المطلب الثالث: تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول	154

خلاصة الفصل	163
الفصل الرابع: أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر – دراسة قياسية–	165
المبحث الأول:عرض نظري حول النمذجة القياسية.	167
المطلب الأول: دراسة السلاسل الزمنية واستقراريتها	167
المطلب الثاني: التكامل المشترك	174
المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ	185
المبحث الثاني: تعريف ودراسة استقرارية متغيرات الدراسة	188
المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة	188
المطلب الثاني: دراسة استقرارية المتغيرات	194
المبحث الثالث: تقدير نماذج الدراسة وتحليل النتائج	201
المطلب الأول: تقدير نموذج دالة النفقات العامة	201
المطلب الثاني: تقدير نموذج دالة نفقات التجهيز	207
المطلب الثالث: تقدير نموذج دالة نفقات التسيير	213
خلاصة الفصل	219
الخاتمة العامة	220
المراجع	228
الملاحق	242

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
2- 1	تطور الطلب العالمي على البترول خلال الفترة(1970- 2015)	45
2- 2	تطور الإنتاج العالمي للبترول خلال الفترة (1970- 2015)	49
2- 3	تطور الاحتياطي العالمي للبترول خلال الفترة (1970- 2015)	52
2- 4	تطور أسعار البترول الخام خلال الفترة (1971 – 2016)	73
3- 1	تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر خلال(1971- 2016)	100
3- 2	تطور حجم إنتاج البترول الخام في الجزائر (1971- 2016)	103
3- 3	تطور حجم صادرات البترول الخام والمشتقات البترولية في الجزائر	106
3- 4	الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في النتاج المحلي الإجمالي	113
3- 5	مساهمة قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي	114
3- 6	التطور الاجمالي للنفقات العامة في الجزائر	138
3- 7	تطور مساهمة نفقات التسيير في النفقات العامة	143
3- 8	تطورات نفقات التجهيز خلال الفترة(1971- 2016)	147
3- 9	تطور مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للجزائر	150
3- 10	تطور الجباية البترولية المحصلة والمدرجة	153
4 - 1	ملخص وصفي لمتغيرات الدراسة	189
4- 2	نتائج اختبار ديكي–فولر ADF لـ LnG_t	195
4- 3	نتائج اختبار ديكي–فولر ADF لـ $LnPIB_t$	196
4- 4	نتائج اختبار ديكي–فولر ADF لـ $LnPP_t$	197
4- 5	نتائج اختبار ديكي–فولر ADF لـ $LnGE_t$	198
4- 6	نتائج اختبار ديكي–فولر ADF لـ $LnGF_t$	199
4- 7	نتائج اختبار الحدود لنموذج الانفاق العام	203
4- 8	نموذج الأجل الطويل للإنفاق العام	204
4- 9	نتائج تصحيح الخطأ (ECM) للنفقات العامة	204
4- 10	نتائج اختبار الحدود لنموذج نفقات التجهيز	208
4- 11	مقدرات الأجل الطويل لنفقات التجهيز	209

4- 12	نتائج تصحيح الخطأ (ECM) لنفقات التجهيز	210
4- 13	نتائج اختبار الحدود لنموذج نفقات التسيير	214
4- 14	مقدرات الأجل الطويل لنموذج نفقات التسيير	215
4- 15	نتائج تصحيح الخطأ (ECM) لنفقات التسيير	216

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	تطور الطلب العالمي على البترول خلال الفترة (1971- 2015)	44
2-2	تطور الإنتاج العالمي للبترول خلال الفترة (1970- 2015)	49
2-3	تطور الاحتياطي العالمي للبترول خلال الفترة (1970- 2015)	53
2-4	الأحداث الجيو سياسية والاقتصادية وأسعار البترول	66
2-5	تطور أسعار البترول منذ السبعينات	72
3- 1	تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر خلال (1971- 2016)	101
3- 2	تطور حجم إنتاج البترول الخام في الجزائر خلال (1971- 2016)	104
3- 3	تطور حجم صادرات البترول الخام والمشتقات البترولية في الجزائر	108
3- 4	التطور الإجمالي للإنفاق العام خلال الفترة (1971- 2016)	139
3- 5	تطور الجباية البترولية والإيرادات العامة في الجزائر	151
4 - 1	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	190
4- 2	منحنى تطور LnG_t و $DLnG_t$	195
4- 3	منحنى تطور $LnPIB_t$ و $DLnPIB_t$	196
4- 4	منحنى تطور $LnPP_t$ و $DLnPP_t$	197
4- 5	منحنى تطور $LnGE_t$ و $LnGE1_t$	198
4- 6	منحنى تطور $LnGF_t$ و $DLnGF_t$	200
4- 7	منحنى CUSUM of Squares و CUSUM للنفقات العامة	207
4- 8	منحنى CUSUM و CUSUM of Squares لنفقات التجهيز	212
4- 9	منحنى CUSUM of Squares و CUSUM لنفقات التسيير	218

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1-2	الطلب العالمي على البترول/ تقديرات أوبك مليون ب/ ي	243
1-3	توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 لكل وزارة	244
2-3	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات	245
1-4	دراسة استقرارية متغيرات الدراسة	246
2-4	نتائج تقدير دالة الإنفاق العام	249
3-4	نتائج تقدير دالة نفقات التجهيز	253
4-4	نتائج تقدير دالة نفقات التسيير	256

المقدمة العامة

(01) التقديم:

يحتل البترول دورا مهما ومميزا في الاقتصاد العالمي، لما يتمتع به من مزايا لا تتوفر في مصادر الطاقة الأخرى، لذلك يعد سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية، ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، حيث ساهم بشكل مؤثر في إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والعالمية.

ومع تزايد أهمية النفط الحيوية على المستوى العالمي من قبل الدول المستهلكة و المنتجة له- على حد سواء- احتدم الصراع حول السيطرة على هاته السوق من قبل الأطراف الفاعلة في السوق العالمية للبترول، واحتلت أسعار البترول الخام موقع الصدارة من ذلك الصراع في سوق البترول، وتعتبر بداية السبعينات من القرن الماضي نقطة تحول تاريخية في سوق البترول حين انفردت الأوبك بتسعير وإنتاج البترول في أراضيها، فيما عرف بأزمة الطاقة أو الصدمة البترولية الأولى سنة (1973)، وظلت الأوبك مسيطرة – إلى حد ما- على السوق العالمية للبترول طوال عقد السبعينات، حيث شهدت في نهايتها (الصدمة البترولية الثانية عام 1979) مزيدا من القوة والسيطرة، ومع بداية الثمانيات انخفض الطلب على البترول، ما نتج عنه تراخي للسوق ومن إضعاف لسيطرة الأوبك، واستمرت تلك الأزمات التي عرفها منذ ذلك الحين إلى غاية الأزمة (أزمة 2015).

من هذا المنطلق، فإن ما تعرضت له السوق العالمية للبترول من صدمات متتالية نتيجة تأثرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة، انعكست في النهاية على أسعار البترول ارتفاعا أو انخفاضا، وأفضت إلى حالة عدم الاستقرار، وترتب على ذلك نتائج على اقتصاديات البلدان المصدرة والمستوردة للبترول وعلى التنمية بكل أبعادها.

وتعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول، والتي ارتبطت سياستها الاقتصادية بشكل كبير بوضعية السوق العالمية للبترول منذ استقلالها، حيث يعتبر النفط وخاصة بعد قيامها بتأميم قطاع المحروقات لديها مع بداية عقد السبعينات مصدر رئيسيا لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث اعتمدت الجزائر خلال

فترة السبعينات والثمانينات على مداخيل البترول، واتبعت سياسة إنفاقية توسعية، لكن سرعان ما انحسرت هذه السياسة بعد الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986، تلا ذلك دخول الجزائر في اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، وذلك لتصحيح الإختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري، وانطلاقا من سنة (1999) عرفت أسعار النفط انتعاشا متزايدا ومع ذلك اتسمت السياسة الاقتصادية بصفة عامة وسياسة الإنفاق العام خلال الفترة (1999- 2001) بالحذر، وبعد أن اتضحت الرؤية الإيجابية لسوق البترول العالمي قامت الجزائر بتسطير ثلاثة برامج تنموية ضمن ما يسمى بسياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014).

(02) إشكالية الدراسة:

السؤال الرئيسي الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه يتمثل في:

ما أثر تطورات أسعار البترول في توجيه سياسات الإنفاق الحكومي في الجزائر؟

وبالإضافة إلى هذا التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة هناك مجموعة من التساؤلات الفرعية تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها والمتمثلة في:

- ما هي أسباب ومراحل تقلبات أسعار البترول؟

- ما هي الأسس المعتمدة لتسعير البترول؟

- ما مدى إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي؟

- ما هي آثار الإصلاحات الاقتصادية على السياسة الإنفاقية في الجزائر؟

- ما هي مكانة الجباية البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر؟

(03) فرضيات الدراسة: ترتكز هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: بحكم اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات نتج عنه تراجع في نمو القطاع الفلاحي والصناعي، ما يدعم فرضية إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي.

الفرضية الثانية: تعتمد الجزائر على الإيرادات النفطية لتمويل الانفاق الحكومي، مما يجعل ميزانيتها عرضة لتغيرات أسعار البترول.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار البترول وحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر أي أن التغير الذي يصيب الإنفاق الحكومي في الجزائر تعود بالأساس لتقلبات أسعار البترول.

(04) أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة بصورة عامة بيان أثر تطورات أسعار البترول الخام على اتجاهات السياسة الإنفاقية في الجزائر منذ تأميم المحروقات عام (1971) إلى غاية عام (2014) نهاية البرنامج الخماسي للتنمية (2010- 2014)، وبصفة تفصيلية تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- توضيح مراحل تطورات أسعار البترول في السوق العالمية للبترول.

- إبراز العوامل المؤثرة على أسعار البترول.

- تحديد أدوار منظمة الأوبك في السوق العالمية للبترول

- تحديد ماهية الإنفاق العام وتقسيماته وموقعه من السياسة الاقتصادية في الجزائر.

- تحليل هيكل الإنفاق العام وتطوره في الجزائر خلال الفترة (1971- 2016).

- إبراز موقع الإنفاق العام في مخططات وبرامج التنمية التي عرفتها الجزائر.

- توضيح أهمية وتطور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة في الجزائر.

- بناء نموذج قياسي لاختبار طبيعة و اتجاه العلاقة بين أسعار البترول والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1971- 2016).

- اختبار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقة بين تطورات أسعار البترول والإنفاق العام في الجزائر.

(05) الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تأثيرات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، لكن ما يميز موضوعنا عن تلك الدراسات، هو محاولة رصد تغيرات أسعار البترول على الانفاق الحكومي ومن بين الدراسات التي تم الاستعانة بها نذكر:

- دراسة داود سعد الله (2012)، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، عملت هذه الدراسة على تحديد مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة (2000-2010)، مستخدمة المنهج الوصفي والتاريخي من أجل سرد التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط، والمنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة بعدم استقرار سوق النفط، وأخيرا تم اتباع المنهج التحليلي من خلال وضع نموذج توقعات لمستويات الأسعار، التي من الممكن أن يشهدها القرن الواحد والعشرين، وقياس الآثار المترتبة عن تلك التقلبات على أداء السياسة المالية الوطنية، مستخدمة نموذج (VAR) لعينة من المتغيرات، والمتمثلة أساسا في الإيرادات والنفقات العمومية، ومعدل النمو، ومعدل التضخم

ومعدل الفائدة، حيث تمت دراسة مدى استجابة كل هذه المتغيرات الكلية لصدمة في كل من الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إعادة توجيه الإنفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية، وتمكن من تحسين الطاقة الإنتاجية الموجودة، وذلك بمحاولة استغلال الوفرة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي، بالإضافة إلى تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية.

– دراسة العمري علي (2008)، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر(1970– 2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر سعر النفط الخام على النمو الاقتصادي الجزائري، خلال الفترة الممتدة بين (1970-2006)، معتمدة على بيانات سنوية، وقد تم استخدام مزيج من المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي، فالمنهج التاريخي استخدم في سرد الباحث للتطور التاريخي لسوق النفط العالمية، بينما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه في تحليل بعض النماذج الاقتصادية، واسنخدم المنهج الاستقرائي في الفصل الأخير أين قام الباحث بقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة المدروسة والمتمثلة في كل من سعر النفط الخام، والناتج الداخلي الخام الحقيقي والجباية البترولية، مستخدما نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها التأثير الكبير لأسعار النفط العالمية على الناتج الداخلي الخام، والذي ينعكس من خلال تأثير ذلك الأخير على الجباية البترولية، كما أوضح أن كل من الناتج الداخلي الخام والجباية البترولية لا تفسر أسعار النفط وهو ما يتوافق مع المعطيات النظرية.

– دراسة براهيم بلقلة (2013)، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000–2009)، مجلة الباحث العدد12، جامعة ورقلة، الجزائر.

حاولت هذه الدراسة تقديم تحليل وتتبع التطورات التي مست أسعار النفط ومدى انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009، حيث اعتمد الباحث في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال تقديم وصف وشرح للتطورات الحاصلة لكل من أسعار الصرف والأسباب الداعية إلى تقلب هذه الأخيرة في فترة الدراسة، وما مرت به من ارتفاع وانخفاض، بالإضافة إلى تقديم شرح مفصل لسياسة الموازنة للدول العربية، بما يتعلق بإيراداتها ونفقاتها، وقد تم تخصيص الدول العربية كعينة للدراسة، نظرا لاعتماد أغلبية دولها على القطاع النفطي، كدخل يوصف بالأساسي للتدفقات المالية من الخارج، كونها دول ريعية تعتمد عليه بصورة أساسية في بناء مخططاتها وسياساتها التنموية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها الانعكاسات الإيجابية الواضحة و الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط خلال فترة الدراسة، مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الواردة لهذه الدول، والتي نجم عنها زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الانفاق و مساهمة بذلك في تحسين أداء النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، التي تتناسب طرديا مع وتيرة النشاط الاقتصادي، مما كان له انعكاس إيجابي على الموازنة العامة للدول العربية، والتي عرفت تطورا في رصيدها، غير أن الوضع لم يستمر لتعرف بعد ذلك تراجعات حادة نتجت عن انخفاض الأسعار النفطية بسبب تداعيات الأزمة المالية لسنة (2008)، لتتنامى المخاوف حول التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد اضطرها إلى إتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، وتمثلت تلك السياسات بزيادة حجم الانفاق العام وعليه تكبدت موازناتها العامة عجوزات كبيرة.

دراسة وليد عبد الحميد عايب(2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت (لبنان)، الطبعة الأولى.

حيث اهتمت هذه الدراسة بالآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ومن بين ما توصل له الباحث أن تسطير الدولة للبرامج التنموية في بداية الألفية الثالثة من خلال سياسة إنفاقية توسعية ساهم في رفع معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة مع ارتفاع في معدلات التضخم، كما أثبتت الدراسة القيمة المتدنية لمضاعف الأنفاق العام التي حددها الباحث بـ (0.370)، وبالتالي فإن السياسة الكينزية لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري، وذلك بسبب عدم توفر آليات السوق، بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الإنتاجي وعدم هيكلته ووجود تسريبات كبيرة في الدخل.

– دراسة موري سمية (2015)، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تتبع مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية للبترول، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الوطني رهين قطاع المحروقات، وبالتالي تأثره بأسعار المصدر الوحيد للدخل المتمثل في البترول، ومن خلال الدراسة القياسية فتم التوصل إلى وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في أسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية، ولذلك أوصت الدراسة بضرورة تنويع الاقتصاد لتفادي تأثيرات تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني.

– دراسة بوالكور نور الدين، صوفان العيد (2017)، أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980– 2016)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، ديسمبر 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثار تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر في المدى القصير والطويل، مستخدمة في ذلك العديد من النماذج القياسية ودوال الاستجابة للصدمات بالإضافة إلى تحليل التباين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها: أن السياسة المالية في الجزائر تتميز بالدورية، كما كشف اختبار التكامل المشترك عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين تقلبات أسعار البترول والإنفاق الحكومي، وأثبتت أن سعر البترول يعتبر من أهم محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر، حيث أظهرت دوال الاستجابة الدفعية أن استجابة الإنفاق الحكومي لصدمة موجبة في سعر البترول كانت موجبة، الأمر الذي يعرضها للصدمات السالبة في أسعار البترول.

– دراسة (Olomola, Adejumo: 2006):

"oil Price Shock and Macroeconomic Activities in Nigeria", International Research Journal of Finance and Economics, Eurojournals Publishing, Inc. 2006

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر صدمة أسعار البترول على الأنشطة الاقتصادية الكلية في الاقتصاد النيجري، وذلك من خلال إبراز أثر صدمة سعر البترول على كل من الناتج الداخلي الخام و التضخم، سعر الصرف الحقيقي، عرض النقود بالاعتماد على بيانات فصلية خلال الفترة (1970- 2003)، وباستخدام نموذج V A R لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة أن صدمات أسعار البترول لا تؤثر على الناتج الداخلي الخام والتضخم، كما توصلت إلى أن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وهذا ما يعتبر أحد أعراض المرض الاقتصادي الهولندي.

- دراسة (H.Berment, N.Ceylan, N.Dogan, 2010),

The Impact Oil Price Shocks on the Economic Growth of selected MENA Countries, Energy Journal, vol. 31, No. 1. IAEE, January 2010.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر صدمة سعر البترول على النمو الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي توجد بها دول مصدرة للنفط (الجزائر، إيران، العراق، ليبيا، عمان، قطر، سوريا، الإمارات)، ودول مستوردة للنفط (البحرين، جيبوتي، مصر، إسرائيل، الأردن، المغرب، تونس)، وهذا خلال الفترة 1960- 2004، وباستخدام المنهج القياسي توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول عند ارتفاع أسعار البترول على عكس الدول المستوردة للبترول.

(06) أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها تعالج موضوعا يحتل مكانة متميزة بين ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، والمتمثل في العلاقة بين تطورات أسعار البترول واتجاهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر، وباعتبار البترول يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ومصدرا أساسيا في تمويل التنمية في الجزائر، حيث أن أي تغير في أسعاره سوف تكون له انعكاسات على اتجاه السياسة الإنفاقية في الجزائر، وعليه جاءت هاته الدراسة لرصد حركة التغيرات التي عرفتها أسعار البترول في السوق العالمية للبترول وتأثيراتها على توجيه الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1971- 2016).

(07) أسباب اختيار الموضوع:

كانت وراء اختيارنا لموضوع الأطروحة مجموعة من الأسباب تمثلت فيما يلي:

- تميز أسعار البترول بالتقلبات المستمرة وبالتالي فإن الخوض فيه تجذب كل باحث اقتصادي لدراسة انعكاساته وأسباب تغيراته.
- علاقة الموضوع بمجال تخصصنا في المالية وبالتالي فهو مواصلة لأبحاثنا.
- الدور الذي يلعبه البترول في الاقتصاد الجزائري من خلال عوائده البترولية التي تستخدم في تعبئة النفقات العامة.
- اكتشاف العلاقة بين تطورات أسعار البترول و سياسة الانفاق العام في الجزائر.
- أهمية سياسة الإنفاق العام ضمن المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

(08) منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل أداء وتطورات أسعار البترول والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1971- 2016)، ومن أجل تحديد طبيعة العلاقة واتجاهاتها بين تغيرات أسعار البترول والإنفاق العام تم استخدام الأدوات القياسية الحديثة كاختبارات استقرار السلاسل الزمنية و اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة بإتباع اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL ببرمجية Eviews10.

(09) خطة الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الدراسة قسمت إلى أربعة فصول كل فصل قسم إلى ثلاثة مباحث:

يتناول **الفصل الأول** موقع سياسة الإنفاق العام من السياسة الاقتصادية كإستعراض نظري، حيث تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة للسياسة الاقتصادية ،وذلك من خلال تطور تدخل الدولة الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي وماهية وتصنيفات النفقات العامة وظاهرة تزايدها، بالإضافة إلى محددات الإنفاق العام.

أما **الفصل الثاني** من هذه الدراسة، فيتطرق إلى تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية للبترول، من خلال التطرق إلى مراحل وطبيعة وسمات السوق العالمية للبترول والأطراف الفاعلة فيها، وتطورات أسعار وتسعير البترول والأسس والعوامل المؤثرة فيها.

ويعالج **الفصل الثالث** سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل تغيرات أسعار البترول، من خلال إبراز مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري وموقع السياسة الإنفاقية ضمن مخططات التنمية و تطور النفقات العامة في ظل تقلبات أسعار البترول وإبراز مساهمة الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة.

ويخصص **الفصل الرابع** للدراسة القياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على الإنفاق العام خلال الفترة الدراسة، وذلك بمعرفة خصائص متغيرات الدراسة المتمثلة في أسعار البترول والإنفاق العام الإجمالي بشقيه نفقات التسيير ونفقات التجهيز، من خلال دراسة استقرارية متغيرات الدراسة، ثم تقدير دوال الإنفاق العام في الجزائر، والمتمثلة في دالة الإنفاق العام الإجمالي ودالة نفقات التسيير ودالة نفقات التجهيز، ويلي بعد ذلك التحليل القياسي لأثر تغيرات أسعار البترول على الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، وذلك بإجراء تحليل كمي للإنفاق العام، و دراسة مختلف النماذج، ثم تحليل نتائج التقدير لمختلف النماذج باستعمال منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL ببرمجية Eviews10.

الفصل الأول

سياسة الإنفاق العام: استعراض نظري

تكتسي سياسة الإنفاق العام أهمية بالغة ويرجع السبب في ذلك كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس جوانب الأنشطة العامة كافة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات، حيث تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجات العامة للأفراد وسعيا وراء تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة لهم.

ومع تطور دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تزايد اهتمام المفكرين بدراسة طبيعة النفقات العامة وتحليلها وتقسيمها وحدودها والمعايير الاقتصادية وغير الاقتصادية، التي تحكم عملية اختيارها والضوابط والمعايير والمقومات التي توجه سياسة الانفاق العام، والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن ذلك، وهكذا تجاوزت دراسة سياسة الإنفاق العام الحدود الكمية التي كانت تدرس في إطارها، و أصبحت بالإضافة إلى ذلك تبحث في النواحي النوعية والكيفية وأثارها وعملية استخدامها في مجال المالية العامة لتحقيق الأهداف.

وتهدف سياسة الإنفاق العام إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية، والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وعلى هذا الأساس فإن دراستنا لسياسة الإنفاق العام تتضمن النقاط التالية المبوبة في المباحث أدناه:

المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق العام

المبحث الثالث: ظاهرة ازدياد الإنفاق العام

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام

المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.

جاء تطور الفكر الاقتصادي مؤثرا بصفة كبيرة على سياسة الإنفاق العام، وأهميتها كأداة من أدوات السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، إذ نجد أن موضع سياسة الانفاق العام ازداد مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من جهة، ولزيادة أهمية السياسة المالية وفعاليتها كسياسة اقتصادية من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس يبرز تطور الإنفاق العام مصاحبا للأشكال التي مرت عليها الدولة وصولا إلى وقتنا الحاضر.

المطلب الأول: تطور ماهية سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد

تعكس سياسة الإنفاق العام دور الدولة الاقتصادي وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة، تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى اختلاف مفهومها حسب الفكر الاقتصادي السائد، وعليه سنتناول سياسة الإنفاق العام وفق المفهوم التقليدي والحديث.

أولا: المفهوم التقليدي لسياسة الإنفاق العام

لم يشغل الإنفاق العام مكانة مهمة في مؤلفات كتاب المالية الكلاسيك، مقارنة بتلك التي شغلتها الإيرادات العامة، فمعظم الكتاب الكلاسيك الذين عالجوا الإنفاق العام، كانوا قد عالجوه من الناحية الفنية والسياسية، دون الاهتمام بطبيعته وآثاره الاقتصادية، إلا أن الأحداث الاقتصادية والاجتماعية كالحرب العالمية الأولى وبصورة خاصة الأزمة الاقتصادية العامة، أظهرت أهمية دراسة طبيعة الإنفاق العام وأثاره الاقتصادية والاجتماعية[1].

[1]- محمد حلمي مراد (2002)، مالية الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 21.

فقد كان علماء المالية الكلاسيك، ينظرون إلى الإنفاق العام بعين الريبة والشك، وشعارهم هو الاقتصاد في الانفاق، ويدعون الدولة إلى التوفير بقدر المستطاع، واعتبروا الدولة مستهلك للثروة، لأنه حتى تنفق الدولة يجب أن تقتطع جزءا من ثروة الأفراد وتملكها، وهذا يعني أن الدولة تقضي أو تعدم ذلك الجزء المتقطع من الثروة القومية للنفقات العامة، ناتج من نظرية الدولة القائمة على أساس المذهب الحر، فالدولة بموجب هذه النظرية يجب أن تحصر أعمالها في الوظائف العسكرية والأمنية والتشريعية، وان تمتنع عن التدخل في الميدان الاقتصادي، وذلك على اعتبار أن العمل الفردي أكثر كفاءة وإنتاجا من عمل الدولة عن طريق تدخلها في الميدان الاقتصادي، فتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي بدلا من أن يولد ثروة يؤدي إلى استهلاك الثروة القومية، وبالنتيجة يؤدي إلى إفقار المجتمع، لأنها تنقص من مجموع الثروة التي يتقاسمها الأفراد، فالإنفاق العام في نظر علماء المالية الكلاسيكية، لا يضيف شيئا إلى الدخل القومي، بل بالعكس يقتطع قسما منه، وهذا يعني أن الدولة تستهلك نفقاتها، فمحتوى المفهوم الكلاسيكي للنفقات العامة هو أن الدولة مستهلك.

لقد تناول التقليديون الإنفاق العام في ضوء منطقهم التقليدي الذي كان يحدد النفقات اللازمة للوفاء بالحاجات العامة، التي تولت الدولة أمر إشباعها وفق المتطلبات المذهب الاقتصادي الحر[1]، ولهذا فقد كان المبرر الأساسي وقتئذ لتحصيل الإيرادات العامة هو تغذية النفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق المحدودة التي تتولى الدولة أمر تنظيمها وإدارتها وملكيتها، ولذلك فان الدولة في ظل هذه النظرية تحترم مبدأ توازن الموازنة بل وتقدسه، بحيث لا تسمح بفرض إيرادات وتحصيلها أو بتكليف المكلفين بأعباء مالية إلا ضمن الحدود اللازمة لتمويل نفقات هذه المرافق[2]، وهذا يعني أن النظرية التقليدية اعتبرت نفقات الدولة مجرد نفقات للاستهلاك العام، الذي اضطلعت به الدولة في أثناء أدائها لدورها المحدود في حياة المجتمع (الدولة الحارسة) لذلك فقد كان طابع الانفاق العام حياديا.

[1]- محمد خالد المهايني (2006)، المالية العامة، الطبعة الثانية، مطبعة الداودي، دمشق، ص 73

[2]- زين العابدين ناصر (2001)، مبادئ علم المالية العامة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص39.

ثانيا: المفهوم الحديث للإنفاق العام

توسعت اهتمامات الكتاب المحدثون في المالية العامة في مجال الإنفاق العام، حيث تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الوطني والحياة الاجتماعية، مستخدمة في سبيل تعزيز هذا التدخل وتأصيل أسس ومقومات عناصر المالية العامة كركائز أساسية لهذا الطريق، ولذلك أصبح من غير المعقول الاحتفاظ بحياد هذه النفقات في ظل هذا التطور الهائل، الذي لحق دور الدولة، كما أدى هذا التطور إلى خروج الموازنة العامة عن الإطار الذي وضعتها فيه النظرية التقليدية وهو مبدأ التوازن، وفي هذه الظروف اضطرت الدولة إلى زيادة الانفاق العام للوفاء بالأهداف المذكورة، على الرغم من احتمال أن تصاب الموازنة بعجز، وانتهت التجارب والتطبيقات المالية الحديثة إلى قبول فكرة عجز الموازنة[1]، وأنها لا تشكل خطرا، وإنما بالعكس يمكن استخدامها أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتطويق الآثار الضارة الناشئة عن الدورات الاقتصادية.

ويستند المفهوم الحديث للنفقات العامة على فكرتين أساسيتين: الأولى أن الدولة عبارة عن أداة لإعادة التوزيع، والثانية عدم قبول الفكرة القائلة بان العمل الفردي أكثر إنتاجا وتفوقا من عمل الدولة.

بالنسبة للفكرة الأولى أن الدولة أداة لإعادة التوزيع، تعتبر الإنفاق العام بأنواعها المختلفة (نفقات إنتاج ، ونفقات استهلاك .... الخ).

فالفكر المالي الحديث، يرى دور الدولة في أنها أداة لتوزيع للدخول والثروات وتحويل للقوة الشرائية من مجموعة إلى أخرى داخل المجتمع، حيث أن علماء المالية المحدثين، على عكس القدامى، يرون في الدولة مجموعة من الأفراد يعملون وينفقون ويستهلكون كغيرهم من الأفراد (موظفين ومتعهدون ...الخ)، فالدولة لا يمكن أن تكون مستهلك، لان الدولة ما هي إلا عبارة عن شخصية حكمية لا تستهلك ولا تنفق، وإنما موظفو الدولة

[1]- محمد حلمي مراد (2002)، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ومجهزوا ومقاولو الدولة هم الذين يستهلكون وينفقون بواسطة المبالغ التي تدفعها لهم الدولة، والتي حصلت عليها باقتطاعها من دخول وثروة الأفراد عن طريق الأساليب المالية (الضريبة والرسم ... الخ).

فالإنفاق العام لا يستهلك، كما قال الكلاسيك ، وإنما تقوم الدولة بإعادة توزيعه إلى الأفراد عن طريق دفع الرواتب إلى الموظفين، والاجور إلى العمال أو دفع ثمن السلع المختلفة المقدمة من قبل المجهزين، فالمبالغ المقتطعة من دخل وثروة الافراد، تعيد الدولة توزيعها إلى الافراد ثانية عن طريق الانفاق العام، ولكن لا يوجد علاقة شخصية ومباشرة بين الذي يدفع والذي يستلم، فالدولة عبارة عن مضخة تمتص جزء من الدخل القومي لتعيده ثانية إلى تيار الدخل القومي عن طريق الانفاق العام .

أما فيما يتعلق بتفسير عدم اعتبار الدولة مستهلك لمجموع المبالغ التي اقتطعت من دخل وثروة الأفراد، لأنها ستعاد إلى تيار الدخل القومي بشكل إنفاق عام، ومع ذلك فان علماء المال القدامى يرون ان الانفاق العام هذا يؤدي إلى خسارة مادية ناتجة عن الفرق بين تدخل الدولة غير المنتج والعمل الخاص المنتج، وهذا يفسر أن جزء من الإنفاق العام المستخدم من قبل الدولة سيخفض ويبدو أن الوهم الذي وقع فيه هؤلاء الكلاسيك في اعتبار (الدولة مستهلك) يمكن في تحديد (ماهية الإنتاجية)، فاذا اقتصر استخدام هذا اللفظ على انتاج السلع المادية، فان كثيرا من النشاط الحكومي يبدو ولاشك اقل انتاجية من كثير من أوجه النشاط الفردي، اذ أن النسبة الغالبة من النشاط الحكومي تمثل في توليد خدمات غير مادية كالأمن الداخلي والدفاع الخارجي والقضاء والتربية والتعليم والرعاية... الخ.

وواضح ان الاقتصاد الحديث، لا يقرن صفة الإنتاجية بالمادية، فجميع أوجه النشاط التي تبذل لإشباع حاجات المجتمع المادية وغير المادية إنما تعتبر منتجة، فالمدرس أو المحامي أو الطبيب لا يقل إنتاجه عن البناء أو

النجار أو الصانع، فالإنتاج ليس توليدا للسلع فقط، انما هو توليد منفعة سواء كان ذلك بإنتاج السلع أو الخدمات مادية كانت أو غير مادية

كما ان الحكم على أوجه النشاط الحكومي بأنها غير منتجة، لا لشيء سوى انها لا تدر للفرد نفعا ماديا مباشرا يكون بعيدا عن الصواب، فالعبرة ليست بما يصيب الفرد من نفع مادي مباشر، إنما العبرة دائما عما يحققه النشاط الحكومي من منافع اجتماعية مباشرة، وفضلا عما تقدم يمكن القول ان المدرسة التقليدية كانت تصف الانفاق العام بأنه استهلاك للثروة يرجع أيضا إلى تخوف هذه المدرسة من ان الازدياد في الانفاق العام قد يؤدي بدوره إلى زيادة الاستقطاعات الضريبية من دخل وثروة الأفراد، ولربما إلى إحداث تغيرات في بقية النظام المالي للدولة، والتي قد تلحق الضرر في الطبقة البرجوازية.

المطلب الثاني : مفهوم سياسة الإنفاق العام

لم يختلف علماء المالية في إعطاء تعريف ومفهوم للنفقة العامة، إذ نجد أغلبهم اتفقوا على **أن النفقة العامة عبارة عن مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة**[1]، ويستخلص من هذا التعريف أن عناصر النفقة العامة ثلاثة : استعمال مبلغ نقدي وهذه النقود تكون داخلة في الذمة المالية للدولة، وان يكون الغرض من استعمالها سد حاجة عامة وهذه العناصر الثلاثة تمثل صفاتها المميزة وأركانها، ولتحديد المفهوم الصحيح نناقش عناصرها الثلاثة بنوع من التفصيل في الآتي:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي : تتخذ النفقة العامة عادة طابعا نقديا، يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات تحتاجها للقيام بنشاطها، كدفع مرتبات وأجور العاملين ودفع

[1]- عادل العلي (2009)، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 38.

مستحقات الموردين والمقاولين والإنفاق على الجيش وقوات الأمن والإنفاق على الخدمات والمرافق والأشغال العامة، والإنفاق على خدمة الدين العام بما يتطلبه من سداد الإقساط والفوائد[1].

وبذلك لا يعد من قبيل النفقة العامة، التجاء الدولة بما لها من سلطات إلى الحصول على ما تحتاجه من موارد إنتاجية بغير مقابل كما في حالات السخرة أو الاستيلاء بغير تعويض، أو سداد جزء من المقابل المستحق للغير نقدا، والآخر عينا في صورة خدمات تقدمها الدولة دون مقابل أو بمقابل رمزي (الإعفاء من سداد قيمة إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور المواصلات أو تخفيض قيمتها بالنسبة لبعض موظفي الدولة)، وقد تضاءلت هذه الحالات في ظل الدولة الحديثة ولم يعد لهذه الوسائل مجال للتطبيق في الوقت الحالي، لأنها تتنافى والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان[2]، بحيث أصبح قيام الدولة بدفع مقابل نقدي للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات يشكل عنصر أساسيا من عناصر النفقة العامة ، وقد ترتب على ذلك ان ازداد حجم الإنفاق العام، وبالتالي حجم الضرائب وغيرها، إلا أن ذلك لا يفرض بالضرورة زيادة في عبء هذه التكاليف ، وإنما قد يجري تخفيضه وتوزيعه بصورة أفضل.

ومن مزايا استخدام النقود في الانفاق انه يسهل من عمل النظام المالي، حيث انه يركز على مبدأ الرقابة على الإنفاق العام، تأمينا لأفضلية استخدامها وفقا للقواعد التي تحقق المصلحة العامة، ولا تتحقق بسهولة هذه الاعتبارات لو جرى الانفاق بشكل عيني، فضلا عن ان الانفاق العيني يثير كثيرا من المشكلات الادارية والتنظيمية ويتسم بعدم الدقة، حيث قد تحابي الإدارة بعض الأفراد فتمنحهم مزايا عينية، ضمن عيوب الانفاق العيني هو الإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد أمام فرص الاستفادة من الإنفاق العام وتحمل الأعباء التي تفرضها.

[1]- سوزي عدلي ناشد (2006)، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص27.

[2]- مجدي محمود شهاب (1999)، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ص 39.

2- صدور النفقة العامة من الدولة أو إحدى هيئاتها: يشترط في النفقة العامة كي تكون عامة ان تصدر من الدولة أو إحدى هيئاتها وقد أثارت هذه النقطة نقاش كبير في الفكر المالي[1]، وبهذا المفهوم فإنها تشمل نفقات الهيئات المحلية والهيئات العامة القومية والمؤسسات العامة ونفقات المشروعات العامة، حتى ولو خضعت إدارة هذه المشروعات لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، حيث لا يحجب ذلك صفتها العامة، وبناء على ذلك تعتبر نفقة عامة تلك النفقات التي تنفذها الدولة بصفتها السيادية، إضافة إلى نفقاتها في المجال الاقتصادي، وبالعكس فان النفقة التي يقوم بها الأفراد أو المشروعات الخاصة لا تعتبر نفقة عامة، حتى ولو كان المقصود بها تحقيق نفع عام فإذا تبرع شخص ما بمبالغ لبناء مستشفى أو مدرسة مثلا، فلا يعتبر ذلك نفقة عامة، وإنما يدخل ضمن إطار الانفاق الخاص.

3- يقصد بالنفقة العامة تحقيق نفع عام: هو أن تستخدم لسداد منفعة عامة، لأن الإنفاق العام يهدف أساسا إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام[2]، وبهذا المعنى لا تعتبر نفقات عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة، ولا تحقق نفعا عاما للأفراد، ويمكن تبرير ذلك في انه لما كان الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة (الضرائب وغيرها) فإنهم يتساوون في الانتفاع بالإنفاق العام للدولة في جميع الوجوه، أي أن النفقة سدادا لحاجة عامة وليست لمصلحة خاصة .

المطلب الثالث: ضوابط سياسة الإنفاق العام

تحكم سياسة الإنفاق العام عدة قواعد (ضوابط) يجب مراعاتها، وقد صنف الكتاب هذه الضوابط إلى ثلاثة هي كالتالي:

[1]- محمد خالد المهايني (2006)، المالية العامة، المالية العامة، الطبعة الثانية، مطبعة الداودي، دمشق، ص 73.

[2]- عصام بشور (1997)، المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ص 16.

أولا: قاعدة المنفعة: يقصد بقاعدة المنفعة، أن يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، لذا لا يجوز للدولة أن تنفق في الأمور التي لا يرجى منها نفعا، ولا تقتصر فكرة المنفعة المتأتية من انفاق الدولة على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منها، بل تشمل كل ما يمكن ان تدره الأموال المنفقة على العاطلين عن العمل في صورة إعانات من منافع ،كذلك الحال بالنسبة للأموال المنفقة على زيادة وتحسين نوعية الإنتاج.

ويتحقق مبدأ المنفعة العامة إذا توجه الانفاق نحو إشباع الحاجات العامة[1]، إذ تكتسب الحاجات العامة عموميتها إذا كان إشباعها يحقق منفعة جماعية، وتؤدي هذه القاعدة بالدولة إلى المفاضلة بين المشروعات التي يحتاجها المجتمع على أساس ما تحققه من منفعة جماعية، وتقرر الانفاق في ضوء ذلك، كما أن على الدولة أن توازن بين المنافع، فلا يقتصر إنفاقها على إشباع حاجة عامة واحدة و تهمل الحاجات الأخرى، و انما عليها أن توازن بين مختلف الحاجات لتتمكن من تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، إضافة إلى ذلك عليها أن تراعي توزيع النفقات حسب حاجات النواحي والأقاليم المختلفة، وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية، ومن أولى واجبات المخطط هي الموازنة بين وجوه الانفاق المختلفة، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الانفاق المختلفة، وأي المشروعات واجبة التنفيذ أولا، فيوازن بين كلفة المشروعات، والمدة التي يستغرقها التنفيذ، وعدد وكفاءة جهاز التشغيل من عمال وغيرهم، والعائد من المشروع والنتائج التي تسحب أثارها على مستوى النشاط الاقتصادي.

ثانيا: قاعدة الاقتصاد: تعني هذه القاعدة تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل كلفة ممكنة، أو بعبارة أخرى تحقيق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة[2]، حيث تتضمن تجنب التبذير في الإنفاق العام، لان مبرر النفقة هو بما يحققه من منفعة اجتماعية، ولا تقوم المنفعة عن طريق إنفاق تبذيري، كزيادة عدد الموظفين بشكل يفوق الحاجة لهم، أو إجراء تنقلات غير ضرورية بينهم لغير دافع المصلحة العامة والإنفاق الزائد على المظاهر في الدوائر الحكومية، ويحتاج

[1]- عادل العلي (2009)،، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2]- عادل العلي (2009)،، مرجع سبق ذكره، ص 44

تجنب التبذير في الانفاق العام إلى تعاون وتضافر جهود مختلفة ورقابة الرأي العام، للكشف عن ذلك إلى جانب الرقابة الادارية والبرلمانية على أن ذلك لا يعني التقتير، لان التقتير في الانفاق العام الذي يؤدي إلى تحقيق منفعة اجتماعية كبيرة غير صحيح، بينما الاقتصاد يعني إنفاق المبالغ اللازمة على العناصر الأساسية والجوهرية في الموضوع، فالإنفاق على مشروع اقتصادي ضروري يجب تقديم ما يلزمه من أموال، لكن الكماليات والزخارف داخله ليست ضرورية وبالتالي يمكن تجنبها[1].

ثالثا: قاعدة الترخيص: تعني هذه القاعدة أن النفقة تصرف من قبل هيئة عامة بأموال عامة ، ولهذا ينبغي أن تحصل هذه الهيئة العامة على إذن من السلطة المختصة، ذلك لان الانفاق على إشباع الحاجة العامة التي تحقق المنفعة لا يتم إلا بقانون، ولا يهم بعد ذلك ان تقوم السلطة المختصة بتقرير الإنفاق العام هي أو البرلمان في النطاق المركزي، أو الهيئات العامة فيما يخص اختصاصها الزمني والمكاني، كما أن ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة هي قاعدة الترخيص، لأنها إما أن تخضع للبرلمان في النطاق المركزي، وإما لإذن الهيئات المحلية المختصة إذا دخلت ضمن اختصاصها ولا تخضع النفقات الخاصة لمثل هذه الإجراءات.

وتظهر أهمية هذه القاعدة أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين وهما: قاعدة المنفعة، وقاعدة الاقتصاد، والتأكد من استمرار تحققهما من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، وهو ما يتمثل في احترام الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام، بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها (الرقابة الإدارية عن طريق السلطة التنفيذية، الرقابة الخارجية عن طريق دواوين المحاسبة والمالية، والرقابة البرلمانية التي تقوم بها السلطة التشريعية)[2] .

[1]- محمد عبد الله العربي (1984)، نفقات الدولة، الكتاب الأول، القاهرة، ص 55-60.

[2]- عادل العلي (2009)،، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المبحث الثاني: تقسيمات الإنفاق العام

لم يكن تقسيم الإنفاق العام في ظل الدولة الحارسة موضوعا يثير شغف الباحثين الاقتصاديين، حيث كان الإنفاق العام محدود وموجه لتقديم خدمات معينة، تقوم بها الدولة فكانت النفقات من طبيعة واحدة، إلا انه ومع تطور دور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة، ازدادت أهمية تقسيم الإنفاق العام نظرا لتنوع وتزايد الإنفاق العام واختلاف آثاره، ومن ثم ظهرت الحاجة لتقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام متميزة، مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ واضحة ومنطقي، وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم أغراض متعددة من أبرزها :

– تسهيل صياغة وإعداد البرامج حيث أن حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة تسييرها فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هاته البرامج.

– تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية وهذا أمر بديهي، حيث أن كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل البرامج.

– خدمة أهداف المحاسبة المراجعة المراقبة والاعتماد.

– تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها حيث أن تقسيم الإنفاق العام يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطوراتها وأهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى.

– تمكين البرلمان والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة يجعل الحكومة تقوم بإنفاق المبالغ المالية في السبل التي قررتها وليس في أوجه أخرى.

وعليه يمكن تقسيم الإنفاق العام إلى مجموعتين رئيسيتين : الأولى التقسيمات العلمية للإنفاق العام، والمجموعة الثانية، التقسيمات العملية أو الوضعية للإنفاق العام، وتضم التقسيمات العلمية للنفقات تقسيمات متعددة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها وهي :

- تقسيم الإنفاق العام إلى النفقات العادية والنفقات غير العادية
- تقسيم الإنفاق العام إلى النفقات الفعلية والنفقات التحويلية
- تقسيم الإنفاق العام إلى النفقات الإنتاجية والنفقات غير الإنتاجية
- تقسيم الإنفاق العام إلى النفقات الادارية والنفقات الرأسمالية

ويمكن تقسيم الإنفاق العام ضمن التقسيم العملي للنفقات إلى عدة تقسيمات وهي :

- التقسيمات الادارية للنفقات العامة.
- التقسيمات الوظيفية للنفقات العامة.
- التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة.

المطلب الأول: التقسيمات العلمية للإنفاق العام

يقترح علماء المالية العديد من التقسيمات العلمية، فمنهم من يقسمها بحسب دوريتها إلى نفقات عادية وأخرى غير عادية، ومنهم من يقسمها بحسب مقابلها إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، ويقسم البعض

النفقات الحقيقية إلى جارية واستثمارية، والنفقات التحويلية إلى اقتصادية واجتماعية ومالية[1] وسنكتفي فيما يلي بدراسة هذه التقسيمات لما لها من أهمية خاصة في نظرنا.

أولا: النفقات العادية والنفقات غير العادية

النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تظهر في كل عام، أو هي التي تظهر بصفة دورية محددة ومتكررة[2]، أي تتكرر بانتظام في كل فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، أي أنها دورية متجددة مثل رواتب الموظفين، هذا يعني أن النفقات العادية تتحدد من خلال تكرارها السنوي وليس في مقدارها من سنة إلى أخرى، ويتم تمويل هذه النفقات بواسطة ميزانية عادية، تبرر بإيرادات عادية مثل الضرائب.

أما النفقات غير العادية، فهي تلك النفقات التي لا تتجدد بصورة دورية، بل تحدث في فترات زمنية غير منتظمة، مثل نفقات إنشاء جسر، أو فتح شارع، أو نفقات الحروب وغيرها ، ويتم تمويل هذه النفقات بواسطة ميزانية غير عادية تبرر بإيرادات غير عادية مثل القروض.

ثانيا: النفقات الفعلية والنفقات التحويلية

تنقسم النفقات من حيث مقابلها إلى نفقات حقيقية(فعلية) ونفقات تحويلية، فيقصد بالنفقات الفعلية هي تلك النفقات التي تتم بمقابل[3]، أي التي تقوم بها الدولة وتحصل مقابلها على السلع والخدمات، منها مرتبات وأجور موظفي الدولة والنفقات اللازمة للقيام بالخدمات التعليمية والصحية أو النفقات الخاصة بتوسع المشاريع الإنتاجية القائمة أو إنشاء مشاريع ووحدات جديدة، وهذا يعني أن النفقات الفعلية تساهم في زيادة الإنتاج القومي بصورة مباشرة.

[1]- مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 56.
[2]- عادل العلي (2009)،، مرجع سبق ذكره، ص 73
[3]- عادل العلي (2009)،، مرجع سبق ذكره، ص 75

كما أن النفقات الفعلية، هي التي تدفع لقاء مقابل سواء مقابل سلعة أو خدمة، وعندما تقوم الدولة بإنفاق أموال معينة، مقابل حصولها على منتجات معينة، يتمثل ذلك في زيادة طلبها على السلع والخدمات، وهذه الزيادة من الطلب تحفز المنتجين على التوسع في الإنتاج والذي يترتب عليه زيادة استخدام عناصر الإنتاج، ثم زيادة دخول أصحاب هذه العناصر وما يترتب عليه من زيادة من الإنتاج القومي والدخل القومي، ثم الرفاهية الاجتماعية.

أما النفقات التحويلية، فهي تلك النفقات التي لا تتم بمقابل معين، فهي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي من فئة اجتماعية إلى فئة أخرى، أو من قطاع إلى آخر، بهدف زيادة القوة الشرائية لبعض فئات المجتمع (ذوي الدخول المنخفضة أو المحدودة) لتتمكن من الحصول على السلع والخدمات الضرورية لها، وبهدف تشجيع بعض القطاعات على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته والحد من ارتفاع الأسعار، لاسيما أسعار السلع والخدمات الضرورية لمعظم فئات المجتمع ، وبدون أن تؤدي هذه النفقات إلى استهلاك جانب من إنتاج المجتمع من السلع والخدمات، كما هو الحال بالنسبة للنفقات الفعلية، وهذا يعني أن النفقات التحويلية هي نفقات تقوم بها الدولة بدون أن يكون لها مقابل، بل تأخذ شكل نفقات دعم (إعانات) وهبات، وتبرر هذه النفقات بإيرادات عادية مثل الضرائب ، وهي بذلك تساهم بصورة مباشرة هي زيادة الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع، وبصورة غير مباشرة في زيادة الإنتاج القومي.

فعندما يحدث تفاوت كبير في الدخول بين أفراد المجتمع، وترغب الدولة في تقليص حدته ، تستخدم في ذلك عدة وسائل أهمها الضرائب، التي تؤخذ من ذوي الدخول المرتفعة، وتوزع على ذوي الدخول المنخفضة، وهي بذلك تعمل على تحسين أحوال المعيشة لذوي الدخول المنخفضة، وبالتالي زيادة رفاهيتهم الاجتماعية، وذلك لان مقدار المنفعة التي سينفقها دافعوا الضرائب من ذوي الدخول المرتفعة، هي اقل من المنفعة التي يكتسبها المستفيدون من ذوي الدخول المنخفضة.

ومثلما هناك من يرى إن لسياسة إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة من رفاهية أكبر للمجتمع، فان بعض الباحثين، يرى العكس، أي أن إجراءات إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة تعيق عملية زيادة الإنتاج، لأنها تعمل على تخفيض الإدخارات لدى أصحاب الدخول المرتفعة، وما يترتب على ذلك من تقليل الحوافز لديهم على زيادة الاستثمار ثم الإنتاج .

وفي موضع الرد على أهمية التفاوت في توزيع الدخل، يمكن القول، ان القبول بالتفاوت كشرط ضروري لزيادة النمو الاقتصادي، حالة يصعب تحقيقها في معظم الدول النامية، لان تخفيض دخول ذوي الدخول المنخفضة، قد يؤدي إلى عدم تمكنهم من الحصول على الغذاء اللازم لصحتهم، وإلى حدوث نقص في الخدمات الضرورية (التعليم والصحة والسكن وغيرها)، وكلاهما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية التي لها تأثير مثبط في عملية النمو الاقتصادي.

وحتى ذوي الدخول العالية في اغلب مجتمعات الدول النامية، قد عرفوا على نقيض من التجربة التاريخية للدول المتقدمة، بميلهم الكبير للاستهلاك، وقلة تلك المبالغ التي تخصص من دخولهم للادخار، ثم الاستثمار الإنتاجي، حيث يلاحظ أن عددا كبيرا من ملاك الأراضي والتجار وفئات أخرى ، ينفقون جزءا كبيرا من دخولهم على السلع الكمالية المستوردة، وعلى إقامة الحفلات والرحلات، وإيداع القسم الآخر من دخولهم لدى البنوك الأجنبية، وغيرها من المجالات التي لا تعود بالفائدة والخير لمجتمعاتهم، لأنها لا تضيف شيئا للعملية الإنتاجية في بلدانهم.

ومما تقدم يمكن ان تقسم النفقات التحويلية حسب مجالات استخدامها وطبيعة أهدافها إلى الأتي[1] :

[1]- جهاد الخصاونة (1999)، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل، عمان،ص 54.

1– **نفقات تحويلية اجتماعية** : هي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، بل تحويل جزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات محدودة الدخل[1]، والتي تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية لذوي الدخول المنخفضة في المجتمع، كالمدفوعات التي تقدم إلى العاطلين والعاجزين ومخصصات غلاء المعيشة، وغيرها من المدفوعات كمدفوعات الإعانات التي تقدم إلى أصحاب الأسر كبيرة العدد، أو لبعض المنتجين لتمكينهم من بيع منتجاتهم للمستهلكين بأسعار منخفضة.

2– نفقات تحويلية مالية : تتمثل هذه النفقات بالمبالغ التي تخرج من الذمة المالية للدولة لخدمة الدين العام واستهلاكه، فالدولة حين لا تكفي مواردها المالية تلجأ إلى القروض العامة[2]، فتصبح الدولة ملزمة بسداد القرض مع فوائده، وتسديد أصل القرض مع فوائده يتم غالبا عن طريق الضرائب وبالتالي فإن هذه العملية لا تتعدى كونها إعادة للتوزيع من دخول المكلفين بدفع الضريبة إلى حاملي سندات القروض، لذلك تعد هذه النفقات تحويلية لأن الدولة لا تحصل على أي مقابل في وقت السداد.

3– نفقات تحويلية اقتصادية :تستهدف تحقيق نمو متوازن بين القطاعات المكونة للاقتصاد القومي وتتمثل فيما يلي[3]:

– الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية، لتضمن لها تحقيق مستوى معين من الدخل، أو التي تمنحها الدولة لبعض منتجي السلع الضرورية، للحد من ارتفاع مستوى أسعارها، بحيث تعد هذه الإعانات المباشرة للمنتجين بمثابة إعانات غير مباشرة للمستهلكين.

[1]– محمد جمال ذنيبات (2003)، المالية العامة والتشريع المالي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 73

[2]– عادل العلي (2009)،، مرجع سبق ذكره، ص 76

[3]– عادل العلي (2009)،، مرجع سبق ذكره، ص 73

– الإعانات الإنشائية التي تحصل عليها بعض المشروعات لاستكمال تجهيزها الرأسمالي ، أو التوسع فيه، أو استبدال ما دمر منها، بسبب الكوارث الطبيعية أو الحروب ، وتتخذ هذه الإعانات إما شكل مباشر، تتمثل في مساعدة الدولة لهذه المشروعات في الحصول على مستلزمات إنتاجها بدون مقابل، أو بشكل غير مباشر، تتمثل في قيام الدولة بمساعدة هذه المشروعات في الحصول على قروض بشروط ميسرة، من خلال دعم الحكومة للمصارف.

– إعانات التصدير، التي تمنحها الدولة بهدف تشجيع الصادرات المحلية، وإعانات الاستيراد التي تمنحها الدولة بهدف تمكين المشاريع من استيراد بعض الأجهزة الضرورية لعملية الإنتاج.

ثالثا: النفقات الإنتاجية والنفقات الاستهلاكية:

يمكن تقسيم النفقات من حيث آثارها، إلى نفقات إنتاجية ونفقات استهلاكية، حيث تعرف النفقات الإنتاجية، بأنها تلك النفقات التي تؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات، والتي عند إضافتها إلى السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاع الخاص تحصل على الناتج المحلي، وهذا يعني ان النفقات الإنتاجية هي النفقات التي تساهم في زيادة الناتج المحلي للبلد أي أنها تدر دخلا ولها مردود اقتصادي.

ومما لاشك فيه، أن الدولة تميل إلى إنتاج العديد من السلع والخدمات الضرورية للمجتمع ، بصرف النظر من أنها تأتي بإيراد مالي مربح أو لا تأتي به، لان الدولة هدفها رفاهية المجتمع، أي إشباع حاجة عامة، وبالتالي، فإنها تقدم هذه السلع والخدمات، إما بدون مقابل أو بمقابل رمزي، لتضمن حصول جميع الأفراد عليها، فضلا عن أن القطاع الخاص غالبا ما يبتعد عن إنتاج مثل هذه السلع والخدمات، أما لان إنتاجها غير مربح، أو لان إنتاجها يتطلب موارد ماليه كبيرة، يصعب على الأفراد توفرها.

أما النفقات الاستهلاكية غير الإنتاجية، فهي تلك النفقات التي لا تستخدم في زيادة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات، بل تستخدم في سبيل المحافظة على النظام العام في البلد.

رابعا: النفقات الإدارية والنفقات الرأسمالية:

هي تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة في الدولة بصورة معتادة[1] ، سواء كانت هذه النفقات تقدم على شكل رواتب وأجور ومكافآت إلى الأفراد العاملين في الإدارات العامة مقابل خدماتهم التي يؤدونها إلى هذه الإدارات، أو تكون على شكل نفقات لشراء المهمات والمستلزمات المطلوبة لسير أعمال هذه الإدارات، أو على شكل أموال تدفعها الدولة إلى بعض الهيئات المحلية، نظير الخدمات التي تقدمها نيابة عنها، وهذا يعني أن الدولة بإنفاقها لهذه الأموال تنتظر من وراء إنفاقها هذا الحصول على خدمات ومنافع مباشرة ، لا يمكن أن تستغني عنها الأجهزة الادارية الحكومية.

أما النفقات الرأسمالية، فتشمل كافة المصروفات التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة[2]، التي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي أو لزيادة الخدمات العامة .

وهذا يعني أن النفقات الرأسمالية تتميز بصفات معينة تميزها عن النفقات الادارية ، ذلك أن الدولة لا تهدف من وراء هذا الانفاق إلى تحقيق نفع مباشر ، يفيد الجهاز الإداري للدولة ، بل تهدف من وراءه زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلد.

المطلب الثاني: التقسيمات العملية للإنفاق العام

[1] – مجدي محمود شهاب (1999)، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ص 59.

[2] – مجدي محمود شهاب،مرجع سبق ذكره، ص 59.

تقسم العديد من الدول الإنفاق العام على أسس وضعية أو عملية، بدلا من الاعتماد على الأسس العلمية أو الاقتصادية لتقسيم نفقاتها، وذلك لاعتبارات تاريخية وإدارية ووطنية ، فالتقسيم العملي هو عبارة عن الإنفاق العام الذي تطبقه مختلف الدول في الوقت الراهن، وربما أنها تختلف من حيث طبيعتها وخصائصها وأثرها، إلا أن هناك خصائص وآثار مشتركة يمكن أن تميز مجموعة من النفقات عن غيرها والتي يمكن وضعها في اطار معين، وهو ذاك الاطار الذي تنتمي إليه تلك النفقات.

ويمكن تقسيم الإنفاق العام وفقا للتقسيمات العملية إلى ثلاثة تقسيمات وكما يأتي :

أولا : التقسيمات الادارية للنفقات العامة

يهتم التقسيم الإداري للنفقات العامة بتوزيع الإنفاق العام تبعا للهيئات الإدارية التي تقوم بها، وبغض النظر عن أوجه النشاط والوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات، وقد أخذ على التقسيم الإداري صفته الإدارية البحتة، وعدم اهتمامه بتجميع النفقات حسب موضوعها، مع أن التقسيمات الإدارية للنفقات العامة تعد من أقدم التقسيمات الوضعية، فلا تزال تحتل مكانة مهمة في مجال إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة ، إذ يجري توزيع الإنفاق العام وفقا لهذا التقسيم على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق، أي وفقا للوحدات الإدارية التي أعطيت حق التصرف في الأموال مثل الوزارات، وقد كان عدد هذه الوزارات محدودا في السابق ، وذلك لمحدودية سلطات الدولة التي كانت تتركز في الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة إضافة إلى ما تقدمه لبعض السلع والخدمات التي لا يرغب القطاع الخاص تقديمها لأفراد المجتمع.

ونظرا لعدم توافق هذا التقسيم مع توسع واجبات الدولة وتعددها، فقد ظهرت الحاجة إلى تقسيم آخر يتناسب مع وظائف الدولة المتعددة وهو التقسيم الوظيفي الذي يكون أكثر تناسبا مع تطور واجبات الدولة.

ثانيا: التقسيمات الوظيفية للنفقات العامة

يهتم التقسيم الوظيفي بتقسيم الإنفاق العام حسب الوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة، وهذه الطريقة تسمح بجمع كافة النفقات التي تهدف إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد حتى ولو كانت موزعة على عدة وزارات أو مصالح، ويتميز هذا التقسيم في كونه لا ينظر إلى مشتريات الدولة في حد ذاتها وإنما ينظر إليها في نطاق الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من ورائها.

ويلاحظ بأن التقسيم الوظيفي هو الصورة الغالبة في الوقت الحاضر في ميزانيات الدولة المختلفة، حيث ترتبط التقسيمات الوظيفية للنفقات العامة بالمفاهيم الحديثة للمالية العامة، حيث أن الإنفاق العام من خلال هذا التقسيم لم يعد أداة لتمويل الجهاز الإداري للدولة فحسب، وإنما كأداة لتنفيذ سياسات الدولة المختلفة في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع ... الخ، أي أن هناك أهدافا متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، وبالتالي أصبح من الضروري، أن يجري تقسيم الإنفاق العام على أساس وظائف الدولة التي تضطلع بها، وليس وفقا للوحدات الإدارية التي أعطيت حق التصرف في الأموال كالوزارات.

وقد استخدمت هذا القسم لجنة هوفر(Hoover) في أمريكا، ثم انتشر في كثير من الدول الأوربية، وبناء عليه يتم تقسيم الإنفاق العام وفقا للوظائف الرئيسية في الدولة ويبلغ عددها ثماني وظائف هي :

1- الإدارة العامة والسلطات العامة

2- القضاء والأمن

3- العلاقات الخارجية

4- الدفاع الوطني

5- التعليم والثقافة

6- النشاط الاجتماعي (الصحة ، العمل ، ....)

7- النشاط الاقتصادي (الزراعة ، الصناعة ، التجارة ، ...)

8- الإسكان

ثالثا– التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة: وهي تلك التقسيمات التي يمكن أن تجري وفقا لمهام مختلف دوائر الدولة، مع الاهتمام بان توزيع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الحقول الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة والتجارة .... الخ، إلا انه من الأفضل أن يأخذ التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الميزانية كما يأتي :

1- النفقات اللازمة لسير الإدارة ومختلف المصالح الحكومية.

2- نفقات التجهيز والإنشاء.

3- نفقات تحويلية.

وبالتالي فإن التقسيم الاقتصادي يقوم على توزيع الإنفاق العام حسب العملية وحسب القطاع الذي يقوم بها، فالعمليات تقسم إلى عمليات رأسمالية وعمليات جارية، وفي داخل هاتين المجموعتين يمكن توزيع النفقات إلى مجموعات فرعية، أما التقسيم حسب القطاع فيتم على أساس تقسيم الاقتصاد القومي إلى قطاعات يضم كل قطاع منها أقساما فرعية.

ومما سبق يمكن القول أن التقسيمات الوضعية للنفقة العامة تتعرض داخل الميزانية للأسس التي تعرضها التقسيمات العلمية في بيان أنواع النفقات، وعليه فالتقسيمات الوضعية لا تكون بعيدة تماما عن التقسيمات العلمية وإنما قد تتخذها كأساس، وإن اختلفت طريقة التقسيم نتيجة للضرورات العملية.

المبحث الثالث: ظاهرة ازدياد الإنفاق العام

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين، هي ظاهرة تزايد الإنفاق العام مع زيادة الدخل الوطني، وتعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة، ودول نامية).

و أول من لاحظ هذه الظاهرة، أي ظاهرة زيادة في الإنفاق العام هو الاقتصاد الألماني فاجنر في سنة 1893، ولهذا يطلق على هذه الظاهرة بقانون فاجنر، ويسمى هذا القانون بـ (قانون الزيادة المستمرة للنشاط العام وبصورة خاصة نشاط الدولة).

ويجب الإشارة إلى أن الأرقام المتزايدة للنفقات العامة ولعدة سنوات، قد لا تعكس الزيادة الحقيقية في النفقات، أي انه قد يكون الازدياد الفعلي للنفقات العامة أقل مما توضحه عنه الأرقام، وهذا يعني أن هناك عوامل عديدة قد تضيف على الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام زيادات جديدة تؤدي إلى تضخيم الظاهرة، لذلك فانه من اجل الوقوف على حقيقة الزيادة في هذه الأرقام لابد من أن نفرق بين الأسباب الظاهرية التي أدت إلى تضخم هذه النفقات وزياداتها غير الحقيقية وتلك التي أدت إلى زيادتها زيادة حقيقية.

المطلب الأول: الأسباب الظاهرة لزيادة الإنفاق العام

المقصود بالأسباب الظاهرية لازدياد الانفاق العام، تلك التي تؤدي إلى زيادة رقم الانفاق العام عدديا دون أن يقابله زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين مستواها[1]، أي تلك الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة التي، ويعزى معظم هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية

[1]- مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 74.

من شأنها أن تزيد من حجم الإنفاق العام دون أن يؤدي إلى زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة، ويمكن تحديد أهم الأسباب التي تؤدي إلي زيادة هذه الظاهرة فيما يأتي:

أولا : انخفاض قيمة النقود: أصبح الانخفاض في قيمة النقود مظهرا من مظاهر الحياة الاقتصادية منذ الخروج عن قاعدة الذهب، ومن ثم لم تفلت أي دولة من الدول منه، مما حدا بالبعض إلى القول أن التضخم ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية[1]، ويقصد بانخفاض قيمة النقود هبوط القوة الشرائية للوحدة النقدية والذي يعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[2]، أي يجب أن يدفع عدد اكبر من الوحدات النقدية من اجل الحصول على نفس السلعة أو الخدمة، التي كان بالإمكان الحصول عليها في السابق بعدد اقل من الوحدات النقدية، ويشير الانخفاض في قيمة النقود إلى أن الزيادة في الإنفاق العام تكون ظاهرية في جزء منها، وان هذا الجزء يتوقف على مدى هذا الانخفاض، وهذا يعني أن الزيادة في الإنفاق العام قد تعزى إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي وزعتها هذه النفقات.

ثانيا: التغيير في أساليب الحسابات الحكومية: قد ترجع الزيادة في الإنفاق العام إلى الاختلاف في الفن المالي، وإلى اختلاف طرق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الميزانية العامة للدولة، الأخذ بفكرة الميزانية الصافية أو الإجمالية، وتقوم فكرة الميزانية الصافية على ظاهرة تخصيص الإيرادات العامة، ومؤدى ذلك أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة مثلا أن تجري مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها؛ بحيث تكون لها سلطة طرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها، وبالتالي فإنه لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات، وفكرة الميزانية الصافية كانت تتبع في الماضي، أما فكرة الميزانية الإجمالية فهي تقوم على أن كل النفقات التي تنفقها المرافق والهيئات العامة تظهر في ميزانية الدولة التي تضم كافة النفقات والإيرادات العامة، وعليه فإن

[1]- عادل العلي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 58

[2]- محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 104

الأخذ بمبدأ الميزانية الإجمالية في سنة معينة، حيث تظهر كافة النفقات العامة للدولة إلى وجود قدر من الزيادة في حجم الإنفاق العام في هذه السنة مقارنة بالسنة السابقة[1]، وتعتبر هذه الزيادة زيادة ظاهرية بسبب تغيير القواعد المحاسبية للميزانية لا زيادة حقيقية في الإنفاق العام.

ثالثا : توسع مساحة إقليم الدولة أو زيادة عدد سكانها: إن زيادة المساحة العامة للدولة وكذلك الانفجار السكاني يؤثر بشكل مباشر على معدل نصيب الفرد من الخدمات[2]، فزيادة عدد السكان واتساع مساحة الإقليم التي تبسط الدولة عليه سلطتها الحكومية إلى زيادة في الإنفاق الحكومي، فزيادة عدد أفراد المجتمع معناه إضافة أعباء جديدة على الدولة، إذ عليها واجب توفير الأمن العام والعدالة وبناء المستشفيات والمدارس وما إلى ذلك من الحاجات العامة التي يحتاجها المجتمع.

فزيادة الإنفاق العام نتيجة لزيادة عدد السكان أو زيادة مساحة الإقليم أو كلاهما لا تعد بمجموعها زيادة ظاهرية، وذلك لأنها حصلت نتيجة لزيادة عدد السكان أو زيادة مساحة الإقليم أو كلاهما، وكذلك لا تعد زيادة حقيقية لأنها لا تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد الواحد من الخدمات العامة رغم زيادة حجم الأنفاق مثل ذلك: الزيادة التي حققتها أرقام الميزانية العامة للجمهورية العربية المتحدة بعد وحدة مصر وسوريا فقد كانت في حقيقتها تجميع لميزانية كل من البلدين قبل وحدتهما.

المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم الإنفاق العام زيادة المنفعة الحقيقية للمجتمع والناشئة عن هذه النفقات أو زيادة نصيب متوسط الفرد الواحد من الخدمات العامة، وتشير الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام إلى زيادة تدخل

[1]- عادل العلي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2]- محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 104

الدولة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيرها من جوانب الحياة، وللزيادة الحقيقية أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية ومالية وهي كالتالي:

أولا– الأسباب الاجتماعية: أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية والخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء ...الخ، ويرجع ذلك إلى أن متطلبات وحاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم[1]، كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يتطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديم للعديد من الخدمات الاجتماعية إلى زيادة الإنفاق العام وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

ثانيا– الأسباب الاقتصادية وأهمها:

أ– زيادة الدخل القومي :من الطبيعي أن تؤدي زيادة الدخل القومي إلى ازدياد موارد الدولة[2]، حيث تساعد الزيادة في معدلات الدخل القومي على زيادة الإنفاق العام حيث أن زيادة العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج والتي من مجموعها يتكون الدخل القومي تمكن الدولة من أن تحصل على نسبة معينة من هذه العوائد (الدخول) عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها لتتمكن الدولة من خلالها من مقابلة نفقاتها المتزايدة أي أن هناك علاقة طردية بين الدخل القومي والإنفاق العام.

[1]– عادل العلي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص 65

[2]– مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 67.

ب– انتشار المشروعات العامة: تهدف الدولة من تأسيس المشروعات إما للحصول على موارد للخزينة العامة وإما للتعجيل بعملية التنمية أو تطويق الاحتكار وتوجه النشاط الاقتصادي[1]، وأصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يتزايد في معظم الدول سواء كان عن طريق توسع المشروعات القائمة أو من خلال إنشاء مشروعات جديدة لأسباب متعددة منها المساهمة في زيادة المعروض من السلع والخدمات الضرورية للمجتمع والتي يحتكر القطاع الخاص إنتاجها، أو التي لا يرغب في إنتاجها بسبب عدم تحقيقها للأرباح، أو بسبب أن إنتاجها يحتاج إلى موارد مالية كبيرة بتعذر على القطاع الخاص توفيرها، وعلى اثر ذلك تتزايد الإنفاق العام.

ج– دعم الدولة للمنتجين والمصدرين المحليين: من بين أسباب زيادة الإنفاق العام تقديم الدولة إعانات اقتصادية للمؤسسات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المؤسسات الأجنبية في الأسواق الدولية، كما تقدم إعانات للإنتاج لتتمكن المؤسسات الوطنية من الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية[2].

د– حدوث الدورات الاقتصادية: تعمل الدولة على زيادة إنفاقها العام في فترتي الكساد والازدهار، ففي فترة الكساد عليها أن تعمل جاهدة على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل اكبر عدد ممكن من القوى العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بإنفاقها على السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم منها، والذي يعني زيادة الطلب الفعال ومع استمرار زيادة الاستخدام ثم زيادة الدخول الموزعة لاسيما من ذوي الدخول المحدودة الذين يتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يترتب عليه زيادة أكثر في الطلب الفعال مما يؤدي إلى امتصاص المعروض من السلع والخدمات في الأسواق من ناحية، وإلى تحفيز المشاريع على التوسع في إنتاجها من ناحية أخرى، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي أما فترة الازدهار فان قيام الدولة بإنشاء المشاريع وتوسيع القائم منها يرافقها تطبيق سياسات مالية ونقدية (كزيادة

[1]– محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2]– محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 104

الضرائب والتوسع في القروض العامة) للحد من ارتفاع معدلات التضخم التي تساير عملية زيادة الأنفاق الحكومي.

ثالثا– الأسباب السياسية: يتأثر الإنفاق العام بطبيعة الحكم السائد وأفكاره السياسية التي يعتنقها، فالحكم الذي يتحدد بحدود إقليمية تكون إنفاقاته اقل من الحكم الذي يتعدى حدود إقليمية إلى رحاب القومية الواسعة، ويساهم في مساعدة الأقطار الشقيقة النامية، كما أن الدولة التي تحمل رسالة إنسانية وتساهم في حركات التحرر تكون نفقاتها العامة أوسع مقارنة بغيرها من الدول التي لا تتبنى هذه المواقف[1].

كما أن انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية، والاهتمام بالفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها إضافة إلى أن نظام تعدد الأحزاب السياسية قد يدفع الدولة إلى زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين الذي ترتب عليه زيادة في الإنفاق العام كذلك فان للتعاون الدولي ومساهمة الدولة في المنظمات الدولية والإقليمية واتساع رقعة التمثيل الخارجي تكلف الميزانية الكثير من النفقات.

رابعا– الأسباب الإدارية: نتج عن توسع الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية زيادة عدد المؤسسات والمرافق العامة، ثم زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسييرها ومن ثم زيادة الإنفاق العام[2]، غير أن زيادة عدد الموظفين عن الحد الذي تحتاج إليه الإدارات وسوء التنظيم الإداري وانعدام التعاون والتنسيق في العمل بين الإدارات إضافة إلى الروتين المعقد تساهم كثيرا في زيادة الإنفاق العام.

خامسا– الأسباب المالية: تميز العصر الحديث بسهولة الاقتراض، حيث لم يتحدد القرض العام بمفهومه السابق من انه مصدرا غير اعتياديا تلجأ إليه الدولة في الظروف غير الطبيعية، لزيادة إيراداتها العامة، وقد تفرض على

[1]– مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]– محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 104

الدولة المقترضة شروطا غير ميسرة من قبل المؤسسات المقرضة، مما يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الدين (سداد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه) نتيجة لهذا الاقتراض.

وقد تضاءلت هذه القيود، نتيجة للجوء الدولة إلى إصدار سندات ذات آجال وفئات مختلفة وتشجع الأفراد على شرائها من خلال المزايا التي ترافق عملية طرح السندات، كالإعفاء من الفوائد والضرائب وغيرها من المحفزات، وقد تلجأ الدولة إلى القرض الإجباري في حالة أصبح القرض الاختياري لا يلبي احتياجاتها من الأموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة، كما أن اللجوء إلى القرض العام أدى إلى زيادة خدمة الدين ومن بعد إلى زيادة الإنفاق العام، كما أن وجود فائض في الإيرادات العامة أو مال احتياطي غير مخصص قد يغري الدولة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية مما يزيد من الإنفاق العام.

سادسا– الأسباب القانونية: إن تطور المبادئ القانونية وتقرير مسؤولية الدولة أمام القضاء نتيجة لما يلحق الأفراد من أضرار من قبل دوائر الدولة وموظفيها، سواء أكان بتعمد أو نتيجة خطأ أو إهمال، أو نتيجة القيام بمشروع مثل إنشاء جسر تسبب في تصدع جدران الدور القريبة من قواعده الجانبية نتيجة لدق ركائزه، بل حتى لو اقتضت المصلحة العامة بتملك بعض الأراضي والدور للصالح العام، فعلى الدولة تعويض أصحابها بما يناسب القيمة وقت الحيازة، وغالبا ما تكون الدولة كريمة في التقدير لتشجيع أصحاب هذه الأراضي والدور على الانتقال إلى أماكن جديدة وإنشاء دور حديثة لهم إضافة إلى بعض التعويضات التي تغريهم بالانتقال إلى هذه الدور كل ذلك يساهم في زيادة الإنفاق العام.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام

لم تكتفي النظرية المالية التقليدية بالربط بين الدخل القومي وبين حجم الإنفاق العام، وإنما سارت إلى ابعد من ذلك، عندما حدد بعض كتابها نسبة الإنفاق العام من الدخل القومي فاقترح بعضهم أن تكون النسبة

15% وحددها آخرون بـ 16% وان الحد الأقصى لنسبة الإنفاق العام من الدخل القومي والتي يجب أن لا تتعداه هي 25%، وان السبب الذي جعل النظرية المالية التقليدية تحدد هذه النسبة الضئيلة من الدخل القومي للإنفاق العام، هي لأنها افترضت أن الإنفاق العام ذو طبيعة استهلاكية وبالتالي يجب أن تحدده في أضيق الحدود وعند افتراضها لحيادية الإنفاق العام لم ترى حاجة للبحث في أنواعها وأثارها المختلفة، لذا عمل التقليديون على تحديد الحجم الكلي للإنفاق العام وأهملوا حجمه ونوعه وحجم كل نوع، ومع أن هناك صلة قائمة بين حجم الإنفاق العام والدخل القومي إلا أن هذه تهمل طبيعة الإنفاق العام وكيف أن مقداره يختلف باختلاف كل من الغرض منها وباختلاف أثارها والظروف الاجتماعية والاقتصادية في الدول، فمثلا الإنفاق العام على مشاريع التنمية الاقتصادية ينبغي أن يكون كبيرا في حين أن الإنفاق على نشاطات أخرى اقل أهمية يفترض أن يكون صغيرا، ولهذا فان المسألة تختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد عدة عوامل تحدد حجم الانفاق العام وهذه العوامل تتمثل في دور الدولة والإيرادات العامة وحالة النشاط الاقتصادي.

أولا– دور الدولة: لقد تم التطرق من قبل إلى أن الدولة تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الانفاق عليها، وان الحاجات العامة تنمو باستمرار مع توسع وظائف الدولة، ولهذا فان دور الدولة يعد عاملا محددا لمقدار الإنفاق العام، حيث أن الانفاق لا يتقرر إلا عند إشباع حاجة عامة، أي عند تدخل الدولة، ومن ثم فكلما كان دور الدولة كبيرا كلما كان حجم الإنفاق كبيرا أيضا والعكس صحيح.

لذلك يلاحظ أن حجم الإنفاق العام كان صغيرا خلال فترة الدولة الحارسة، واتسع أكثر حجم الإنفاق العام في فترة الدولة المتدخلة والدولة المنتجة، فلم يكن الانفاق العام مهما في ظل المفهوم التقليدي لدور الدولة، ذلك لان النشاط الاقتصادي المربح كان من اختصاص القطاع الخاص أما الدولة فتقوم بحراسة المجتمع من

الاعتداء الخارجي وتوفير الأمن الداخلي والقضاء، إضافة إلى بعض المشاريع العامة التي لا يقترب منها القطاع الخاص، مثل شق الطرق العامة وإقامة الجسور والسدود وبناء المستشفيات والمدارس وما في حكمها.

أما في فترة الدولة المتدخلة والدولة المنتجة فان حجم الإنفاق العام اخذ بالزيادة مع اتساع دور الدولة في هذه الفترة، وقد اشتركت عدة عوامل في زيادة تدخل الدولة ثم زيادة نفقاتها العامة، فتدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية من اجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الأولى، ولمعالجة الأزمة الاقتصادية في عام 1929، عن طريق التوسع في الاستخدام وزيادة الدخول الموزعة لزيادة الطلب الفعال وتدخلت الدولة في الحياة الاجتماعية لمكافحة البطالة والجهل والمرض من خلال التوسع في إقامة المشاريع العامة كبناء المدارس والمستشفيات، وكذلك تدخلت الدول في الحياة السياسية عن طريق انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية والعلاقات الخارجية ونمو مسؤولية الدولة إضافة إلى تحول الدول إلى الاشتراكية وما يرافقها من زيادة في حجم الإنفاق العام نتيجة لاتساع النشاط العام.

ثانيا– حالة النشاط الاقتصادي: تعد حالة النشاط الاقتصادي محددا مهما لحجم الإنفاق العام، فإذا كانت حالة الاقتصاد تعاني من ظاهرة الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار (ارتفاع معدلات التضخم)، فان العلاج لذلك يقتضي تخفيض حجم الإنفاق العام إلا أن تخفيضه يؤدي إلى تقليل الطلب الفعال على السلع والخدمات، وهذا يعني أن الإنفاق العام يعد أحد مكونات الطلب الكلي الفعال.

وإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة الركود أي أن العرض الكلي من السلع والخدمات يفوق كثيرا الطلب الكلي عليها، فان علاج ذلك يكون في زيادة حجم الإنفاق العام، لأن زيادته تؤدي إلى زيادة الدخول الموزعة والذي يقود إلى زيادة الطلب الكلي الفعال لمقابلة الزيادة في المعروض من السلع والخدمات.

ثالثا– الإيرادات العامة: يتأثر حجم الإنفاق العام والزيادة فيه بمقدار الإيرادات العامة ونسبة الزيادة فيها، إذ انه لا يمكن للدولة أن تنفق أمولا تفوق الأموال التي تحصل عليها وذلك لأن سلطاتها في الحصول على الإيرادات العامة محدودة.

وقد تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور المالية العامة ففي فترة الدولة الحارسة نجد أن الدولة لا تلجأ إلى تحصيل الإيرادات من الأفراد إلا لغرض تمويل نفقاتها وان هذه الإيرادات التي تم تجميعها يجب أن لا تزيد عما يلزم لتمويل الإنفاق العام، أي يجب أن تكون الميزانية العامة متوازنة بمعنى أن تغطي الإنفاق العام عن طريق الإيرادات العادية، أي عدم الالتجاء إلى القروض العامة، وهذا يترتب عليه أن يتم إقرار الإنفاق العام في الميزانية قبل الإيرادات العامة حتى لا يتحقق فائض في الإيرادات الذي كان من الممكن للقطاع الخاص الاستفادة منه، غير أن هذا الوضع كان مقبولا في ظل المفهوم التقليدي لدور الدولة إلا أن الأحداث التي وقعت في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأزمة 1929 أوضحت عدم إمكانية الاستمرار في تطبيق مفهوم المالية العامة الذي جاءت به المدرسة التقليدية والذي يقضي بوجوب تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة وعلى اثر ذلك توسع الإنفاق العام من ناحية، وتم اللجوء إلى القروض العامة لتمويل بعض النفقات من ناحية أخرى، وأصبح توازن الميزانية ليس أمرا مهما بقدر أهمية التوازن الاقتصادي.

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام

تطور دور الإنفاق العام وأصبح له دورا مهما ومؤثرا في الاقتصاد القومي حتى أصبح أهم أداة من أدوات السياسة المالية، وأدركت معظم الدول هذا التأثير فأخذت تستخدم الإنفاق العام كأداة هامة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولقد انتبهت معظم الحكومات إلى قوة مثل هذا التأثير، فصارت تستعمل الإنفاق العام كأداة للسيطرة على الاقتصاد القومي وتوجيهه، بما يلبي حاجات المجتمع على المديين القريب والبعيد، وبما يحقق أكبر منفعة ممكنة للمجتمع، وعليه نستعرض في هذا المبحث الآثار المختلفة للإنفاق العام في الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل.

المطلب الأول: اثر سياسة الإنفاق العام في الناتج القومي وعناصره

يؤثر الإنفاق العام في الناتج القومي عن طريق تأثيره في حجم الطلب الكلي الفعال، ذلك لأن الإنفاق التي تقوم بها الدولة يشكل جزءا مهما من هذا الطلب، وتتوقف علاقة الإنفاق العام بحجم الطلب الكلي وأثرها عليه، أي مقدار الإنفاق العام ونوعها من ناحية، وعلى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على التوسع في إنتاج السلع والخدمات وعلى درجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتحققة في البلد من ناحية أخرى، ومن أجل الوقوف على أثر الإنفاق العام في الناتج القومي لابد من دراسة أثر الأنواع الرئيسة لتلك النفقات في الناتج القومي كما يأتي :

أولا– أثر الانفاق العام في الناتج القومي: ويتمثل هذه الإنفاق في قيام الدولة بإنفاق جزء من أموالها للإنتاج السلع والخدمات الضرورية للمجتمع[1]، أو بتنفيذ هذه النفقات في صورة إعانات اقتصادية إلى بعض المشروعات الخاصة لتحقيق هدف اقتصادي معين ،كالحد من أثر ارتفاع أسعار بعض السلع بقصد تمكين الأفراد من ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على هذه السلع بأسعار مناسبة، أو بقصد تعويض هذه المشاريع عما تفرضه عليها الدولة من التزامات لتأمين نشاطها الذي تقوم به لان نشاطها يتعلق بخدمة عامة يحتاجها المجتمع، كما أن بعض الإعانات تستخدم لمساعدة مشروعات معينة على تجهيز نفسها من الآلات والمعدات اللازمة لاستمرار نشاطها الإنتاجي.

وآيا كان نوع الإعانة فقد تعطي للمؤسسات العامة أو المؤسسات الخاصة، وقد يستفيد بعض المنتجين مباشرة منها، وبعض المستهلكين كما أن الإعانات قد تعطي في صورة مباشرة كنقود أو غيرها، وقد تكون في صورة غير مباشرة كإعفاءات من الضرائب مثلا، فإن من شأنها أن تساهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات ثم عرضها في السوق بأسعار مناسبة، وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج القومي ورفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومي، كما أن الإعانات التي تقدم لتشجيع عملية التصدير مثلا، تعمل على تحسين الميزان التجاري وتنشط الاقتصاد بوجه عام، إذ تؤدي هذه الإعانات إلى جذب رؤوس أموال أخرى ومنتجين آخرين للدخول في سوق إنتاج التصدير، وهذا يعود بالفائدة على الاقتصاد القومي نتيجة للحصول على العملات الأجنبية التي يمكن أن يستخدم جزء منها لاستيراد الآلات والمعدات اللازمة لنمو مشروعات معينة والذي يساهم في تقوية الاقتصاد وزيادة ناتجه القومي.

ثانيا– أثر النفقات الاجتماعية في الناتج القومي: تأخذ هذه النفقات شكل نفقات تحويلية سواء كانت نقدية أم عينية بصورة سلع وخدمات، وفي كلتا الحالتين فإنها تؤثر في إنتاج القومي، فالنفقات التحويلية النقدية تتمثل في نقل جزء من القوة الشرائية من فئات ذوي الدخول المرتفعة إلى فئات ذوي الدخول المنخفضة في صورة إعانات

[1]– محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 108

البطالة ومساعدات الضمان الاجتماعي وغيرها، وبما أن الميل الحدي للاستهلاك للطبقات الفقيرة مرتفعا، فان زيادة دخول هؤلاء الأفراد سيؤدي إلى زيادة الطلب لاسيما على السلع الأساسية التي لم يتحقق الإشباع منها وهذا يؤدي إلى تحفيز الإنتاج وزيادته[1].

كما أن الدولة عندما تقوم بالتحويلات النقدية لهذه الطبقات الفقيرة لا تطمح من ذلك تحسين أحوالها المعيشية فحسب، وإنما لكي تتجنب بهذه التحويلات الهزات الاجتماعية الناشئة من زيادة عدد العاطلين وانخفاض الدخول.

أما عندما تأخذ النفقات الاجتماعية طابعا عينيا (التحويلات العينية) كالخدمات الطبية والإسكانية والتعليم المجاني، فان الفائدة منها قد تكون أكبر مقارنة التحويلات النقدية، التي توجه معظمها لأغراض استهلاكية، وعليه فالنفقات الاجتماعية بصورها المختلفة تزيد من كفاءة الأفراد من ذوي الدخول المحدودة وقدراتهم الذهنية والجسمانية وتؤمنهم من مخاطر المستقبل، ومن بعد تزيد من قدرتهم على العمل والإنتاج ومن ثم تساهم في زيادة الناتج القومي، وهذا كله مرتبط بمقدار الإنفاق العام ونوعها.

ثالثا– أثر النفقات العسكرية في الناتج القومي: تكتسي النفقات العسكرية أهمية بالغة إذ تعد لازمة في توفير المناخ الملائم لعملية الإنتاج واستمرارها، غير أنها تشكل عبئا كبيرا على الموازنة العامة في عديد من الدول، مما يحتم على الدولة أن تكون حذرة قدر الإمكان تجاه ما تسببه نفقاتها العسكرية من آثار اقتصادية بحيث تستفيد من الجوانب الإيجابية فيها وتقلص حجم الآثار السلبية منها، ولقد اعتبر الفكر المالي التقليدي النفقات العسكرية ضمن النفقات الاستهلاكية، في حين يميل الفكر المالي الحديث إلى التمييز بين أنواع هذه النفقات حيث يرى أن

[1] – محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 108

هناك ما يعتبر نافعا وآخر ضارا بحسب ظروف الدولة التي فيها الانفاق العسكري، وبوجه عام فإنه يمكن تمييز بين نوعين من الآثار التي تصيب الناتج القومي من جراء هذا الانفاق هما الآثار السلبية والآثار الإيجابية[1].

ففي ما يتعلق بالآثار السلبية للنفقات العسكرية في الناتج القومي، والتي تحدث عندما تقوم الدولة بتحويل عناصر الإنتاج والموارد (القوة العاملة والكوادر الفنية والإدارية والمواد الإدارية والآلات والمعدات والأجهزة والأراضي والمباني وغيرها) من الاستخدامات التي تسمح بإشباع الحاجات المدنية للمجتمع إلى العمليات العسكرية، الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه العناصر والموارد وإلى تقليل حجم الإنتاج المدني ومن ثم انخفاض الناتج القومي ، كما تؤثر النفقات العسكرية على توازن ميزان المدفوعات من جراء صرف العملات الأجنبية لأغراض التسليح إلا أن هذه النفقات مفيدة إذا استخدمت في إنشاء صناعات حربية في الداخل حيث تعمل في هذه الحالة على زيادة الدخل القومي، أما الآثار الإيجابية للنفقات العسكرية في الناتج القومي، فهي تحدث عندما تقوم الدولة بتوفير الحماية الخارجية والأمن الداخلي والعدالة التي تعد ضرورية لاستتباب الأمن وبعث الطمأنينة في نفوس المجتمع وفي نفوس أصحاب المشاريع لممارسة نشاطهم، وكذلك بالنسبة للأيدي العاملة والخبرات المتنوعة الوطنية ومنها والأجنبية، كما أن النفقات العسكرية قد تساهم في إنشاء صناعات معينة تستفيد منها المجالات الحربية والمدنية سواء بإقامة منشأة حيوية مثل المطارات والموانئ والطرق والجسور والسدود وما في حكمها، التي يستفيد منها الاقتصاد القومي في الإنتاج المدني خلال فترة الحرب وبعدها، كذلك قد يتولد عن النفقات العسكرية في كثير من المجالات تقدم علمي في فنون الإنتاج المختلفة،حيث تخصص نسبة كبيرة منها للبحوث العلمية التي تعود بالنفع على الاقتصاد ككل.

رابعا– أثر الإنفاق العام على تحويل عناصر الإنتاج: تؤثر الدولة من خلال إنفاقها العام في نقل بعض عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر، أو من منطقة إلى أخرى وهذا ما يمكن توضيحه فيما يأتي :

[1]– محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 110

1- نقل بعض عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر: تستطيع الدولة بواسطة الإنفاق العام أن توجه الإنتاج في الاتجاه الذي تتحقق فيه مصلحة المجتمع في مجموعه، فإذا رأت الدولة أن من مصلحة المجتمع التوسع في إنتاج المنسوجات الشعبية مثلا والعمل على تقليل إنتاج المنسوجات الحريرية فسيتم ذلك عن طريق منح إعانات مالية للمشاريع التي تقوم بإنتاج المنسوجات الشعبية وفرض ضرائب على إنتاج المنسوجات الحريرية، وبذلك تتجه بعض عناصر الإنتاج إلى النشاط الذي شملته الدولة برعايتها وذلك بانتقالها من صناعة المنسوجات الحريرية إلى صناعة المنسوجات الشعبية نظرا لضمان الربح فيها.

2- نقل بعض عناصر الإنتاج من منطقة إلى أخرى: تستطيع الدولة أن تعمل على انتقال بعض عناصر الإنتاج من مكان إلى آخر وذلك عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام المخصص لخدمات التعليم والصحة والمشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة أو المناطق النائية، فيؤدي ذلك إلى زيادة كفاءة سكان هذه المناطق وبالتالي تزداد مقدرتهم على العمل وعلى الادخار، فتصبح هذه المناطق قادرة على اجتذاب عناصر الإنتاج إليها وذلك بإغراء أصحاب رؤوس الأموال باستثمار أموالهم في هذه المناطق لتوفر إمكانات الربح فيها.

المطلب الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي

تؤثر الدولة من خلال إنفاقها تأثيرا واسعا في تكوين الدخل القومي وفي توزيعه، ويتحقق هذا التأثير في توزيع الدخل القومي على مرحلتين، المرحلة الأولى وتسمى بالتوزيع الأولي للدخل ، ويقصد بالتوزيع الأولي للدخل إعطاء دخول إلى عوامل الإنتاج(العمل ورأس المال والأرض والتنظيم) وان دخل كل عامل من هذه العوامل يتحدد بمقدار مساهمته في العملية الإنتاجية[1]، وان هذه الدخول تأخذ شكل أجور وفوائد وربح وأرباح على التوالي.

[1]- عادل العلي (2009)، مرجع سبق ذكره، ص92.

أما المرحلة الثانية، والتي تظهر الحاجة لها عندما ينتج عن التوزيع الأولي تفاوت كبير في الدخول الموزعة وترغب الدولة في إعادة توزيع هذه الدخول مرة أخرى لصالح ذوي الدخول المنخفضة، أي تسعى إلى تقليص حدة التفاوت بين الذين أصابوا نصيبا حسنا من التوزيع الأولي والذين لم يحققوا إلا القدر اليسير منه وتستخدم الدولة في ذلك عدة وسائل أهمها التوسع في الإنفاق العام لاسيما النفقات التحويلية منها، والتي تتمثل في كل من الإعانات الاجتماعية كمخصصات الضمان والمرتبات التقاعدية والإعانات الاقتصادية كمدفوعات مكافحة البطالة والغلاء، وكذلك تتمثل في النفقات التي تقدمها الدولة من خدمات مجانية في مجالات التعليم والصحة وإقامة دور الرعاية الاجتماعية والعجزة، إضافة إلى ذلك فان التوسع في القطاع العام يعني أن هناك تحديدا للقطاع الخاص وعلى الأقل في مجال إنتاج بعض لسلع والخدمات، وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من أهمية الملكية الخاصة باعتبارها المصدر الأساسي للتفاوت في توزيع الدخول في المجتمع .

وتجب الإشارة هنا إلى اثر الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل لا يتحدد في طبيعة الإنفاق العام فقط، وإنما يتوقف على مصادر تمويلها أيضا، فمحاولة الدولة إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة تتمثل أساسا في عملية نقل جزء من دخل الأغنياء إلى دخل الفقراء من خلال نشاط الهيئات المختلفة في الدولة، ويتم ذلك عن طريق فرض ضرائب مباشرة وخاصة التصاعدية منها، وذلك لان حصة الطبقات الغنية في حصيلتها تكون اكبر من حصة الطبقات الفقيرة، أما إذا تم تمويل نفقات الدولة عن طريق الضرائب غير المباشرة فان الطبقات الفقيرة سوف تتحمل معظمها وبالتالي فإنها ستؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل وليس إلى تقليله.

كما أن سعي الدولة إلى إعادة توزيع الدخل لا تقتصر أهميته على قيام الدولة بخدمة الأهداف والقيم التي يعتنقها المجتمع في اقترابها من العدالة في توزيع الدخل وتأكيدها لمبدأ التضامن الاجتماعي وتوفيرها لمبدأ تكافؤ الفرص فحسب، بل إن لها أثارا أخرى حيث أن عملية إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة يؤدي إلى

زيادة الطلب على الخدمات والسلع الاستهلاكية لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك هذه الطبقات، والذي يقود إلى تحفيز المشاريع إلى التوسع في الإنتاج والاستخدام ومن ثم زيادة الناتج القومي الإجمالي.

المطلب الثالث: اثر سياسة الإنفاق العام في الاستهلاك القومي

إن التوسع في الإنفاق العام يؤدي عادة إلى تحسن مستوى دخول الأفراد العاملين، ومن ثم زيادة مقدرتهم على الادخار وعلى شراء السلع الاستهلاكية والخدمات، مما يشجع المنتجين على إنتاج مزيد من السلع وتقديم المزيد من الخدمات، وهكذا يؤدي الإنفاق الأولي الذي باشرته الدولة إلى ظهور سلسة من الحلقات المتتالية من الانفاق يفوق في مجمله المبالغ التي قامت الدولة بإنفاقها في بداية الأمر، أي انه عندما تخصص الدولة جزءا من إنفاقها بصورة أجور ورواتب للعمال والموظفين الذين تم تشغيلهم، فان جزءا من هذه الدخول التي حصل عليها هؤلاء العمال والموظفين تتجه نحو إشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة، أي تؤدي إلى زيادة الطلب وهذا سيحفز على التوسع في الإنتاج وإلى تشغيل عمال أكثر، وهذا يؤدي إلى زيادة توزيع الدخول التي ستنفق جزءا منها على السلع والخدمات النهائية والذي يقود إلى توسع اكبر في الإنتاج والتشغيل ويؤدي هذا التوسع في الإنتاج والتشغيل إلى توزيع دخول جديدة أخرى، يستعمل جزء منها في زيادة الطلب على السلع والخدمات النهائية أيضا وهكذا، وفي كل مرة يتزايد الناتج القومي ويستخدم عمال جدد أكثر ويتجه الناتج نحو مستوى التشغيل الكامل ويسمى هذا بالمضاعف، الذي هو عبارة عن معامل عددي يبين مقدار الزيادة في الدخل القومي (الناتج القومي الإجمالي) نتيجة للزيادة في الإنفاق الاستثماري.

ومن ناحية أخرى فان زيادة الطلب على السلع والخدمات النهائية نتيجة لزيادة الإنفاق العام، يؤدي في النهاية إلى زيادات متتابعة في الطلب على السلع الرأسمالية أو الاستثمارية (الآلات والمعدات والمكائن) اللازمة لإنتاج هذه السلع الاستهلاكية والخدمات التي تزايد الطلب عليها، وهذا يؤدي إلى زيادة كل من الناتج القومي

الإجمالي ومستوى التشغيل أو الاستخدام والاتجاه نحو مستوى التشغيل الكامل، ويسمى هذا بالمعجل الذي هو عبارة عن مبدأ يوضح العلاقة بين الطلب على السلع والخدمات النهائية (أي حجم الناتج القومي الإجمالي) والطلب على السلع الرأسمالية للازمة لإنتاج تلك السلع والخدمات النهائية فالزيادة في الطلب على السلع والخدمات النهائية يقتضي بالضرورية زيادة الطلب على السلع الرأسمالية الداخلة في إنتاج تلك السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي.

كما أن تمويل هذه الزيادة في الإنفاق العام يجب أن تكون عن طريق القروض أو الإصدار النقدي أو عن طريق السحب من الاحتياطي العام أو أي طريق أخر لا يؤثر بدرجة كبيرة في الدخول الخاصة التي ينوي أصحابها القيام بإنفاقها على شراء السلع والخدمات النهائية لأنه إذا تم تمويل هذه الإنفاق العام عن طريق فرض الضرائب على المواطنين فان من شأنها أن تؤدي إلى إنقاص حجم النفقات الخاصة لاسيما ذوي الدخول المحدودة، الذي يترتب عليه إضعاف اثر الزيادة الكلية التي كان من الممكن أن تحدث في الطلب الكلي للاقتصاد القومي نتيجة للزيادة في الإنفاق العام.

خلاصة الفصل:

خصص هذا الفصل لاستعراض نظري لسياسة الإنفاق العام حيث خلصنا إلى ما يلي:

- تطور مفهوم سياسة الإنفاق العام مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة، وهذا ما يعكس دور الدولة الاقتصادي وأهمية سياسة الإنفاق العام كسياسة اقتصادية فعالة في النشاط الاقتصادي.
- عند بحثنا عن تعريف للنفقة العامة اتضح لنا عدم اختلاف علماء المالية في إعطاء تعريف ومفهوم للنفقة العامة، إذ نجد أغلبهم اتفقوا على أن النفقة العامة عبارة عن مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة.
- تحكم سياسة الإنفاق العام عدة ضوابط لا بد من مراعاتها وهي قاعدة المنفعة وقاعدة الاقتصاد وقاعدة الترخيص.
- يمكن تقسيم الإنفاق العام إلى مجموعتين رئيسيتين : الأولى التقسيمات العلمية للإنفاق العام، والمجموعة الثانية، التقسيمات العملية أو الوضعية للإنفاق العام، وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات إلى كونها تخدم أغراض متعددة .
- تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق من الظواهر العامة في جميع الدول، مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية)، ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة، ودول نامية)، وقد أرجع الاقتصاديون وصناع القرار هذه الزيادة إلى أسباب حقيقية وظاهرية.
- من خلال استعراضنا للآثار المختلفة للإنفاق العام في الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل تبن لنا قوة تلك التأثيرات لذلك أضحت جميع الدول تستعمل الإنفاق العام كأداة للسيطرة على الاقتصاد القومي وتوجيهه، بما يلبي حاجات المجتمع على المديين القريب والبعيد وبما يحقق أكبر منفعة ممكنة للمجتمع.

الفصل الثاني

تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية للبترول

لم تحظ سلعة أولية باهتمام الباحثين والسياسيين والعامة، مثلما حظي به البترول طوال القرن الماضي والسنوات التي مرت من القرن الحالي، ولعل هذا الاهتمام نابع من أمور عدة، وذا مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، ودوره المحوري منذ بدايات القرن العشرين في ميزان الطاقة العالمي، ومساهمته في النمو الاقتصادي لجميع الدول، ولعل ما أسبغ عليه صفة السلعة الإستراتيجية نابع من دوره وعلاقاته المتداخلة، بما فيه ارتباط استكشافه وإنتاجه وتجارته بالعلاقات بين المنتجين والمستهلكين والشركات العالمية في مراحل الاستقرار والأزمات، ومنها طبيعة صناعته وتنظيمها في التاريخ الحديث للبترول، وأهم ما يميز تلك العلاقات الصراع حول السعر والتنافس على مناطق الإنتاج والتواجد.

لذلك نحاول في هذا الفصل التعرف على تلك التطورات التي عرفتها الصناعة البترولية، وتطورات أسعاره على وجه الخصوص، وأهم العوامل المؤثرة فيها وهذا من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: التطورات الرئيسية للصناعة البترولية في العالم.

- المبحث الثاني: الخلفية التاريخية لتسعير البترول.

- المبحث الثالث: التغيرات الرئيسية لأسعار البترول في السوق العالمية

المبحث الأول: التطورات الرئيسية للصناعة البترولية في العالم

لمعرفة وضعية سوق النفط في العالم، وتكوين صورة كاملة وصحيحة عن الوضعية العامة السائدة في القطاع، يجب معرفة الوضعية السائدة في الصناعة البترولية، وهو ما سنقوم به في هذا المبحث، من خلال تحليل تطور متغيرات الاحتياطي والإنتاج والطلب على البترول، مع تقديم صورة شاملة عن المناطق التي تأتي منها إمدادات البترول والمناطق التي يأتي منها الطلب على البترول، بالإضافة إلى مناطق تركز احتياطات البترول، وذلك حسب الدول الرئيسية والمجموعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية في العالم.

المطلب الأول: الطلب العالمي على البترول

علاوة على كونه المصدر الأول للطاقة، حيث يساهم بحوالي 35% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة، فإن الأهمية النسبية للطلب العالمي على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، تكمن في كونه المصدر الأساسي في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور، لقطاع مهم وحيوي، ألا وهو النقل والمواصلات، لما يلعبه هذا القطاع من دور رائد في دفع حركة الاقتصاد وتقديم الخدمات لمختلف القطاعات.

ويقصد بالطلب على البترول مقدار الحاجة للحصول على البترول بسعر محدد وزمن معين يهدف إشباع الحاجات الإنسانية[1]، ويعد البترول الخام من السلع التي لا يمكن لها أن تقوم بإشباع الحاجة بشكل مباشر، ما لم يتم خضوعه إلى عمليات التكرير لكي يوائم حاجة المستهلك، لذلك يطلق على الطلب على البترول بالطلب المشتق.

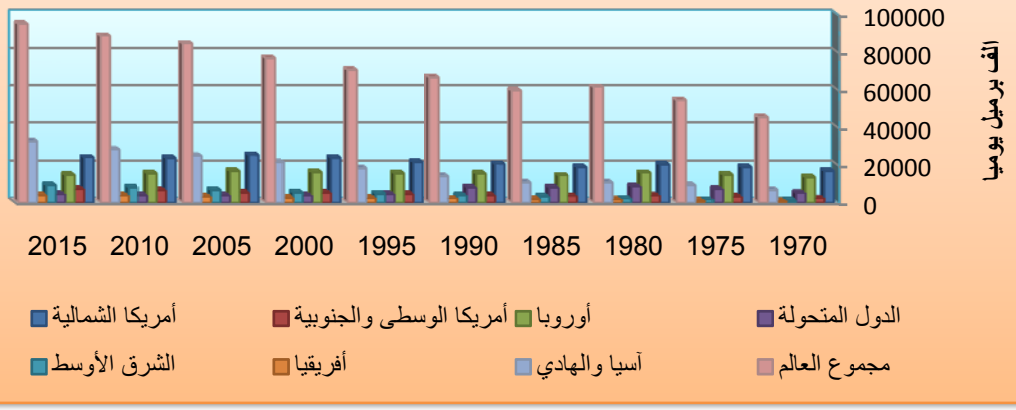
أولا– تحليل تطور الطلب العالمي على البترول: يمكن القول بصفة عامة إن الطلب على البترول عرف نموا متزايدا في أغلب السنوات، وهذا تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية والفنية، أما تاريخيا نجد أن البترول في بدايته

[1] – حسين عبد الله (2009)، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص151

قد استخدام لأغراض منزلية والطهي والإضاءة حيث بلغ 37 مليون برميل عام 1900، بسبب اختراع المولد ذات الاحتراق الداخلي، وكذلك لقيام بعض الدول الصناعية مثل انكلترا والولايات المتحدة بتحويل وقود أساطيلها البحرية من الفحم إلى البترول، بعدها انخفض الطلب على البترول خلال فترة العشرينيات من القرن الماضي، بسبب أزمة الكساد العالمية، لكن ازداد خلال الحرب العالمية الثانية، بسبب الهجمات العسكرية على الحقول وصعوبة إيصال البترول إلى الدول المستهلكة، لكن بعد نهاية الحرب اتجه العالم للبناء والأعمار، لذلك زاد الطلب على البترول خلال الفترة 1950- 1970 بسبب تحول كل من الدول الصناعية اليابان والولايات المتحدة إلى مستهلك رئيسي للنفط، فضلا عن التقدم العلمي والاقتصادي للدول المستهلكة للنفط.

أما بالنسبة لتطور الطلب على البترول خلال الفترة 1970- 2015 فيمكن ايضاح ذلك من خلال الشكل و الجدول المواليين.

الشكل (2-1): تطور الطلب العالمي على البترول خلال (1970 -2015)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (2-1)

الجدول رقم (2-1): تطور الطلب العالمي على البترول خلال الفترة(1970- 2015)

الوحدة: الف برميل يوميا

	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
أمريكا الشمالية	16622	20032	18639	20346	21295	23696	25097	23526	23818
أمريكا الوسطى والجنوبية	2050	3456	3298	3701	4429	4959	5286	6334	7021
أوروبا	13333	15652	14248	15167	15418	15940	16541	15418	14413
الدول المتحولة	4826	8338	7906	7974	4256	3473	3649	3834	4162
الشرق الأوسط	1044	1933	3012	3489	4601	5087	6452	7973	9029
أفريقيا	704	1417	1724	1978	2182	2465	2902	3482	3877
آسيا والهادي	6648	10472	10544	13872	18200	21180	24549	27967	32521
مجموع العالم	45227	61300	59371	66527	70381	76801	84475	88535	94843

Source: BP Statistical Review Of World Energy(2018): www.bp.com, تاريخ الولوج: 10/04/2018

من الشكل و الجدول رقم (2-1) يلاحظ أن فترة الثمانينات شهدت انخفاض في الطلب على البترول بسبب برامج ترشيد الطاقة واستخدام البدائل، كذلك تأثير الحرب العراقية الإيرانية على المعروض البترولي بسبب تدمير العديد من الحقول البترولية لكلا البلدين[1].

لكن مع بداية عقد التسعينات عرف الطلب العالمي على البترول نموا متزايدا، حيث سجلت السنوات من 1990 إلى 2015 نموا موجبا في الطلب على البترول باستثناء عام 2009[2]، الذي سجل نموا سالبا بلغ حوالي 1.6% متأثرا بظروف الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، وبالتالي على طلب البترول، وبالمقابل شهدت الفترة 1990- 2015 تحولات هامة تمثلت في صعود الصين والهند والسعودية إلى قائمة الدول

[1] – زمن راوي الجبوري (2010)، واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ص35-37

[2] – الطاهر الزيتوني (2011)، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 139، خريف 2011، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، ص 14.

الأكثر استهلاكا للبترول في العالم، وخاصة الصين التي احتلت المرتبة الثانية في الطلب عام 2015، حيث قدر طلبها بحوالي 12 مليون برميل يوميا بعد الو م أ التي قدر طلبها لنفس السنة بحوالي 19.5 مليون برميل يوميا[1]، وقد بلغ الطلب العالمي للبترول سنة 2015 ما يعادل 93.67 مليون برميل يوميا وتتوقع أوبك أن الطلب العالمي على البترول سيواصل ارتفاعه ليصبح 113 مليون برميل يوميا بحلول العام 2030،

ثانيا– التوزيع الجغرافي للطلب العالمي على البترول: أصبحت مجموعة دول أسيا والمحيط الهادي المصدر الأول للطلب العالمي على البترول عام 2015، متجاوزة بذلك الدول الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية، حيث ساهمت بحوالي35.52 مليون برميل يوميا أي بما نسبته 35% من إجمالي الاستهلاك العالمي، مقارنة بحوالي 13.87 مليون برميل يوميا بما نسبته 21% عام 1990، بينما تراجعت بلدان أمريكا الشمالية إلى المركز الثاني، حيث ساهمت عام 2015 بحوالي 23.81 مليون برميل يوميا بما نسبته 25% من الاستهلاك العالمي، بعد أن كانت في المركز الأول مستأثرة بحوالي 20.34 مليون برميل يوميا بما نسبته 31% من الاستهلاك العالمي، كما تراجعت الدول الأوروبية إلى المركز الثالث لتساهم بنسبة 15% سنة 2015 بعد أن كانت في المركز الثاني بمساهمة قدرت عام 1990 ب 23%.

أما على صعيد الدولي، لازالت الو.م.أ محافظة على موقعها المتميز كمصدر أول ورئيسي للطلب على البترول حيث ساهمت بحوالي 19.53 مليون برميل يوميا بنسبة 21% من إجمالي الاستهلاك العالمي عام 2015، وصعدت الصين إلى المرتبة الثانية متجاوزة جميع الدول الأوروبية الكبرى لتساهم بحوالي 11.98 مليون برميل يوميا بنسبة 13% من الطلب العالمي على البترول.

[1] – BP Statistical Review Of World Energy (2018): www.bp.com, تاريخ الولوج:10/04/2018

أما بالنسبة لتوقعات منظمة الأوبك المستقبلية للطلب العالمي على البترول، فحسب ما جاء به تقريرها عام 2013[1]، نجد أن الطلب العالمي على البترول لأوبك سوف يزداد من 8.7 مليون برميل في عام 2012 إلى 11.9 عام 2035، و نجد إن الطلب العالمي على البترول في مجموعة البلدان OECD بشكل بحدود 50% من إجمالي الطلب العالمي على البترول، ويؤشر هذا على أهمية هذه المجموعة الاقتصادية عالميا وقدرتها في التأثير على السوق البترولية الدولية، كذلك الحال فان النظر إلى مجموعة البلدان النامية لا يقل أهمية من المجموعة الأولى إذ تزايد الطلب العالمي على البترول بشكل واضح جدا وبمعدل اكبر من المجموعة الأولى عام 2035 اذ قدر بنحو 62.1 مليون برميل يوميا، مما يؤكد النمو المتسارع لهذه المجموعة، وبالتالي قدرتها في لعب دورا كبيرا في التأثير على السوق العالمية مستقبلا، ويلاحظ أيضا من الملحق(1)[2] إن توقعات الطلب العالمي على البترول خلال المدة (2012- 2035) في تزايد مستمر إذ ارتفع من 88.9 عام 2012 إلى 96.3 مليون برميل يوميا عام 2020، ويواصل ارتفاعه ليصل 108.5 مليون برميل يوميا في عام 2035، وإن الزيادة في الطلب على البترول على مستوى المجاميع يتوقع أن تكون أسرع في مجموعة الدول النامية وخصوصا خلال المدة من 2012 – 2035، مما يعني إن النمو الاقتصادي في مجموعة الدول هذه أسرع من غيرها، كما يتوقع أن يزداد الطلب من طرف دولتي الصين والهند مستقبلا حيث سيرتفع طلب هاتين الدولتين من 13.4 مليون برميل يوميا إلى 20.6 مليون برميل عام 2025، وتتواصل زيادة الطلب على البترول حيث يتوقع في عام 2035 أن يصل إلى 26.8 مليون برميل، ما يبرر هذا هو نمو اقتصاد الدولتين بالإضافة إلى ارتفاع عدد سكانهما.

وفي الأخير يمكن القول أن الطلب العالمي على البترول يتأثر بعوامل بعدة أهمها (النمو السكاني، النمو الاقتصادي العالمي، أسعار البترول، سياسات الدول المستهلكة).

[1]- Word Oil Outlook (2013), OPEC: www. opec.org ./ 15/04/2017

[2] – انظر الملحق رقم (2-1)

المطلب الثاني: الإنتاج العالمي للبترول

حقق الإنتاج البترولي العالمي زيادات تدريجية ومنتظمة وهذا بالرغم من تميزه بالانتقال من منطقة إلى أخرى، بمعنى أنه عندما يقل في مكان ما فإن شركات الإنتاج البترولي تنتقل إلى مناطق أخرى تكون غنية بالبترول ويحدث ذلك داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة[1]، ومن أهم العوامل التي أدت لزيادة الإنتاج العالمي للبترول السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الطلب على زيوت الوقود، ليس من طرف الدول الصناعية فقط بل حتى من الدول النامية، والتي اتخذت من التصنيع أهم ركائز التنمية فيها، أضف إلى ذلك أن الزراعة الحديثة تتطلب الكثير من الممكنة، ولعبت الصناعة البتروكيماوية دورا هاما في تنمية الإنتاج البترولي نتيجة تنمية صناعة التكرير[2].

كما ساهم تطور وسائل الإنتاج عبر مختلف الشركات العالمية تكنولوجيا وفنيا عبر الزمن، في رفع القدرة الإنتاجية للبترول ناهيك عن ضخامة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية والأسيوية[3]، كل ذلك كان له الأثر في رفع الإنتاج العالمي من البترول حيث بلغ الإنتاج العالمي من النفط الخام ما قيمته 59.11 مليون برميل يوميا عام 1990 ليرتفع سنة 2000 إلى 65.87 مليون برميل يوميا، ويستمر في الإرتفاع ليسجل سنة 2015 ما قيمته 75.12 مليون برميل يوميا، كما يعرف توزع البترول تمركزا جغرافيا عبر مناطق العالم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل رقم (2-2) الذي يبين تطورات الإنتاج العالمي للبترول ومناطق إنتاجه وفق مناطق العالم المختلفة.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة (1998)، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 216.

[2] - راشدي البراوي، (1968)، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، ص 23.

[3]- موري سمية (2015)، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، ص 38

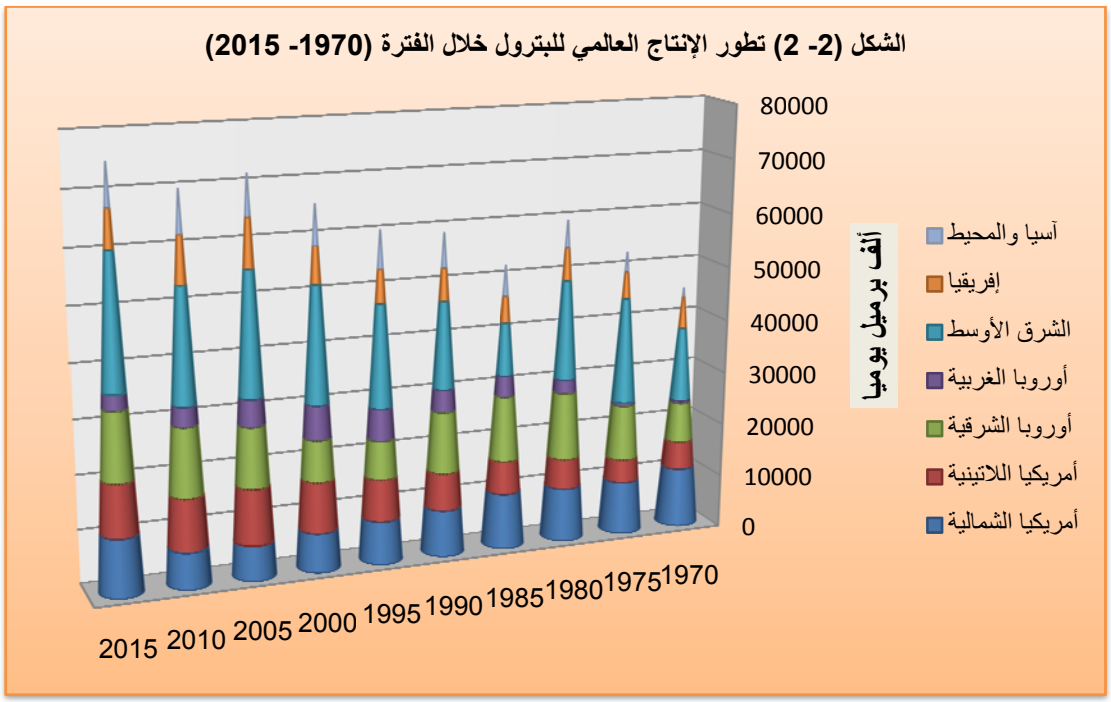
الجدول رقم (2-2): تطور الإنتاج العالمي للبترول خلال الفترة (1970- 2015)

الوحدة: ألف برميل يوميا

	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
أمريكيا الشمالية	10963.4	9891.0	10221.8	8562.4	7939.8	7213.1	6480.0	6705.8	10678.6
أمريكيا اللاتينية	5174.9	5574.5	6097.6	6871.6	7721.2	9316.5	10206.5	9654.4	9714.5
أوروبا الشرقية	7411.2	12388.6	11986.3	11275.9	7050.3	7624.6	11098.1	12651.7	12654.6
أوروبا الغربية	469.5	2518.7	3853.1	4098.4	5812.0	6224.6	4904.4	3529.0	2892.9
الشرق الأوسط	13779.4	18345.1	9724.1	16076.9	18856.3	21415.4	22783.6	21030.6	24494.3
إفريقيا	6032.1	6061.1	4871.1	5961.6	6199.6	6771.1	8856.7	8668.6	7094.8
آسيا والمحيط	1544.0	4916.7	5531.9	6269.5	6833.8	7251.5	7433.5	7648.2	7593.6
مجموع العالم	45374.6	59695.7	52286.5	59116.4	60412.9	65879.7	71762.9	69888.2	75123.3
الأوبك	23300.1	26501.5	14921.0	22021.1	24600.8	27745.0	30673.3	29249.4	31850.2
نسبة الأوبك	51.4%	44.4%	%28.5	%37.3	%40.7	%42.1	%42.7	%41.9	%42.4

Source: OPEC, Annuel Statistical Bulletin, www.opec.com

2005, 2008, 20013, 2017, تاريخ الولوج:10/04/2018/



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (2-2)

يعكس الجدول والشكل أعلاه تطور الإنتاج البترولي، حيث يلاحظ بأنه دائما يسير في اتجاه الارتفاع، فقد ارتفع وبشكل كبير للغاية في سنة 2015 عن سنة 1971، وهذا ما يؤكد بأن البترول مازال لحد اليوم الطاقة العالمية المفضلة، والأكثر استعمالا في العالم، إضافة ودائما حسب الجدول أعلاه يلاحظ من تتبع هيكل الإنتاج العالمي للبترول بأن معظم إنتاج البترول يأتي من حقول عدد محدود من الدول، ونجد أن منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر إنتاجا لهاته المادة الحيوية، حيث أن ثلث الإنتاج العالمي من البترول ينتج في هاته المنطقة الجغرافية، هذا ما يفسر سبب احتدام هاته المنطقة بالصراعات الدولية. فاستئثار دول الشرق الأوسط بثلث الإنتاج البترولي العالمي جعلها تتصدر قائمة منتجي البترول الخام على المستوى العالمي حتى في السنوات التي شهدت فيها بعض دول الشرق الأوسط نقص الإنتاج بسبب الحروب (العراق مثلا)،كذلك بالرغم من تزايد الإنتاج في بعض الدول خارج المنطقة وخاصة في السنوات الأخيرة التي تشهد تزايد البترول الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية، ففي سنة 2015 بلغ إنتاج دول الشرق الأوسط ما قيمته 24.49 مليون برميل يوميا أي بما نسبته 33% من الإنتاج العالمي، وتأتي دول أوروبا الشرقية في المرتبة الثانية محققة عام 2015 قيمة إنتاجية قدرت بـ 12.65 مليون برميل يوميا أي بما نسبته 17%. لتأتي في المركز الثالث منطقة أمريكيا الشمالية بإنتاج قدر بـ 10.67 مليون برميل يوميا بما نسبته 14%. وبالنسبة لدول منظمة الأوبك فقدرت مساهمتها في الإنتاج العالمي بـ 42.4% عام 2015.

كما نشير إلى أن هناك عوامل عدة لها أهمية كبيرة في التأثير على العرض العالمي النفطي، تتمثل في مستوى أسعار النفط وأسعار بدائل الطاقة، ومستوى المخزون في الدول المستهلكة، كذلك يتأثر عرض النفط بمستوى التقدم العلمي والتكنولوجي فضلا عن حاجة الدول المستهلكة للنفط المحلي وحاجاتها النقدية، وتشير التقارير أن عرض النفط ينمو باستمرار وبشكل متزايد بسبب حاجة العالم الكبرى له خاصة في تشغيل الآلات

الصناعية والآلات والمعدات الحديثة وتشغيل الآلات العسكرية، ناهيك إن عرض النفط يتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية والحروب الدولية التي تؤثر على خطوط التصدير.

المطلب الثالث: الاحتياطي العالمي للبترول الخام

إن السياسة البترولية تعتمد في بعض أوجهها على مقدار الاحتياطي النفطي، والذي يعرف بأنه الكميات التي يمكن الحصول عليها من منطقة معينة وعلى أساس سعر محدد وبطرق فنية وفي وقت معين[1]، كما يعرف الاحتياطي النفطي بكميات النفط الخام المكتشفة في باطن الأرض التي يمكن استخراجها بالشكل الاقتصادي وبالأدوات المتاحة، وتعرف الاحتياطات حسب مجمع مهندسي البترول بأنها "الكميات المقررة من النفط الخام المقدر استخراجها بشكل اقتصادي، وفي ظل الشروط الاقتصادية الموجودة والتنظيمات الحكومية الحالية"[2].

كما أنه كلما تتوفر الاحتياطيات النفطية بشكل كبير كلما تساعد تلك الاحتياطيات على الإنتاج بشكل كبير، بعد أن يتم الاهتمام بزيادة الطاقة الإنتاجية التي تتناسب مع حجم تلك الاحتياطيات، وبالتالي فكلما ارتفعت الاحتياطيات النفطية أدت إلى زيادة الاهتمام بزيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الإنتاج وزيادة حجم الصادرات البترولية، بعد ذلك يتم تغطية الحاجة المحلية من البترول الخام، وبالتالي زيادة حجم العائدات النفطية.

وشهدت صناعة البترول تطورات معتبرة في تقنيات البحث عن البترول واستخراجه والتي أدت إلى اكتشاف مناطق جديدة، لم يكن بالإمكان الوصول إليها، وبالرغم من غزارة الإنتاج العالمي لا تزال العديد من مناطق العالم تحتوي على احتياطات ضخمة جدا تكفي لعقود من الزمن، وعرفت الاحتياطات المؤكدة من البترول الخام حسب إحصائيات منظمة الأوبك تزايدا وارتفاعا معتبرا حيث انتقلت 548.452 مليار برميل عام 1970 إلى 984.708 مليار برميل عام 1990 لتستمر في التزايد لتصل عام 2015 إلى 1487.893

[1] – فتحي محمد ابو عيشة (2004)، الجغرافية الاقتصادية,دار المعرفة الجامعة,الإسكندرية، ص455

[2] – حسين القاضي (2001)، محاسبة البترول، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة الأولى، ص 177.

مليار برميل، والسبب الرئيسي لهذا الارتفاع يرجع أساسا إلى الأهمية التي يحتلها البترول في الحياة المعاصرة، والتي أدت إلى تكثيف الجهود وزيادة البحوث الجيولوجية والجيوفيزيائية عبر العالم، والتي سمحت بزيادة الكشف عن التجمعات البترولية إضافة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة في مجال البحث والتنقيب، وعن تواجد هذه الثروات من البترول عبر مختلف مناطق العالم موضحة في الجدول الموالي:

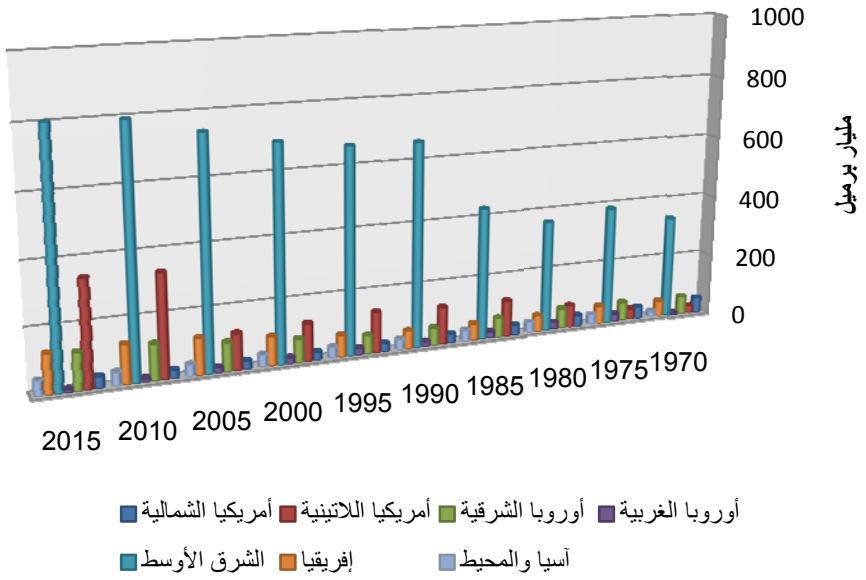
جدول رقم(2–3): تطور الاحتياطي العالمي للبترول خلال الفترة (1970– 2015)

الوحدة: مليار برميل

2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1970	
36.218	28.167	26.071	26.901	27.245	31.839	34.176	36.611	49.751	أمريكيا الشمالية
342.549	334.009	118.364	122.234	132.473	122.746	118.529	74.033	26.171	أمريكيا اللاتينية
119.860	117.310	93.660	76.976	58.961	58.568	64.233	65.800	61.014	أوروبا الشرقية
10.064	12.966	16.967	19.251	20.990	16.890	22.067	22.761	6.926	أوروبا الغربية
802.848	794.265	742.688	694.579	665.394	662.019	431.428	362.910	336.221	الشرق الأوسط
127.969	127.323	117.774	93.380	70.972	58.599	56.200	52.468	51.107	إفريقيا
48.385	43.943	38.439	39.521	35.539	34.047	37.059	33.391	17.262	آسيا والمحيط
1487.893	1457.983	1153.692	1072.841	1011.574	984.708	763.691	647.973	548.452	مجموع العالم
1210.202	1192.727	904.255	840.538	785.066	765.879	535.798	434.614	399.436	الأوبك
%81.3	%81.8	%78.4	%78.3	%77.6	%77.8	%70.2	%67.1	%72.8	نسبة الأوبك

-Source: OPEC, Annuel Statistical Bulletin, www.opec.com
تاريخ الولوج: 10/04/2018/ 2005, 2008, 20013, 2017,

الشكل(2- 3): تطور الاحتياطي العالمي للبترول خلال الفترة (1970 -2015)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (2-3)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن منطقة الشرق الأوسط تتوفر على أكبر احتياطي من البترول الخام بنسبة 54% ما يعادل ما قيمته 802.848 مليار برميل بنهاية عام 2015 من مجموع احتياطي عالمي قدر لنفس السنة بـ 1487.848مليار برميل، وتأتي منطقة أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية بنسبة 23% وتحتل المركز الثالث منطقة إفريقيا بنسبة قدرت عام 2015 بـ 8% من الاحتياطي العالمي للبترول.

وما يلفت الانتباه أيضا أن حجم الاحتياطات العالمية من البترول الخام في العقود الأخيرة قد زاد بشكل كبير في بلدان منظمة الأوبك على حساب البلدان الأخرى، فهذا الحجم الذي كان يمثل حوالي 67.1% عام 1980، أصبح يمثل 81.3% هام 2015.

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية لتسعير البترول

تعتبر أسعار البترول الخام واساليب تسعيره منذ اكتشاف البترول من أهم القضايا التي تطرح دوما في السوق العالمية للبترول، انطلاقا من كون البترول الخام سلعة إستراتيجية ومصدر الطاقة الأول، فالمتتبع لتاريخ الصناعة البترولية يجد أن اسعار وتسعير البترول كان سبب الصراع بين الدول المنتجة والدول المستهلكة والشركات العالمية للبترول، لذلك نحاول في هذا المبحث أن نستعرض أهم مراحل تسعير البترول في السوق العالمية للبترول وذلك انطلاقا من معرفة أهم أنواع أسعار البترول وأساليب التسعير التي عرفتها أسعار البترول منذ اكتشافه إلى حد الآن، لنعرج في الأخير على أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول الخام

المطلب الأول : أنواع أسعار البترول .

ينصرف مفهوم سعر البترول الخام إلى القيمة النقدية لبرميل البترول الخام بالمقياس الامريكي للبرميل المكون من 42 غالون[1] ما يعادل 158 لتر معبرا عنها بالوحدة النقدية الامريكية (الدولار)، وتطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية ، وباعتبار أن أسعار البترول تشكل احد مواضيع الساعة في كل وقت يبدو من الضروري ان نبين أهم أنواع الأسعار البترولية التي برزت في السوق البترولية والتي يمكن أن تعرض تحت المفاهيم التالية :

– الأسعار المعلنة –الأسعار المحققة – أسعار الاشارة – أسعار الكلفة الضريبية – الأسعار الآنية (الفورية) – السعر الضريبي – السعر الاسمي– السعر الحقيقي الأسعار الأجلة أو أسعار صفقات الأجل الطويل– سعر البرميل الورقي – السعر الإرجاعي .

[1]– نبيل جعفر عبد الرضا (2001)، اقتصاد النفط ، دار احياء التراث العربي بيروت .ط1، ص 102 .

أولا– الأسعار المعلنة (The posted prices): ظهرت الأسعار المعلنة لأول مرة في الولايات المتحدة الامريكية في أواخر القرن التاسع عشر، في جو تميزت فيه سوق النفط الامريكية بوجود عدد كبير من منتجي النفط الخام[1]، من جهة بينما في الواقع هناك شركة واحدة مشتركة ومحتكرة لمعظم السوق من قبل شركة ستاندود اويل نيو جرسي (stundard oil new jersey co) الأمريكية ،التي استطاعت امتلاك معظم الطاقة التكريرية وشبكات النقل والتوزيع ، وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1880 عندما أعلنت هذه الشركة عن سعر برميليها النفطي عند فوهة البئر[2]، واستمر العمل بهذه الأسعار حتى بعد حلول شركات نفطية جديدة إلى السوق ، حيث تحولت السوق إلى سوق منافسة بدلا من احتكارها من قبل شركة واحدة ، ومع اكتشاف النفط في بداية العشرينات من القرن الماضي في مناطق عديدة من العالم وظهور شركات نفطية أخرى منافسة ، أدى لتوحد الشركات وقامت بتحديد الأسعار المعلنة في موانئ التصدير المنتشرة في البلدان النفطية العالمية، وخاصة موانئ الخليج العربي وخليج المكسيك[3]، واستمرت شركات النفط الكبرى بتحديد الأسعار المعلنة حتى يوم 16 أكتوبر عندما أقرت منظمة الأوبك أسعار نفطها الخام من جانبها، خلال مؤتمرها المنعقد بالكويت في اليوم المذكور[4]، لذلك يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي ، بل أن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الربح والضريبة على الأرباح بموجبها ، كما أن الدول المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديد السعر.

ثانيا– الأسعار المتحققة (The Relized prices) : بدأ العمل بهذه الأسعار في أواخر الخمسينات مع دخول الشركات النفطية المستقلة في أقطار الشرق الأوسط في السوق البترولية، وذلك عندما اتخذت هذه

[1]– علي رجب (2012)، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوابك، المجلد 38، العدد 141، الكويت، ص 10.

[2]– نبيل جعفر عبد الرضا ، مرجع سبق ذكره، ص 103

[3]– نواف نايف اسماعيل (1981)، تحديد أسعار النفط الخام في السوق العالمية، دار الرشيد للنشر، بيروت، ص 19.

[4]– نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص 20

الشركات بعض الحسومات على الأسعار المعلنة، اي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود والحسميات ومن اهمها[1]:(الموقع الجغرافي ، المحتوى الكبريتي ، درجة الكثافة ،... الخ)، والسعر المتحقق فعليا هو عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري[2]، لذلك نجد دائما أن الأسعار المحققة تقل عن الأسعار المعلنة.

ثالثا– أسعار الاشارة (The Reference prices): يعبر عن سعر الإشارة بأنه سعر يقع بين السعر المعلن والسعر المتحقق، بمعنى انه سعر متوسط بين السعرين، بحيث يزيد عن السعر المتحقق ويقل عن السعر المعلن[3]، وقد طبقت أسعار الإشارة للأول من قبل الجزائر، بعد الاتفاق الذي عقدته مع فرنسا في 28 تموز 1965، وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز ان تحتسب مبيعات البترول الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار.

رابعا– أسعار الكلفة الضريبية (The tax-paid cost prices): وهو يمثل كلفة برميل البترول المستخرج زائد الضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة، ويسمى هذا السعر بالسعر الضريبي[4]، اذ أن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام من جهة ، ومن جهة اخرى يمثل القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق البترولية، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة[5]، ويتم احتساب هذه الأسعار وفق ما يلي:

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج+ عائد الحكومة. حيث ان

[1]– نبيل حعفر عبد الرضا ، مرجع سبق ذكره، ص 103

[2]– منتدى الأعمال الفلسطيني (2015)، تقلبات أسعار النفط عالميا، فلسطين، ص 06

[3]– منتدى الأعمال الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[4]– نبيل حعفر عبد الرضا ، مرجع سبق ذكره، ص 103

[5] منتدى الأعمال الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص07

عائد الحكومة = الربح+ الضريبة .

خامسا– أسعار الآنية (الفورية) (the spot prices): بدأ السعر الفوري يظهر وينشط بعد أن أخذت السوق الفورية تمثل نسبة مهمة في التجارة الدولية للبترول الخام مع أواخر عام 1978، حيث يقصد بالسعر الفوري ثمن برميل البترول معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو المفتوحة للبترول الخام[1]، بمعنى آخر فإن الأسعار الفورية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا، والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء ، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء[2]، حيث تقوم السوق الفورية بإعادة توزيع الإمدادات على البلدان المستهلكة للبترول، وبالتالي أصبحت الأسواق الفورية تمثل مؤشراً لحركة الأسعار في العالم، والأسواق الفورية عديدة منها : سوق سنغافورة، سوق روتردام.

سادسا– أسعار الآجلة أو أسعار صفقات الآجل الطويل: وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم البترول الخام في فترة مستقبلية محددة ، وهذا يتم في أسواق تدعى بالأسواق الآجلة او البورصات النفطية مثل سوق نيويوك لتبادل التجاري (NYMEX) وسوق المبادلات النفطية العالمية (IPS)، وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX)، ومعظم المتعاملين في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الارباح والاستفادة من تقلبات الأسعار .

المطلب الثاني : أساليب تسعير البترول في السوق العالمية

تاريخيا، مر تسعير البترول الخام في الأسواق الدولية بمراحل مختلفة، وذلك استجابة للتغيرات الجذرية في اتجاهات الهيكلة الاقتصادية والسياسية وموازين القوى والتحولات الاقتصادية والسياسية التي بدلت بشكل جذري

[1]– نبيل جعفر عبد الرضا ، مرجع سبق ذكره، ص 104

[2]– نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره،.ص 23

هيكلة سوق النفط وسلسلة إمداداته، ونظرا لتعدد أساليب التسعير وهذا خلال فترة طويلة تتعدى القرن ارتأينا تقسيم مراحل تطور قواعد تسعير البترول الخام إلى ثلاث مراحل أساسية هي :

1- مرحلة تسعير البترول في ظل الاحتكار المطلق 1920- 1950 .

2- مرحلة تسعير البترول في ظل الانحسار الاحتكاري: 1950- 1980

3-مرحلة تسعير البترول في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية 1980 إلى يومنا هذا.

أولا- مرحلة تسعير البترول في ظل الاحتكار المطلق 1920- 1950: إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو سيطرة شركات النفط العالمية الكبرى على كامل سلسلة صناعة البترول العالمية، خاصة انفرادها بتسعير البترول الخام، حيث لوحظ احتكار تام في السنوات الأولى من الإنتاج، هذا ما ساعدها على إحكام سيطرتها على الصناعة البترولية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل هي :

أ- تسعير النفط الخام بنظام الخليج المكسيك الأساس الأحادي .

ب- تسعير النفط الخام بنظام الأساس المزدوج .

ج- تسعير النفط الخام بنظام نقطة الأساس الواحدة المتعادلة .

أ- تسعير النفط الخام بنظام الخليج المكسيك الأساس الاحادي: تمخض هذا النظام عبر اتفاق ثم بين ثلاث شركات نفطية كبرى هي : شركة ستاندرد اويل نيو جارسي وشركة شل وشركة روايال داتش في قلعة اكناكاري (ACHNACARY) بإسكتلندا[1] عام 1928، والذي أثمر عن ولادة تسعير جديد أطلق عليه نظام نقطة الأساس أحادية في خليج المكسيك ، وقد طبق هذا النظام عام 1936 بسعر معلن قدره دولار وتسع

[1]- نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

سنتات لبرميل النفط الخام الأمريكي[1]، وكما هو معروف فإن هذا في التسعير جاء جراء السيطرة التي كانت تمارسها الشركات البترولية الاحتكارية في الو .م . أ وخارجها، وللدور الرئيسي التي كانت تلعبه الو. م أ على صعيد الإنتاج النفطي بحيث تساهم بحوالي 64 % من إجمالي النفط العالمي (باستثناء الاتحاد السوفيتي) سابقا ، بينما كانت مساهمة الشرق الأوسط لا يتعدى 5- 6 % وفنزويلا 10 %، وشكلت صادرات النفط الأمريكية ما يقارب ثلث إجمالي استهلاك النفط خارج الو.م.أ واستوردت أوربا الغربية أكثر من 43 % من إجمالي وارداتها من النفط من الو .م.أ في عام 1938[2].

ويعنى هذا النظام أن السعر المعلن للنفط الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد بالسعر المعلن في خليج المكسيك، أي يتوجب على المستورد أن يدفع سعر النفط في خليج المكسيك مضاف إليه أجور النفط من خليج المكسيك إلى ميناء المستورد بغض النظر عن الجهة او الميناء المصدر لذاك النفط سواءاً كان قريبا او بعيداً عن خليج المكسيك[3]، ونتيجة هذا كله تتحقق أرباح طائلة (من جراء هذه الاجور الوهمية للنقل) تضاف إلى رصيد شركات النفط الكبرى .

ولقد حقق نظام الأساس الأحادي بخليج المكسيك غرضه الأساسي المفروض من قبل الشركات النفطية الكبرى في ذلك الوقت، والذي تجلى واضحا في استمرار سيطرة هذه الشركات وحكوماتها على سوق النفط العالمية، كما جعل هذا النظام سعر نفط الشرق الأوسط أعلى عمليا من يعر النفط الأمريكي وذلك بسبب فرق أجور الشحن.

[1]- نبيل حعفر عبد الرضا ، مرجع سبق ذكره، ص106.

[2] - علي رجب (2012)، تطور مراحل مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوابك، المجلد 38، العدد 141، الكويت، ص 13.

[3] - عبد الستار عبد الجبار موسى (2015)، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 18، العراق، ص 04.

إلا أنه نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، بدأ نظام التسعير المبني على نقطة الأساس الأحادية يفقد من أهميته بسبب حاجة حلفاء الو . م. أ وخاصة بريطانيا إلى مصادر نفط قريبة وقليلة التكاليف وبكميات كبيرة، وهذا ما توفره منطقة الخليج العربي، التي تزايد دورها في تلبية الاحتياجات العالمية للنفط، ولذلك وافقت الشركات النفطية الكبرى على إختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي .

ب– تسعير النفط الخام بنظام الأساس المزدوج: بدأ العمل بنظام نقطة الأساس المزدوجة في عام 1945، حيث تم بموجب هذا النظام ، إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك[1]، وتم اتخاد نقطة "عبادان" بإيران في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك، حيث حددت أسعار النفط الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار النقطة الأساسية في خليج المكسيك، فأصبح بإمكان المشترين لنفوط الشرق الأوسط منذ ذلك الوقت أن يدفعوا الأسعار النفطية المحددة مضافا إليها أجور شحن وتأمين من أقرب الخليجين إليهم، وبهذه الطريقة تمكن نفط الشرق الأوسط الخام بتكاليف المنخفضة من مزاحمة النفوط الخام الأخرى[2]، حيث برز سعر النفط الخام العربي الحقيق منذ عام 1945 في ميناء تنورة سعودي بالخليج العربي كأول سعر عربي في السوق النفطية العالمية.

ج– تسعير النفط الخام بنظام نقطة الأساس الواحدة المتعادلة: أعتبر ميناء نابولي في ايطاليا نقطة تتعادل فيها أسعار النفوط الواصلة عن خليج المكسيك أو الخليج العربي نظرا لتساوي المسافة بين هاتين النقطتين وميناء نابولي[3]، لكن ونظرا للتطورات الاقتصادية والنفطية التي شهدتها الفترة (1946–1956) من أهمها تحول الو . م أ من مصدرة للنفط إلى مستورد للنفط العربي، وظهور مناطق إنتاج جديدة في الشرق الأوسط والبحر الكاريبي

[1] – منتدى الأعمال الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2]– نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص 46 .

[3]– عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق ذكره، ص 05.

وبأسعار منخفضة، وكذلك حاجة أوروبا للطاقة لأعمارها من خلال مشروع مارشال، ولذلك نقلت الشركات البترولية نقطة الأساس من ميناء نابولي إلى ميناء ساوثهاميتن الانجليزي[1] وهذا في منتصف سنة 1948 .

وفي عام 1949 قامت شركات الكارتل النفطي إثر تحديد للإنتاج في كل من الو. م. أ وفنزويلا، بتخفيض سعر برميل النفط العربي الخام فأصبح 1.81 دولار للبرميل، وبالتالي استطاع منافسة البترول الخام المصدر من فنزويلا إلى موانئ الو . م أ على المحيط الاطلسي بعد ان أصبحت أسعاره معادلة للأسعار نفط فنزويل عند نيويورك[2]، والتي أعتبرت نقطة تعادل جديدة، واستمر العمل بهذا النظام حتى بعد الصناعة النفطية إلى نظام المناصفة والتملك الكلي والمشاركة، حتى تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) عام 1960 .

وما يمكن قوله خلال فترة تسعير النفط الخام في ظل الاحتكار المطلق، أن هذا النظام تميز بالسياسات الاحتكارية لشركات النفط ، والتي تعكس سياسة الدول الصناعية التي تنفذها الشركات العالمية مع الدول المنتجة للنفط، فإلى غاية نهاية الخمسينات لم تكن هناك سوق للنفط ولم يكن للدول المنتجة والمصدرة أي دور في تسعير النفط.

ثانيا– مرحلة تسعير البترول في ظل الانحسار الاحتكاري: بداية يقصد بالانحسار الاحتكاري هو ضعف سيطرة الشركات الاحتكارية على الصناعة البترولية، خاصة جانب الأسعار حيث كانت المتحكم الوحيد في تحديد أسعار البترول منذ إكتشافه، حيث شهدت هذه الفترة ظهور متحكمين جدد في تحديد الأسعار، والأمر يتعلق هنا بالدول المنتجة والمصدرة للنفط في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكيا والتي أنشأت حكوماتها منظمة

[1]– نبيل جعفر عبد الرضا ، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2]– عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الأوبك كوجهة موحدة للمنتجين في 10 سبتمبر 1960 ، ولتضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى[1].

عموما إن اهتمام البلدان المنتجة للبترول وبخاصة الأسعار وما يتعلق بها من علاقات مع الشركات، قد تبلور خلال نهاية الخمسينيات بشكل دعا تلك الدول إلى التقارب والتنسيق فيما بينها، وتعتبر التخفيضات التي أجرتها شركات النفط الكبرى على أسعار النفط العربي الخفيف خلال عامي 1956و1960، بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير في التعجيل في قيام منظمة الأوبك[2]، حيث أنه خلال العقد الأول من عمرها وهو عقد الستينات اشتغلت المنظمة في تثبيت كيانها وتطوير أجهزتها، فبالرغم من أن المنظمة لم تتمكن في هذا العقد من استعادة مستويات الأسعار المعلنة (أسعار عام 1958 يتم استعادتها في عام 1971)، فإن مجرد قيام منظمة الأوبك كان عاملا لمنع الشركات من إجراء تخفيضات سعرية أخرى، حيث يعتبر استقرار الأسعار عند حدود 1.80 دولار للبرميل خلال عقد الستينات بالإنجاز البارز للأوبك[3]، كما استطاعت دول المنظمة التوصل إلى عقد اتفاقيات مع الشركات الامتيازية، والتي أدت إلى زيادة في عوائدها النفطية، ومن أهم تلك الاتفاقيات اتفاقية تنفيق الريع عام 1964، حيث تم بموجب هذه الاتفاقية زيادة العائد الحكومي من (3.5 سنت) إلى (5.5 سنت) للبرميل الخام[4]، هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات المتعلقة بعمولة التسويق التي كانت تستحوذ عليها الشركات والخصميات التي كانت تمنح للمشترين[5].

[1]- جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة، وميزان المدفوعات،- حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد التاسع، جامعة الوادي، جوان 2016، ص 05.

[2]- علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3]- نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص 74

[4]-. نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص 75

[5]- علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص 18.

وبشكل عام لا تقتصر الانجازات التي حققتها الأوبك خلال عقدها الأول على المكاسب المادية فحسب، بل اعتبرت بداية لتحرك موازين القوى لصالح الدول المنتجة، حيث بدأت قوة الشركات النفطية الاحتكارية تتقهقر في السوق مع استمرارها في السيطرة على التسعير، بالرغم من وجهود منظمة الأوبك والتي استطاعت فقط خلال هذه الفترة منع حدوث أي انخفاض في الأسعار وعملت فقط على استقرارها.

لكن منذ بداية عام 1970 عرفت الصناعة النفطية تطورات هامة، تجلت في ظهور بوادر إختلال بين العرض والطلب، الشيء الذي ساعد الدول المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة الأسعار، وقد أدت هذه التطورات إلى أن يتقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل دول منظمة الأوبك بدلا من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى[1].

الشيء الذي أدى إلى تحول نوعي في السوق البترولية لتتحول من سوق مشتري إلى سوق بائع، كذلك دخول الشركات النفطية الكبرى في مفاوضات مع الأوبك لتعديل الأسعار، وهذا ما تم من خلال اتفاقية طهران في 14 فبراير 1971، حيث سجلت هذه الاتفاقية حدثا بارزا في تاريخ الصناعة البترولية، بينما فرضت الأوبك على شركات النفط الكبرى الاعتراف بها كمنظمة وقبولها لمبدأ التفاوض مع دول الأوبك من اجل إعادة النظر في الأسعار المعلنة لنفوطها الخام نتيجة لعوامل عديدة منها[2]: التضخم المستورد وهبوط سعر صرف الدولار ،بالإضافة إلى ضرائب الدخل والريع والفروقات النسبية.

وكان من أبرز سمات تلك الاتفاقية[3]، هو زيادة في الأسعار المعلنة للخام، بهدف تعويض النقص في القوة الشرائية للنقود، وكذالك رفع نصيب الدول المنتجة من الضريبة من 50 % إلى 55 %، ورفع الأسعار المعلنة

[1]- عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق ذكره، ص 09.
[2]- نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص 82.
[3]- عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق ذكره، ص 09.

للنفط الخام بطريقة تعكس التطور العام للأسعار في السوق العالمي، وإلغاء جميع الخصومات على أسعار تصدير الخام.

أعقب ذلك عقد اتفاقية طرابلس في مارس 1971، بخصوص صادرات النفط من موانئ دول البحر الأبيض المتوسط وبشروط أفضل نسبيا وزيادة أعلى في الأسعار بالمقارنة مع اتفاقية طهران.

وعقب اتفاقية طرابلس، عرف سعر صرف الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية تراجعا اثر تعويضه في 15 أوت 1971 بقرار من الحكومة الأمريكية مع انهيار نظام برتن وودز، إضافة إلى استمرار موجة التضخم العالمي وانعكاساتها على دول الأوبك، وبناءا على هذه التطورات طالبت دول الأوبك الشركات النفطية الكبرى الدخول في مفاوضات من أجل تعويض الأولى عن الخسائر التي لحقت بها نتيجة للتطورات السابقة، و أسفرت المفاوضات عن عقد اتفاقية سميت باتفاقية جنيف الأولى في 20 كانون الثاني 1972، وبذلك ازدادت الأسعار المعلنة بحوالي 8.49 % ليصبح سعر البرميل من النفط العربي الخفيف ذو كثافة (34°) 2.479 دولار للبرميل[1]، وبعد التخفيض الثاني في 13شباط 1973 لسعر صرف الدولار في سوق النقد العالمية، تم عقد اتفاقية جينيف الثانية في 01 حزيران 1973، حيث ارتفعت بموجبها الأسعار بمقدار 11.9% ليصبح سعر البرميل العربي الخفيف 2.898 دولار للبرميل[2].

يلاحظ من خلال الاتفاقيات الأخيرة، من اتفاقية طهران إلى غاية اتفاقية جينيف الثانية دخول الدول المنتجة للنفط في تاريخ الصناعة البترولية كطرف في مسألة التسعير إلى جانب الشركات وانتهاء مرحلة اقتصار عملية التسعير على الشركات فقط.

[1]- نواف نايف اسماعيل، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

[2]- عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق ذكره، ص 10.

لكن باتخاذ دول منظمة الأوبك قرارها التاريخي في مدينة الكويت يوم 16 أكتوبر 1973، الذي يعتبر نقطة تحول رئيسية في صناعة النفط العالمية، عند قيامها بإعلان الأسعار من جانب واحد بمقدار (70 %) عن الأسعار التي كانت سائدة قبل الاجتماع [1]، ومع ظروف الحرب العربية الإسرائيلية التي كانت تدور رحاها في ذلك الوقت، جاء قرار آخر في 23 كانون الأول 1973 من طرف وزراء البترول بخفض وقطع إمدادات النفط العربي عن الدول التي ساندت إسرائيل في حرف أكتوبر 1973، وقد أدى هذين القرارين إلى تحول جذري هيكلي في السوق العالمية للبترول، وللأول مرة عبر تاريخ الصناعة البترولية تنفرد الدول المنتجة بتسعير نفطها، أي انتقال قرار التسعير إلى منظمة الأوبك .

ثالثا– مرحلة تسعير البترول بعد التصحيح ألسعري وفي ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية : يعد التصحيح السعري الذي قامت دول منظمة الأوبك عام 1973، نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، ما مكن دول المنظمة من تصحيح مسار أسعار نفوطها ليزداد سعر العربي الخفيف (نقطة الإشارة) من 3.01 دولار للبرميل في أكتوبر 1973 إلى 11.62 دولار للبرميل في جانفي 1974[2]، لكن مع التطورات التي عرفتها السوق العالمية للنفط من أهمها تزايد دور السوق الفورية وانحسار دور الأسعار الرسمية الصادرة عن منظمة الأوبك والتي تخلت عنها عام 1986 تاركة أمر تحديدها أسعار نفوطها لعوامل السوق، هذا بالرغم من المحاولات التي اتخذتها منظمة الأوبك في إيقاف التدهور المستمر في السوق، ومنها تخفيض السعر وإدخال نظام الحصص في عام 1983، الشيء الذي أدى إلى فتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار البترول إلى الآن.

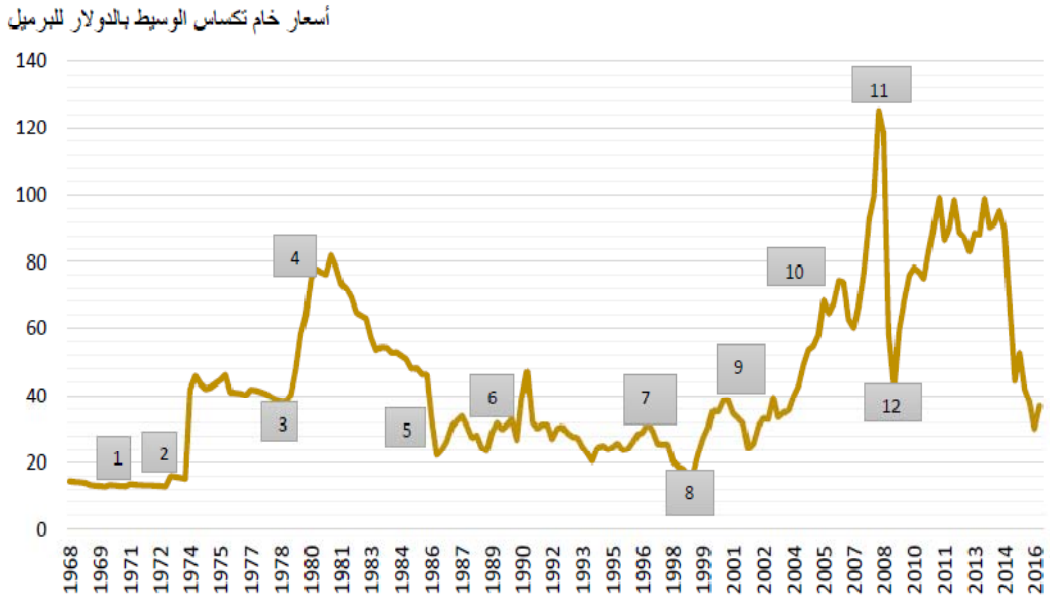
[1]– علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2]– علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص 78.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار البترول

ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، وهذا راجع لكون النفط سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف في سوق النفط، ولذلك تعد أسعار البترول أكثر تقلبا، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والمتغيرات التي تؤثر في سعرها، والشكل (2- 4) يوضح أهم الأحداث الجيوسياسية والاقتصادية وعلاقتها بأسعار البترول.

الشكل (2-4): الأحداث الجيو سياسية والاقتصادية وأسعار البترول



هذه الأحداث هي : 1: نفاد فائض الطاقة الإنتاجية الأمريكية، و2: الحظر النفطي العربي، و3: الثورة الإيرانية، و4: الحرب بين إيران والعراق، و5: تخلّي السعودية عن دور المنتج المرجح، و6: الغزو العراقي للكويت، و7: الأزمة المالية الآسيوية، و8: خفض أوبك سقف إنتاجها المستهدف 1.7 مليون برميل يوميا، و 9: هجمات 11 سبتمبر/أيلول، و 10: انخفاض فائض الطاقة الإنتاجية، و 11: الأزمة المالية العالمية، و12: خفض أوبك سقف إنتاجها 4.2 مليون برميل يوميا.

المصدر: أسعار النفط إلى أين، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، البنك الدولي، العدد07، جويلية 2016، ص 4.

ويمكن إيجاز أهم العوامل المؤثرة للأسعار البترول فيما يلي :

1- سعر صرف الدولار الأمريكي: يتم تسعير البترول الخام بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، ولذلك فأن أي تغير في سعر صرف الدولار يؤثر بشكل مباشر في سعر البترول الخام[1]، إذ أن انخفاض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول في المدى القصير والطويل، ففي المدى القصير عند انخفاض سعر الدولار ترتفع أسعار البترول بسبب زيادة حدة المضاربات في عقود النفط لإقبال المستثمرين عليه[2]، أما على المدى الطويل فانخفاض سعر النفط يخفض من الاستثمارات الخاصة بصناعة النفط، الأمر الذي يؤدي انخفاض الطاقة الإنتاجية فينخفض العرض فترتفع أسعار البترول، الأمر نفسه ينطبق على الشركات النفطية خاصة في بحر الشمال، أين تقوم بدفع أجور عمالها باليورو في حين تتسلم عوائدها بالدولار، هذا يعني ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات الأمر الذي يمنعها من زيادة الاستثمار في طاقة إضافية الشيء الذي يقلل من العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[3].

2- **العرض العالمي للنفط**: توجد عدة عوامل تؤثر في عرض النفط، منها الطلب عليه وسعره والإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط وسياسات الدول المنتجة للنفط، والمتتبع لتاريخ الصناعة البترولية يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها، وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار[4].

وتتسم مرونة العرض النسبية (استجابة الإنتاج لتغيرات السعر)، بالانخفاض وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بزيادة العرض مع ارتفاع السعر، حيث أن الإنتاج النفطي يعتمد أساسا على القدرة في الاستخراج من الآبار، ولكي تنخفض أسعار البترول لابد من أن تحدث زيادة في حجم المعروض من النفط وهي مسالة في غاية الصعوبة خصوصا عندما يصل الإنتاج إلى حده الأقصى، لأن الزيادة في العرض ستطلب وقتا طويلا[5].

---

[1]- نبيل حعفر عبد الرضا ، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2]- نبيل مهدي الجنابي . العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار.

[3]- نبيل حعفر عبد الرضا ، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[4]- عماد الدين محمد (2013)، العوامل التي أثرت على تقلبات على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد01، فلسطين، ص 334.

[5]- نبيل حعفر عبد الرضا ، مرجع سبق ذكره، ص 111.

3- الطلب العلمي على البترول : يعتبر النفط سلعة اقتصادية غير مرنة الطلب، لعدم وجود بديل عنه في كثير من مجالات الحياة[1]، حيث أن ارتفاع سعر البترول الخام لا يترتب عليه انخفاض في الكمية المطلوبة والعكس صحيح، ولذلك بخلاف العديد من السلع الأخرى التي يترتب على تغير أسعارها استجابة الكميات المطلوبة منها على نحو كبير[2]، وينقسم الطلب على النفط إلى نوعيين: الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة، وكلاهما يتأثران بصورة كبيرة بمعدلات النمو الاقتصادي العالمي .

4- **معدل النمو الاقتصادي**: هو أحد المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وبالتالي ارتفاع السعر، وفي المقابل فإن انخفاض آو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط مما يجعل أسعار النفط تنخفض[3].

5- زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط : تقوم عملية المضاربة في النفط على أساس التوقعات المستقبلية للأسعار، التي ترتكز إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذلك السياسية والمناخية، حيث ساهمت إلى حد كبير في عدم الاستقرار في الأسواق النفطية، الشيء الذي شجع العديد من المستثمرين على الدخول في سوق النفط، حيث تكونت صناديق المضاربة فيه[4]، حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية، في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر[5]، وقد ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في

---

[1]- رضا عبد الجبار الشمري (2014)، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، دار صفاء، الأردن، ص 413 .

[2]- نبيل جعفر عبد الرضا ، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[3]- جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة، وميزان المدفوعات،- حالة الجزائر،مرجع سبق ذكره، ص 10.

[4]- براهيم بلقلة (2013)،تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، عدد 12/ 2013، ورقلة. ص11.

[5]- جاب الله مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الفترة الأخيرة من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون وهو ما برز واضحا في كثافة المضاربة (وهو شراء النفط بغرض بيعه سعرا على بدلا من استخدامه للأغراض تجارية) في الأسواق الآجلة للنفط[1].

6- العوامل السياسية: تلعب العوامل السياسية دورا هاماً ومؤثراً في ارتفاع أسعار النفط فالتوترات والاضطرابات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين[2]، وخاصة في منطقة الخليج أين يتركز فيها إنتاج النفط، وهي منطقة ساخنة جدا من الناحية السياسية ونتيجة لذلك فإن أي تغير على الأوضاع السياسة في هذه المنطقة ينعكس بشكل مباشر على الأسعار العالمية للنفط الخام .

7- العوامل المناخية : تؤدي الكوارث الطبيعة مثل الأعاصير والبراكين والزلازل إلى تعطيل البنية التحتية للإنتاج النفط وتكريره[3]، وتؤثر التغيرات في درجة الحرارة من حيث ارتفاعها وانخفاضها على أسعار النفط، حيث يزداد استخدام النفط في حالة انخفاض درجة الحرارة وبالتالي ترتفع الأسعار، وتنخفض الأسعار في حالة انخفاض درجة الحرارة، وهناك العديد من الأمثلة عن التغيرات المناخية غير المتوقعة التي أثرت على سوق النفط وخاصة الأسعار نذكر منها[4]:

- إعصار (كترينا) وإعصار (أمبرتو) الذي ضرب مصافي النفط في الو.م.أ .

- برودة الطقس في اوروبا و الو .م .أ في الربعين الأول والرابع من عام 2007، الأمر الذي ترتب عنه زيادة الطلب على وقود التدفئة.

[1]- براهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[2]- عماد الدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 337.
[3]- جاب الله مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[4]- عماد الدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 338.

- تسبب الإعصار المداري (بونو) وقف عمليات الإنتاج والتحميل في سلطنة عمان وإغلاق مؤقت للميناء العماني.

- توقف إنتاج النفط الأمريكي عقب إعصار (ايفان) الذي حرم الو . م .أ من أكثر من 10 ملايين من الإنتاج وذلك منتصف شهر أيلول 2004. وهذا بالإضافة لتوقف الإنتاج في بعض حقول المكسيك نتيجة الأضرار التي خلفها الإعصار.

المبحث الثالث: التغيرات الرئيسية لأسعار البترول في السوق العالمية

إن المتتبع لتاريخ أسعار البترول في السوق العالمية للبترول يتضح له جليا عدم الاستقرار الذي تتسم به، وسنحاول في دراستنا هذه الوقوف على أبرز المحطات والتطورات الرئيسية التي عرفتها أسعار البترول بدءا من أزمة تصحيح الأسعار سنة (1973) إلى غاية الأزمة الحالية (أزمة 2015)، بالإضافة إلى خصائص سوق النفط العالمية والقوى الفاعلة فيها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لأسعار البترول.

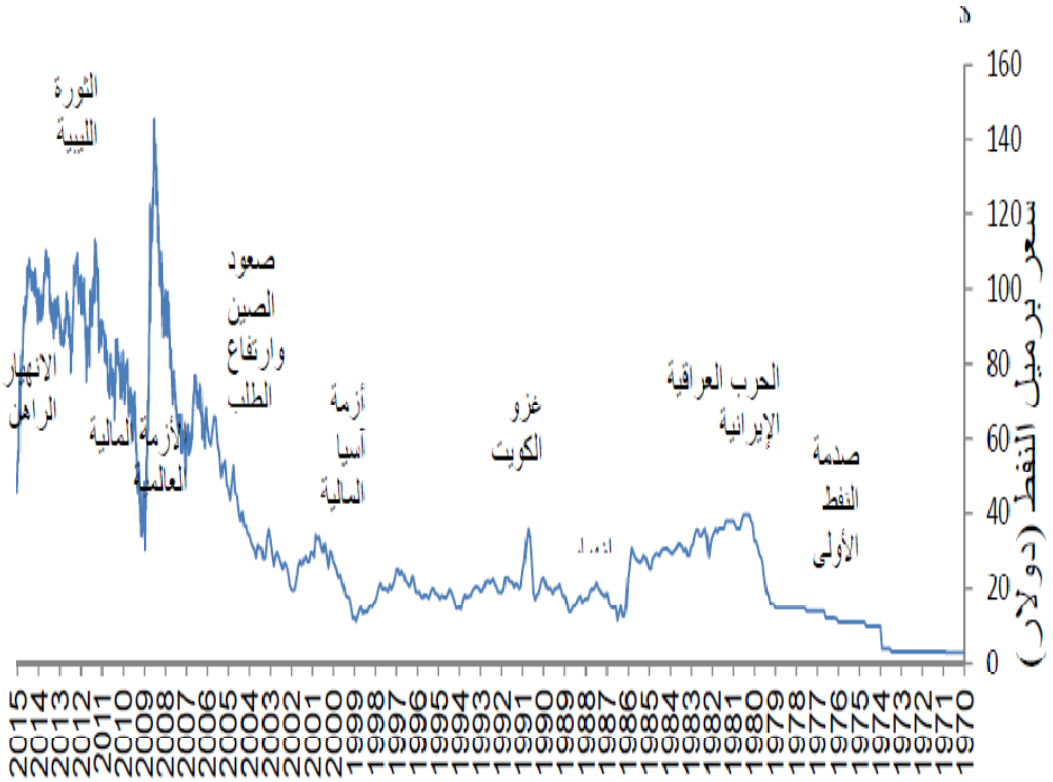
تاريخيا، عرفت أسعار البترول تغيرات ارتفاعا أو انخفاضا مسببة في كل حالة ما اصطلح عليه بالأزمة البترولية، وعليه نحاول أن نعرج في هذا المطلب على التطور الذي عرفته أسعار البترول واهم الأزمات البترولية التي عرفتها السوق العالمية للبترول.

أولا– تطور أسعار البترول الخام: بداية عرفت أسعار البترول تغيرات هامة منذ اكتشاف البترول، حيث تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض فإلى غاية عقد الستينات من القرن الماضي لم تتجاوز أسعار البترول الثلاثة دولارات للبرميل الواحد، لكن مع بداية عقد السبعينات حدثت تطورات هامة في الصناعة البترولية تجلت في ظهور بوادر اختلال بين العرض والطلب على البترول في الأسواق العالمية للبترول، انعكس على سعر برميل البترول[1]، وهذا نتيجة لظروف حرب أكتوبر 1973 والقرارات التاريخية التي أصدرتها دول الخليج العربي الستة الأعضاء في الأوبك، عندما قامت بزيادة أسعار بترولها وقطع إمدادات البترول العربي عن الدول الغربية المساندة لإسرائيل على حساب فلسطين، ما أدى إلى حدوث عجز من المعروض البترولي واضح في السوق البترولية مقابل زيادة الطلب ما أدى إلى تضاعف أسعار البترول ، حيث ارتفع سعر برميل البترول من 2.6 دولار للبرميل عام

[1] – نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 99

1971 إلى 11.65 دولار عام 1974، والشكل والجدول المواليين يوضحان تطور أسعار البترول خلال الفترة (1971 – 2016).

الشكل (2- 5): تطور أسعار البترول منذ السبعينات



– المصدر: خالد بن ناصر الخاطر، تحديات أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،07 نوفمبر 2015، الدوحة، 2016، ص 48.

الجدول (2–4): تطور أسعار البترول الخام خلال الفترة (1971 – 2016)

السنة	سعر برميل البترول بالدولار	السنة	سعر برميل البترول بالدولار
1970	2.10	1994	15.50
1971	2.60	1995	16.90
1972	2.8	1996	20.30
1973	3.1	1997	18.70
1974	10.40	1998	12.30
1975	10.40	1999	17.50
1976	11.60	2000	27.26
1977	12.60	2001	23.10
1978	12.90	2002	24.30
1979	29.20	2003	28.20
1980	36.00	2004	36.00
1981	34.20	2005	50.60
1982	31.70	2006	61.00
1983	30.10	2007	69.10
1984	28.10	2008	94.40
1985	27.50	2009	61.00
1986	13.00	2010	77.40
1987	17.70	2011	107.50
1988	14.20	2012	109.50
1989	17.30	2013	105.90
1990	22.30	2014	96.20
1991	18.60	2015	49.50
1992	18.40	2016	40.70
1993	16.30		

المصدر: تقرير الأمين العام، أعداد مختلفة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . متاح على الموقع:

http://www.oapecorg.org

وتوالت ارتفاعات أسعار البترول خلال السبعينات حتى وصلت مع سنة 1980 إلى 36 دولار للبرميل متأثرة بالثورة الإيرانية 1978- 1979 والحرب العراقية الإيرانية عام 1980 ، بعد ذلك عرفت أسعار البترول

تراجعا بدءا من 1981 قبل أن تنهار سنة 1986 حين سجلت 13 دولار للبرميل وهذا كمعدل سنوي لتلك السنة، حيث سجلت في منتصف سنة 1986 أقل من 10 دولارات للبرميل.

ومع بداية العقد التاسع من القرن الماضي عادت الأسعار للارتفاع، وبالضبط عام 1990 بسبب المخاوف المرتبطة بغزو العراق للكويت (حرب الخليج)، ثم بعد ذلك دخلت الأسعار مرحلة الانخفاض حتى عام 1994 حين سجلت الأسعار 15.5 دولار للبرميل، وبعد تدخل الأوبك ونجاحها في ضبط الحصص استعادت الأسعار عافيتها عام 1996، إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا حيث انتهت زيادة الأسعار مع أواخر عام 1997 وخلال عام 1998، نتيجة تجاهل تأثيرات الأزمة المالية الأسيوية سنة 1997[1]، حيث قررت منظمة الأوبك زيادة الإنتاج تزامنا مع تراجع الطلب العالمي على البترول، مما أدى إلى انخفاض الأسعار، ومع تصحيح أوبك لقرارها السابق بحيث قامت بخفض إنتاجها بمقدار 03 ملايين برميل يوميا عام 1999 عادت الأسعار للارتفاع، وعرفت أسواق البترول العالمية خلال الفترة (2000- 2008) تحسنا مستمرا في أسعار البترول الخام، لتسجل مستويات قياسية غير معهودة، حيث تضاعفت الأسعار بأكثر من أربعة أضعاف ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك إلى مستوى 94.4 دولار للبرميل في عام 2008، وهو أعلى معدل سنوي تصله سلة خامات أوبك منذ بدء العمل بها في عام 1987.

وتراجعت الأسعار بشكل حاد في شهر أوت 2008، عندما عصفت الأزمة المالية العالمية بمؤسسات المال والمصارف وأسواق الأسهم والمال العالمية، وعاودت أسعار البترول انتعاشها، مع عودة التعافي للاقتصاد العالمي بحلول عام 2010 لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال عام 2011، وبلغ سعر برميل الأوبك ذروته عام 2012 عندما وصل إلى 109.5 دولار للبرميل، لكن بداية من النصف الثاني من عام 2014 بدأت أسعار البترول تعرف تراجعا، وتزايدت حدة هذا التراجع بعد قرار الأوبك الإبقاء على سقف الإنتاج لدول

[1] – موري سمية (2015)، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، ص 20.

أعضائها عند مستوى 30 مليون للبرميل في اليوم، ليبلغ المعدل السنوي لسلة خامات أوبك 40.7 دولار للبرميل سنة 2016.

ثانيا– الأزمات البترولية في السوق العالمية للبترول: تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط، بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق، كما يمكن أن يكون مرده لعوامل لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية و العوامل الجيوسياسية[1].

1– الأزمة البترولية عام 1973: عرفت السوق العالمية للبترول عام 1973 منعرجا تاريخيا تمثل في القرار التاريخي الذي اتخذته دول الخليج الستة الأعضاء في منظمة أوبك بتاريخ 16 أكتوبر 1973 بدولة الكويت، القاضي بزيادة أسعار نفوط دول الأوبك من جانب واحد[2] وبصفة منفردة، منهية بذلك التحكم المطلق للشركات العالمية في عملية تسعير البترول الخام، بعد أن احتكرتها لعقود من الزمن، كما تضمن الاجتماع قرارا آخر يقضي بقطع إمدادات البترول العربي بصورة كلية عن الدول المعادية للقضية الفلسطينية والمنحازة لإسرائيل وهي (الو.م. أ، البرتغال، هولندا)، وهذا إبان حرب أكتوبر 1973 حيث استعمل البترول كسلاح وأداة ضغط على تلك الدول[3]، الشيء الذي أدى إلى حدوث عجز واضح في المعروض البترولي في السوق العالمية، مقابل زيادة الطلب مما نتج عنه رفع السعر المعلن إلى نحو أربعة أضعاف عما كان عليه في بداية أكتوبر 1973، حيث ارتفع سعر

[1]– داود سعد الله (2012)،أثر تقلبات أسعار النفط على السياسية المالية (2000–2010)، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 40.

[2] – نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص 100

[3] – قطوش رزق و بن لوكيل رمضان (2017)، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر–مقاربة تحليلية– مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، الجزائر، ص 179

برميل البترول من 03 دولار للبرميل إلى 11.65 دولار عام 1974 ليعرف العالم أول أزمة بترولية أطلق عليها أزمة تصحيح الأسعار.

2- الأزمة البترولية عام 1979: كان لاندلاع الثورة الإيرانية 1978- 1979 والحرب العراقية الإيرانية عام 1980، دور كبير في عودة أسعار البترول للارتفاع مرة أخرى، لكون الدولتين من أكبر منتجي ومصدري البترول الخام، فتضاعفت الأسعار ثلاثة أضعاف عما كانت عليه عام 1978 مما أدى إلى انفجار أزمة ثانية[1].

3- الأزمة البترولية عام 1986: نتيجة لسوء إدارة المعروض النفطي من طرف منظمة أوبك وتزايد الإمدادات البترولية من خارج أوبك واتجاه العالم نحو ترشيد الطاقة و استخدام البدائل، بدأت أسعار البترول الخام تشهد انخفاضا مستمرا من 35 دولار للبرميل عام 1981 إلى 28 دولار للبرميل عام 1984 قبل أن تنهار عام 1986 أين سجل سعر برميل خامات أوبك 13 دولار للبرميل، بالرغم من محاولة دول الأوبك خفض الإنتاج لكن دون جدوى، ليشهد العالم أول أزمة بترولية عكسية بمعنى انخفاض الأسعار.

4- الأزمة البترولية عام 1998: عرفت سنة 1998 أزمة بترولية أخرى عقب انخفاض أسعار البترول إلى 12.30 دولار للبرميل كمتوسط سنوي لسلة خامات أوبك في تلك السنة، وهذا بسبب تجاهل تأثيرات الأزمة المالية الأسيوية سنة 1997[2]، حيث قررت منظمة الأوبك زيادة الإنتاج تزامنا مع تراجع الطلب العالمي على البترول مما أدى إلى انخفاض الأسعار.

5- الأزمة البترولية عام 2004: مع بداية العقد الأول من القرن العشرين بدأت أسعار البترول الخام تشهد تحسنا مستمرا، حيث شهدت سنة 2004 ثورة في أسعار البترول حيث بلغ المعدل السنوي لسلة خامات أوبك

[1] - مريم شطيبي محمود (2015)، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة أزمة الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، 14 ماي 2015، قسنطينة، ص 04

[2] - موري سمية (2015)، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، ص 20.

36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي منذ بدء العمل بنظام السلة 1987)[1] ، وتضافرت عدة عوامل التي دفعت إلى ارتفاع الأسعار خلال الفترة (2000-2008) من أهمها زيادة غير مسبوقة في الطلب على البترول من طرف الاقتصادات الصاعدة وعلى رأسها الصين والهند[2].

6- الأزمة البترولية عام 2008: ما لبث الارتفاع القياسي الذي عرفته أسعار البترول الخام في جويلية 2008 أين وصل السعر إلى 147 دولار للبرميل في التهاوي إلى ما يقارب 40 دولار للبرميل في آخر تلك السنة، لتشهد السوق العالمية أزمة أخرى تمثلت في انخفاض الأسعار بسبب تأثر السوق العالمية للبترول بالأزمة العالمية سنة 2008، والتي اصطلح على تسميتها بأزمة الرهن العقاري أين عرفت أسواق المال والمؤسسات المصرفية انهيارات متلاحقة أثرت على السوق، حيث قدر المتوسط السنوي لأسعار سلة خامات أوبك عام 2009 بـ 61 دولار للبرميل بعدما كان 69 دولار للبرميل عام 2007، والملاحظ أن هذه الأزمة لم تدم طويلا حيث انتعشت الأسعار سريعا عام 2010 أين سجل المتوسط السنوي للأوبك 77.40 دولار للبرميل.

7- الأزمة البترولية الحالية عام 2015: شهد النصف الثاني من سنة 2014 أزمة بترولية تمثلت في انخفاض الأسعار إلى 50%، وهذا بعد أن عرفت أسعار البترول استقرارا نسبيا في سعر برميل البترول سنوات 2011-2012-2013 عند عتبة 100 دولار للبرميل، لتأخذ الأسعار منحى مغايرا نحو الانخفاض المستمر لتعرف السوق العالمية صدمة بترولية أخرى شغلت حيزا كبيرا من الاهتمام العالمي[3]، وبدأ الانخفاض في شهر سبتمبر 2014 حيث سجل سعر سلة خامات أوبك 96.0 دولار للبرميل وتزايدت حدة هذا الانخفاض بعد اتخذت منظمة أوبك في اجتماعها بتاريخ 27 نوفمبر 2014 قراراها المفاجئ القاضي بالإبقاء على سقف إنتاج دول

[1] – بن بوزيان محمد و لخديمي عبد الحميد (2013)، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد2013/01، ص 126

[2] – قطوش رزق و بن لوكيل رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[3] – أوابك (نوفمبر 2015)، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، ص 03

أعضائها عند مستوى 30 مليون برميل يوميا عكس سلوكها المعهود في مثل هكذا أزمات، ليسجل سعر برميل سلة خامات أوبك 59.5 دولار في شهر ديسمبر 2014 وواصلت الأسعار في اتجاهها نحو الانخفاض سنتي 2015، 2016 حيث قدرت أسعار سلة خامات أوبك 49.5 دولار للبرميل و40.7 دولار للبرميل على التوالي، مسجلة بذلك أدنى مستوياتها منذ أكثر من خمس سنوات السابقة.

وفيما يلي نوجز أهم العوامل المفسرة لانخفاض أسعار البترول منذ منتصف عام 2014، منها متعلق بجانب الطلب ومنها ما هو متعلق بجانب العرض.

أ- جانب العرض:

- الزيادة المستمرة في الإمدادات البترولية خارج الأوبك من عدة مصادر، أهمها إنتاج النفط الصخري في الو. م. أ هذا المصدر لوحده ساهم في زيادة قدرها 04 ملايين برميل يوميا خلال الفترة (2008- 2014) بالإضافة إلى مصادر أخرى مثل: تزايد الإنتاج الكندي من رمال القار ونفط المياه المعدنية في البرازيل[1]، وقد ساعدت التطورات التكنولوجية في زيادة التوسع في الإنتاج من المصادر السابقة.

- عودة الإنتاج في بعض المناطق المضطربة سياسيا في الشرق الأوسط وخاصة العراق ورفع الحظر على تصدير البترول الإيراني[2].

- التغير المفاجئ في إستراتيجية منظمة أوبك نحو الاحتفاظ بحصصها في السوق على حساب الأسعار، حيث في الماضي كانت الأوبك تقرر دوما عند أي هبوط حاد في الأسعار خفض الإنتاج[1].

[1] - أوابك (2015)، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، نوفمبر 2015، ص 09

[2] - خالد بن ناصر الخاطر(2016)، تحديات أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، ص53

ب- جانب الطلب:

- تراجع الطلب العالمي على البترول وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين بالإضافة إلى الهند والبرازيل[2].

- تباطؤ مجموعة الدول الصناعية على البترول نتيجة توقع انخفاض معدل النمو الصناعي في هذه الدول[3].

- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي (أمام اليورو والين) وهذا يضعف الطلب في الدول المستهلكة الأخرى[4].

نخلص مما سبق أن الأسباب التي أدت إلى أزمة 2015 تتشابه مع أسباب أزمة 1986، خاصة من حيث الزيادة في الإمدادات خارج الأوبك مع تباطؤ في نمو الطلب، لكن الاختلاف يكمن في ردة فعل دول الأوبك وتعاملها مع الأزمتين بحيث قررت خفض الإنتاج في أزمة 1986 بينما قررت الحفاظ على مستوى الإمدادات عام 2015.

المطلب الثاني: خصائص سوق النفط العالمية.

تستحوذ سوق النفط العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، وتتسم سوق النفط العالمية بتطور ديناميكي، وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق التقليدية من عرض وطلب فحسب، بل أيضا بعوامل أخرى خارج نطاق تلك الآليات، والتي اكتسبت دورا متزايدا في السنوات الأخيرة.

---

[1] - ممدوح سلامة (سبتمبر 2015)، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولة، بيروت ، ، ص14

[2] - أوابك، (نوفمبر 2015)، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، ص 09

[3] - أوابك، (مارس 2016)، دراسة تطور خارطة السوق العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك، ص08.

[4] - خالد بن ناصر الخاطر(2016)، تحديات أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، ص53

أولا: تعريف سوق النفط العالمية: بداية تعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة العلاقات المتبادلة بين العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد السعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستثمارات المختلفة، أما بالنسبة للسوق النفطية فهي تضم كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين، الذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، أو مشتريين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهة أخرى، فالسوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية خاصة الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة[1]، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى[2].

من خلال التعريف السابق لسوق النفط يمكننا تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا السوق وهي كالآتي:

- ✓ المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا.
- ✓ السلعة المتبادلة هي السلعة النفطية ومشتقاتها.
- ✓ الأطراف المتبادلة وهم العارضون للسلعة والطالبون لها.
- ✓ وجود سعر معين وزمن معين للتبادل.

ثانيا: خصائص سوق النفط: تتلخص أهم خصائص سوق النفط في النقاط التالية:

[1] – محمد أحمد الدوري (1983)، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 142.

[2] – ضياء مجدي الموسوي (2005)، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص29.

1- إرتفاع نسبة التركز الإحتكاري: ومعنى ذلك أن هناك مجموعة قليلة من الدول تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للنفط والشركات الاحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض، والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي أو من خلال طلبها النفطي، وهذا من جانب الطلب[1] والذي تمثله وكالة الطاقة الدولية.

2- عدم مرونة الطلب في الأجل القصير: يتميز الطلب على البترول في الأجل القصير بعدم مرونته، حيث أن الصناعات المبنية على استخدام البترول لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لان هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

3- سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق، وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيآت والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، الأوابك (الدول العربية المصدرة للنفط)، والوكالة الدولية للطاقة.

3- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة، فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن، مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة، في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية[2].

[1]- ضياء مجدي الموسوي، المرجع نفسه، ص.ص29- 30.

[2]- أمينة مخلفي (2013)، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص.ص54-55.

4- السوق النفطية ذات طابع غير مستقر: ويرجع عدم استقرار السوق النفطية إلى الأهمية الكبرى للبترول في الاقتصاد العالمي وتأثيره في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، ويعبر عن عدم استقرار السوق النفطية بالأساس بعدم استقرار الأسعار، التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى[1].

ثالثا: العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات السوق النفطية العالمية: إن تعقد السوق النفطية واتساع الأطراف الفاعلة فيها حوّل النفط إلى سلعة إستراتيجية، ولم يعد ميزان العرض والطلب كافيا لتحديد الأسعار أو السيطرة عليها، وإنما توجد هنا عوامل أخرى تؤثر على السوق النفطية تتمثل فيما يلي[2]:

أ- العوامل الاقتصادية: ويدخل تحتها الكثير من المتغيرات في مقدمتها:

أولا- التغيير الجوهري في سوق النفط: ونقصد بذلك ظهور أطراف جديدة في سوق النفط، بحيث أصبح لهذه الأطراف تأثير كبير في السوق النفطية العالمية، وذلك من خلال الطلب الواسع على النفط، مما أدى إلى اختلال التوازن في سوق الطلب والعرض كما هو الحال مع الصين مثلا.

ثانيا- نقص القدرات الإنتاجية: تشير التحاليل الاقتصادية إلى أن منظمة الأوبك وهي صاحبة الحصة الكبرى في تزويد السوق النفطية العالمية بمادة النفط، لم تعد قادرة على زيادة الإنتاج بشكل كبير، وبحسب المحللين لم يبق أمام الأوبك أن تزيد إنتاجها عن 1,4 مليون برميل في اليوم كحد أقصى، أما بالنسبة للدول المنتجة الأخرى ومنها النرويج وروسيا، فلا يمكن زيادة قدراتها الإنتاجية اليومية.

ثالثا- اختلال التوازن بين الطلب والعرض(الإنتاج والاستهلاك): وهذا نتيجة ظهور دول تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على شراء النفط وفي مقدمتها الصين والهند، وكذا نقص القدرات الإنتاجية للدول المنتجة.

---

[1]- روبرت واينر(2006)، تقلب أسعار النفط:العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص164.

[2]- كوثر عباس الربيعي (2008)، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة الدراسات الدولية، عدد جويلية، جامعة بغداد، العراق، ص ص 26-27.

ب- العوامل السياسية والإستراتيجية: وتتمثل هذه العوامل في الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها الكثير من الدول النفطية كالعراق، أفغانستان، السعودية، نجيريا، فينزويلا، وحديثا ليبيا ومصر، حيث أدت هذه الاضطرابات السياسية إلى التأثير على سوق النفط مباشرة، وكذا الصراع بين منظمة الأوبك و وكالة الطاقة الدولية و الدول المنتجة من خارج الأوبك.

المطلب الثالث: القوى الفاعلة في سوق النفط العالمية:

تتكون السوق النفطية من مجموعة من الأطراف الفاعلة، تتحكم فيها من الجانبين، أي من جانب الطلب وجانب العرض، بحيث نجد أن كل طرف من هذه الأطراف يسيطر على السوق بنسبة معينة تختلف بينهم بحسب حجم كل طرف، وسوف نتعرف على كل طرف من هذه الأطراف من كل جانب من جوانب السوق على حدى كالآتي:

أولا- القوى المحددة للعرض النفطي: تتمثل قوى العرض النفطي أو الأطراف المتحكمة في جانب العرض في السوق النفطية في كل من منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، الشركات العالمية للنفط ومنتجوا النفط خارج منظمة الأوبك.

1- منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك)" OPEC": تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، و هي منظمة حكومية دولية في المؤتمر الذي عقد في بغداد خلال الفترة 10- 14 سبتمبر 1960[1]، وذلك بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للبترول وهي: السعودية، العراق، إيران، الكويت، فنزويلا، وكان السبب الرئيسي وراء هذه المبادرة هو ضعف الدول المنتجة والمصدرة للبترول، وعدم تحكمها في سوق النفط وخاصة ما تعلق بالأسعار، لذلك رأت ضرورة التكتل في مواجهة شركات النفط العالمية التي كانت تسيطر على المعروض

[1] - عبد القادر سيد أحمد، الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها،ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75.

النفطي، وانضم في وقت لاحق أحد عشر عضوا آخرين وهم [1] : قطر(1961) وانسحبت في جانفي 2019، ليبيا(1962)، اندونيسيا (1962) وقد علقت عضويتها من (جانفي2009) لتعاود الانضمام في (جانفي 2016) وانسحبت في (نوفمبر2016)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1973) وقد علقت عضويتها من ديسمبر 1992 حتى أكتوبر2007 وانسحبت مرة أخرى في (جانفي 2020)، الغابون (1975-1994) لتعاود الإنضمام في (جويلية 2016)، أنغولا (2007)، غينيا الاستوائية (2017)، الكونغو (2018)، وكان مقر وجودها في السنوات الخمس الأولى من تأسيسها في جنيف (سويسرا)، تم نقل هذا إلى فيينا (النمسا) في(01 سبتمبر 1965). وكان من بين أسباب تأسيسها:

- ❖ التحول في المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي، وذلك مع انتهاء الاستعمار الواسع باستقلال العديد من الدول الجديدة في العالم النامي ذات الموارد الطبيعية خاصة النفط.
- ❖ سيطرت الشركات متعددة الجنسيات "الأخوات السبع" على سوق النفط الدولية .

أ- أهداف منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك): تسعى الدول المنضمة إلى الأوبك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهذا حفاظا على مصالحها المختلفة والمشتركة بين جميع اعضائها، ومن جملة هاته الأهداف ما يلي[2]:

1) تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء من أجل تأمين أسعار عادلة و مستقرة لمنتجي النفط والكفاءة الاقتصادية و إمدادات منتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة.
2) الإبقاء على سعر النفط الذي يستغله الكارتل الدولي النفطي (الشركات المتعددة الجنسيات) خارج حدودها في مستوى مرتفع.
3) تسهر المنظمة على ضمان المساواة بين أعضائها.

[1] - الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك على الموقع الإلكتروني: :www.opec.org

[2] - الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك على الموقع الإلكتروني::www.opec.org

4) توحيد جهود البلدان المنتجة لإنتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثروتها الخاصة.

5) تنظيم وتعزيز موقف الأقطار المصدرة للنفط في علاقتها مع الشركات صاحبة الامتياز.

ب- أهمية ودور منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك): تظهر أهمية منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) في السوق العالمية للنفط تظهر بصورة جلية في سيطرتها الكبيرة على جانب العرض دون جانب الطلب، وذلك من خلال امتلاكها لـ 81 %من الاحتياطي العالمي للنفط الخام، وإنتاجها لنسبة 44,9% من الإنتاج العالمي للنفط الخام، وتصديرها لنسبة 54,3% من إجمالي الصادرات العالمية، في مقابل استهلاك ضعيف يقدر بـ 8,8% من الطلب العالمي على النفط.

أما فيما يخص دور الأوبك في سوق النفطية العالمية، فيظهر كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب على النفط، فسياسة الشركات النفطية الكبرى الانفرادية في تسعير النفط، ترتب عنها انفجار الطلب العالمي على النفط الخام، بسبب الأسعار الزهيدة والاستنزاف الجائر لمكامن النفط، تبعتها مرحلة مشاركة الأوبك في تسعير النفط الخام في بداية السبعينات من القرن العشرين، والتي تعاملت أثناءه الأوبك بدور مسؤول إلى حد كبير بما لا يخل بآليات العرض والطلب على النفط الخام في السوق العالمية[1].

2- شركات النفط العالمية: تعرف شركات النفط الكبرى بأنها عبارة عن شركات متعددة الجنسيات عملاقة، والشركات المتعددة الجنسيات كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCATAD**) بأنها " كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا"[2]، كما يمكن تعريفها أيضا على أنها تلك

[1] - مايكل لينش (2005)، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ص256.

[2] - بول هيرست، وغراهام طومسون (2001)، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت.

الشركات التي تملك وتقوم بالإنتاج في الكثير من المجالات مثل الصناعة والمناجم وتكرير النفط في أكثر من دولة واحدة[1].

وينطبق هذا على تلك الشركات النفطية التي سيطرت على النفط العالمي قرابة خمسين عاما تقريبا، وكان أول ظهور لها سنة 1870 من طرف الأمريكي روكفلر، الذي قام بتشكيل أولى شركات النفط في تلك الفترة، والتي أطلق عليها اسم شركة ستاندار أويل، بحيث ركزت هذه الشركة جهودها لعدة سنوات على الاحتكار شبه الكامل للسوق العالمية، واستمر هذا الاحتكار حتى سنة 1911 بحيث كسر احتكار ستاندار أويل، فقسمت الشركات إلى عدد من الشركات النفطية الكبرى من أهمها: ستاندار أويل أوف نيو جرسي (الآن إكسون)، ستاندار أويل أوف نيويورك (الآن موبيل)، ستاندار أويل أوف نيو كاليفورنيا، ستاندار أويل أوف أوهايو، ستاندار أويل أوف انديانا.الثلاثة الأولى بالإضافة إلى غولف وتكساسو ورويال دوتش/شل وبريتيش بتروليوم (التي تألفت كشركة أنجلو. إيرانية في أوائل القرن العشرين لإدارة امتياز نفطي بريطاني في إيران) شكلت السبع الكبريات[2].

وفي سنة 1973 كانت هذه الشركات تتحكم في 85% من الاحتياطي العالمي للنفط[3]، أما في سنة 2000 فسيطرت هذه الشركات على مبيعات 29 مليون برميل يوميا من المنتجات النفطية المكررة، أو ما يقارب من 40 %من الاستهلاك العالمي من النفط[4]، غير أنها واجهت ولا تزال تواجه تحدي كارتل الأوبك، وتنامي قدرات الشركات النفطية الوطنية في بعض الدول الناشئة.

[1]- السيد متولي عبد القادر (2011)، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 213.

[2]- مايكل تانزر، مرجع سبق ذكره، ص ص103-104.

[3]- محمد زيدان و محمد يعقوبي (2012)، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14- 15 فيفري 2012، ص06.

[4]- قصي عبد الكريم إبراهيم (2010)، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ص 72.

أ- إستراتيجيات الشركات البترولية العالمية: تتجلى الإستراتيجيات التي وضعتها وخططتها وبرمجتها الشركات النفطية العالمية لتحقيق أهدافها في إستراتيجيتين، الأولى قصيرة الأجل، و الأخرى طويلة الأجل، ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- **الإستراتيجيات القصيرة الأجل:** تتمثل الإستراتيجيات القصيرة الأجل فيما يلي:
  - الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في المناطق "المأزومة سياسيا".
  - الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في مناطق خارج دول الأوبك.
  - التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية.
  - التلاؤم مع التخفيض في درجة التكامل الرأسي.
  - السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.
- **الإستراتيجيات الطويلة الأجل:** تتمثل هذه الإستراتيجيات أساسا في السيطرة على السوق العالمية للطاقة، ولتحقيق هذا الهدف تعمل الشركات العالمية للنفط على تركيز استثماراتها بصفة أساسية في كل من النفط والفحم والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك تحاول أن تضمن "السيطرة على تكنولوجيا المستقبل" التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق النفطية في الأجل الطويل .

3- منتجو النفط خارج منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك): نقصد بمنتجي النفط خارج الأوبك، تلك الدول المنتجة للنفط والغير المنضمة لمنظمة الأوبك، أي أن حصتها في السوق النفطية هي حصة مستقلة عن الأوبك، وهي غير خاضعة لأي جهة، وتمثل هذه الدول ما نسبته 65% من الإنتاج العالمي للبترول، كما أنها تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، أما احتياطاتها فهي أقل من 20 % من الاحتياطي النفطي العالمي، وتتمثل الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك في الدول الصناعية الكبرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا،

[1]- علي لطفي (2010)، التنمية والطاقة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، ص ص 73-74 .

النرويج .....الخ وبعض دول العالم الثالث مثل: المكسيك، مصر، دول غرب إفريقيا والهند.....الخ، ويمكن لهذه الدول أن تؤثر على أسعار البترول بزيادة العرض مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

ثانيا: القوى المحددة للطلب النفطي: تتمثل قوى الطلب النفطي في الدول المكونة لوكالة الطاقة الدولية وكذا الدول المستهلكة الأخرى كالصين والهند.

1- وكالة الطاقة الدولية (IEA): نتيجة للتغيرات والتطورات التي عرفتها سوق النفط في فترة السبعينات والمتمثلة في تحول السيطرة على إنتاج النفط وتسعيره من الشركات النفطية الكبرى إلى منظمة الأوبك تأسست منظمة الطاقة الدولية عام 1974، وذلك من أجل تكوين إطار منظم للدفاع على مصالح المستهلكين للبترول وتنسيق مواقفهم بغية إعادة السيطرة على السوق النفطية، وهي وكالة مستقلة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ، ويعد هينري كيسنجر أول من نادى بضرورة تأسيس نادي للدول المستهلكة والمستوردة للبترول، حيث كان يرى أن الوسيلة الوحيدة من أجل قمع قوة منظمة الأوبك، هي أن يرتفع سعر النفط فتتدفق الأموال للاستثمار خارج نطاق أقطار الأوبك، فارتفاع السعر يرتبط ارتباطا جذريا بالرغبة في إضعاف الأوبك[1].

وجاء كذلك تأسيس الوكالة الدولية للطاقة كرد على إقدام الدول العربية المصدرة للبترول في أواخر سنة 1973 على زيادة أسعاره وخفض إنتاجه وحظر تصديره إلى الدول التي ساندت اسرائيل ووقفت بجانبها أثناء حرب أكتوبر 1973[2]، ما اصطلح الغرب على تسميته "بأزمة الطاقة" أو " الصدمة البترولية،" من أجل مساعدة البلدان المستهلكة بتنسيق استجابة جماعية لاضطرابات كبيرة في إمدادات النفط، من خلال الإفراج عن مخزونات النفط الطارئة إلى الأسواق بحيث تهدف إلى[3]:

1- صيانة وتحسين نظم للتعامل مع تعطل الإمدادات النفطية.

[1]- أحمد زكي يماني وآخرون (2000)، المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص 196.

[2] - محمد خيتاوي (2010)، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان، سوريا، ص 356

[3]- الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA).

2- تعزيز سياسات الطاقة العقلاني في سياق عالمي من خلال علاقات تعاونية مع الدول غير الأعضاء، والدول الصناعية والمنظمات الدولية.

3- تشغيل نظام المعلومات دائم في سوق النفط الدولية.

4- تحسين إمدادات الطاقة وهيكل الطلب في العالم من حيث تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

وفي إطار تحقيق أهدافها اتبعت الوكالة الدولية للطاقة عدة استراتيجيات تتمثل في الآتي[1]:

- ✓ ترشيد إستهلاك الطاقة، بهدف تخفيض الطلب على البترول وتقليل استيراده من خلال السماح بزيادة أسعار البترول داخل الدول الأعضاء للحد من الإستهلاك من جهة، وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من جهة أخرى.
- ✓ العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول وتشجيع تطوير البحث في هذا المجال.
- ✓ البحث عن البترول في مناطق جديدة خارج الدول الأعضاء في منظمة الأوبك.
- ✓ الاحتفاظ بمخزون نفطي تجاري وإستراتيجي كبير لاستخدامه في أوقات الندرة، وللضغط على الأسعار في الاتجاه النزولي، ووضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياطات البترولية لديها.

ثالثا– دولتي الصين والهند: تعتبر كل من الصين والهند من أكبر المستهلكين للنفط في العالم، ومن أكبر المتعاملين في السوق النفطية العالمية، إذ تمثل نسبة الطلب لكل من الهند والصين 40 % من الطلب العالمي للنفط بحلول سنة 2030 وفقا للتوقعات العالمية الحالية[2]، ونجد حاليا أن هاتين الدولتين واللتان تعتبران أكبر دولتان

[1] – منى مصطفى البرادعي (1993)، السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص 22– 23.

[2] – لوركان ليوفز (2008)، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول، ص 16.

تعدادا للسكان في العالم تساهمان بشكل كبير في ارتفاع أسعار الطاقة، وتنافسان الشركات البترولية العالمية في إيجاد موطئ قدم في حقول البترول والغاز الممتدة عبر العالم، حيث حصلتا على العديد من الصفقات النفطية في بلدان افريقية مثل السودان، وفي بعض الدول الأسيوية، وأمريكا اللاتينية، وبحر قزوين وهذا مؤشر جديد على الديناميكية السياسية لأسواق النفط العالمية[1].

خلاصة الفصل:

[1] – محمد خيتاوي (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 11

جاء هذا الفصل ليستعرض أهم التطورات التي عرفتها السوق العالمية للبترول وأهم ما توصلت إليه دراستنا لهذا الفصل نوجزه فيما يلي:

- ❖ يمكن القول بصفة عامة إن الطلب على البترول عرف نموا متزايدا في أغلب السنوات، تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية والفنية، وأصبحت حاليا مجموعة دول أسيا والمحيط الهادي المصدر الأول للطلب العالمي على البترول متجاوزة بذلك الدول الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية.
- ❖ عرف الإنتاج البترولي العالمي اتجاها تصاعديا الارتفاع، وهذا ما يؤكد بأن البترول مازال لحد اليوم الطاقة العالمية المفضلة، والأكثر استعمالا في العالم ونجد أن منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر إنتاجا لهاته المادة الحيوية، حيث أن ثلث الإنتاج العالمي من البترول ينتج في هاته المنطقة الجغرافية، كما تحتوي على أكبر احتياطي من البترول الخام بنسبة 54%.
- ❖ مر تسعير البترول الخام في الأسواق الدولية بمراحل مختلفة وذلك استجابة للتغيرات الجذرية في اتجاهات الهيكلة الاقتصادية والسياسية وموازين القوى والتحولات الاقتصادية والسياسية، التي غيرت بشكل جذري هيكلة سوق النفط وسلسلة إمداداته ونظرا لتعدد أساليب التسعير.
- ❖ هناك عدة عوامل اقتصادية وجيو سياسية واجتماعية أثرت في أسعار البترول جعلتها عرضة للتقلبات مسببة عدة أزمات في حالة الإرتفاع أو الإنخفاض.
- ❖ تتحكم في السوق البترولية عدة أطراف تختلف نسب تحكمها، وأهم الفاعلين الشركات البترول العالمية، منظمة الأوبك، وكالة الطاقة الدولية، الدول المنتجة خارج الأوبك بالاضافة إلى الصين مؤخرا.

الفصل الثالث

سياسة الإنفاق العام في الجزائر

في ظل تغيرات أسعار البترول

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في الاقتصاد الجزائري لاعتماده بشكل رئيسي على الموارد المالية المتأتية من تصدير البترول، وباعتبار هذا القطاع تحت سيطرة الدولة، أعطى مبررا للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، من خلال المكانة المتميزة لسياسة الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري، كون أن تمويل النفقات العامة يعتمد بصورة كبيرة على حواصل الجباية البترولية المعتمدة أساسا على تطورات أسعار البترول في السوق البترولية العالمية التي تتسم بالتذبذب المستمر.

الأمر الذي أفضى إلى حالة من عدم الاستقرار في الموازنة العامة للدولة، حيث أن النفقات العامة كانت تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغير في الإيرادات، إذ أن الزيادة في النفقات العامة كانت المدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية يصعب إلغاؤها بعد انخفاض أسعار النفط ونقص الإيرادات المالية، ونتيجة لأن الإنفاق العام هو المحرك الأساسي للنشاط لاقتصادي في الجزائر الأمر الذي يجعل اقتصادها عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط.

وانطلاقا مما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل للتطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول : مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1971- 2016)

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام ضمن مخططات التنمية في الجزائر

المبحث الثالث : تحليل أداء سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

خلال الفترة (1971- 2016)

المبحث الأول : مكانة البترول في الاقتصاد الجزائري .

يعتبر قطاع البترول العصب الأساسي للاقتصاد الجزائري شأنه في ذلك شأن جميع الدول المعتمدة على قطاع واحد، حيث ساهمت عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة منذ استقلال الجزائر إلى الآن، وهذا ما يتجلى في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة وتوفير النقد الأجنبي، وما يتبع ذلك من إنفاق الدخل المتولد عنه على سلسلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه نحاول في هذا المبحث التعرف على مكانة قطاع البترول في الجزائر وإمكانيات الجزائر البترولية ومدى إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي.

المطلب الأول : لمحة عن تطور قطاع البترول في الجزائر .

تعتبر الجزائر من الدول التي يعتمد اقتصادها على إنتاج وتصدير البترول، فمنذ استقلالها عام 1962 احتلت عائدات قطاع البترول أهمية كبرى في تمويل مسيرتها التنموية، مقارنة بالقطاعات الأخرى، الشيء الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهينة قطاع المحروقات الذي تتحكم فيه عوامل خارجية خاصة ما تعلق بتحديد الأسعار التي لم تعرف استقرار، والمتتبع لقطاع المحروقات في الجزائر يجد أنه مر بعدة مراحل منذ الاستقلال وهذا ما نحاول استعراضه في هذا المطلب.

من المعلوم أن البترول تواجد في الجزائر منذ القدم، غير أن أولى بدايات البحث والتنقيب عن البترول، ترجع إلى بداية القرن العشرين وبالتحديد في عام (1913)، حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وقالمة وعين الفكرون وسيدي عيش، ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف، وكان أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية وهو

حقل (عجيلة) وذلك في (25 جوان 1956)، ثم توالت الاكتشافات بعد ذلك مع تطور الصناعة النفطية في الجزائر.

وفي حقيقة الأمر أن استقلال الجزائر عام 1962 لم يكن سوى استقلالا سياسيا، كون أن قطاع المحروقات الممول الوحيد للتنمية والإنفاق في الجزائر كان لا يزال تحت هيمنة وتصرف المستعمر الفرنسي الذي كان يسير بقانون البترول الجزائري 1958، ولذلك كان أولى اهتمامات الجزائر بعد الاستقلال تدعيم الاستقلال السياسي واستكماله بالاستقلال الاقتصادي، وهذا لا يتحقق إلا بالسيطرة على الثروة البترولية، وكانت البداية بتأسيس شركة سوناطراك (SONATRACH)وذلك بتاريخ (31-12-1963)، والتي تتولى القيام بجميع أنشطة التنقيب والتسويق[1]، وقد باشرت الجزائر من خلال هذه الشركة سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات بدءا بالنقل ثم التنقيب والإنتاج لاحقا، وفي هذا الصدد فقد تم التوصل مع فرنسا إلي اتفاقيات في 5 (جويلية 1965)، التي على إثرها تم إنشاء الجمعية التعاونية (AS.coop) والتي حازت من خلالها سوناطراك على 50% من الشركات الفرنسية في مجال البحث البترولي وتقيم الإنتاج المحصل[2]، ثم شراء حقول بريتش بتروليوم (BP) وشركة (ESS.MOPILOIL) في (24 أوت 1967)، وشركة شل (SHELL) في (ماي 1968)، وتأميم كل شركات التوزيع في (أوت 1967) .

أما على النقلة التي عرفتها الجزائر في سبيل السيطرة على ثروتها البترولية، تمثلت حين قامت الجزائر بتأميم الشركات البترولية الفرنسية في (24 فيفري 1971)، وهذا بعد رفض الشركات الفرنسية رفعها لسعر البترول الذي كان يعتمد على سعر البترول الليبي والمقدر آنذاك ب2.08 دولار للبرميل، لكن بناءا على قرار الأوبك تم تحديد

[1] – كتوش عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص106

[2] – العمري علي (2008)، دارسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دارسة حالة الجزائر 1970-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي ،جامعة الجزائر،ص89

السعر الضريبي للبترول الجزائري ب2.85% دولار للبرميل[1]، وقد تم أخذ 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56% من مجمل الإنتاج النفطي، وبذلك فقد أرست الجزائر بعد قرار التأميم نظاما جديدا لاستغلال المحروقات، قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، حيث تم حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد هو عقود الخدمات[2]، ولقد أثبتت النتائج المحققة المتواضعة جدا على طول الفترة بين (1971 - 1985) محدودية قانون 1971 وعجزه على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعد عمليات التأميم، حيث لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10%من مجموع مساحة المجال المنجمي، ولم تتحقق أعمال الاستكشاف سوي اكتشافات قليلة، ولم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه، مما جعل مستويات الاحتياطي تتراجع بشكل حاد، وهو الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغير ذلك القانون ، وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع[3].

نتيجة للازمة البترولية لسنة (1986) التي عصفت بالاقتصاد الجزائري، سارعت الجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة والتي مس جانبا منها قطاع المحروقات من خلال صدور أول قانون للمحروقات (قانون 14-86 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986)[4]، الذي تضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية، ثم صدر بعد ذلك في

[1] Marc Ecriment, "Indépendance politique et libération économique .1985.p26.

[2] – هناك صنفان من هذه العقود ، الصنف الأول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار ،أما الصنف الثاني فيعرف بعقود المساعدة التقنية

[3] - Omar KHELIF .Dynamiques des marchès et valorisatioon des hydrocarbures , (Alger : CREAD , 2005 p56,

[4] – الجريدة الرسمية، السنة 25ن العدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986

(30 نوفمبر1991) قانونا آخر والذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق تضمن بعض التحسينات على نصه، ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة، وقد تم بموجب ذلك استقطاب عدد من الشركات العالمية مثل شركة(ANADARCO) و(AGIP) و(PTRO CANADA)[1]، وتطبيقا لهذه السياسة القطاعية الجديدة، قامت الجزائر في الفترة (1987-2003) بتوقيع أكثر من 50 عقد شراكة مع شركة نفطية أجنبية في مجال الاستكشاف، ونجحت في جذب عدد كبير من الشركات، حيث بلغ عددها في نفس الفترة أكثر من 50 شركة، قامت في المجموع بإنفاق مبلغ يزيد عن 2.5 مليار دولار في ميدان الاستكشاف وحده، وبفضل العقود الموقعة تحقق 56 اكتشافا نفطيا وغازيا، منها عدة حقول نفطية هامة، الأمر الذي أضاف إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحو 10 مليار برميل مكافئ بترول[2].

وقد أثبت قانون 14- 86 نجاعته في جذب المستثمر الأجنبي، إلا أن تغير ظروف الاقتصاد الدولي وسرعة التطور التي ميزت قطاع المحروقات في العالم، جعلت الجزائر تفكر في قانون أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي فتم إقرار قانون 05- 07 المؤرخ في(28 أفريل 2005) كثاني محطة للإصلاحات في قطاع المحروقات، وقد أحدث هذا القانون جدلا واسعا في الجزائر خاصة ما جاءت به المادة 48 منه التي نصت على إلغاء العمل بعقود الإنتاج واعتماد نظام تعاقد، حيث منحت الشركات الأجنبية الحق في امتلاك 70 % على الأقل من حقوق المساهمة في أي شراكة ولم تترك سوى خيار يتراوح 30 % على الأكثر و 20% على الأقل لشركة سوناطراك، شرط موافقة هذه الأخيرة في أجل لا يتجاوز مدة الشهر بعد المصادقة على مخطط التطوير الذي تقوم به الشركة المستكشفة، وهذا ما يعني ضمنيا وعمليا دفع شركة سوناطراك إلى الانسحاب وفسح المجال أمام الشركة الأجنبية لتملك كامل المشروع والاستحواذ على كامل إنتاج الحقل المستكشف، لكن نتيجة للانتقادات التي تعرض لها

[1]- هاشم جمال(1997)،السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ص186.

[2]- بلقاسم سرايري (2008)، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى منظمة للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، ص108.

قانون 05-07 تم التعديل بالأمر 06- 10[1] الذي يعتبر كثالث محطة تشريعية لقطاع المحروقات منذ الاستقلال، حيث جاء هذا القانون ليؤكد سيطرة الدولة على قطاع المحروقات وتحكمها فيه وبغرض الحفاظ على الثروات الوطنية وضمان حقوق الأجيال القادمة منها، وأهم ما نص عليه أن شركة سوناطراك مؤسسة وطنية شركة ذات أسهم وهي صاحبة الامتياز، حيث تستفيد من امتياز النقل والتعاقد، وتصبح سوناطراك مساهمة بقوة القانون في الشركة المكونة بينها وبين الشركات الأجنبية بنسبة لا تقل عن 51% مقابل 49% للشركة الأجنبية، وهذا ما أنهى الجدل الذي أحدثته المادة 48 من القانون السابق، كما فتح هذا الأمر الشراكة لتشمل حقول الغاز.

لكن مع حلول العقد الثاني من القرن الحالي تراجعت مردودية قطاع المحروقات وانخفض إنتاج البترول، حيث عجزت الجزائر حتى عن تلبية إنتاج الحصة التي تقررها منظمة الأوبك، لذلك اضطرت الحكومة إلى تعديل القانون 05- 07 مرة أخرى عام 2013 سنة صدور قانون 13-01 من أجل إعطاء ديناميكية جديدة لقطاع المحروقات تعتمد على زيادة الاستثمارات الأجنبية من خلال منح مزيد من التسهيلات و التحفيزات في مجال التنقيب عن المحروقات واستغلالها، حيث جاء هذا القانون بتعديلات وتكميلات مست 58 مادة ،كما أضاف عشر مواد جديدة بالإضافة إلى تأكيده على الاستمرار بقاعدة 49/51.

المطلب الثاني: الإمكانيات البترولية للجزائر

تعد الجزائر دولة ريعية بامتياز، حيث يعتمد اقتصادها اعتمادا شديدا على مداخيل قطاع المحروقات في إيرادات ميزانية الدولة، وساعدها في ذلك توفرها على إمكانات بترولية ، نحاول في هذا المطلب التعرف عليها خاصة ما تعلق بحجم الاحتياطات البترولية المؤكدة، وحجم الإنتاج البترولي الجزائري، بالإضافة إلى حجم الصادرات البترولية.

[1] – الجريدة الرسمية، العدد 48 بتاريخ 30 جويلية 2006.

أولا– الاحتياطات البترولية للجزائر: تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا والمرتبة 7 عربيا من حيث حجم الاحتياطات البترولية المؤكدة التي تمتلكها لسنة 2015، إذ تساهم بما يقارب 1% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط، و1.71% من إجمالي الاحتياطي العربي، و 1.21% من إجمالي احتياط دول الأوبك[1]، ولقد شهد مستوى احتياطي النفط المؤكد من السبعينات القرن الماضي بعض التطورات إلى أن استقر مستوى الاحتياطات عند 12.200 مليار برميل بدءا من سنة 2006 إلى غاية 2016، والجدول والشكل المواليين يوضحان تطورات احتياطي البترول المؤكد خلال فترة الدراسة.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) (2016)،التقرير الإحصائي السنوي.

جدول رقم (3–1): تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر خلال الفترة (1971– 2016)

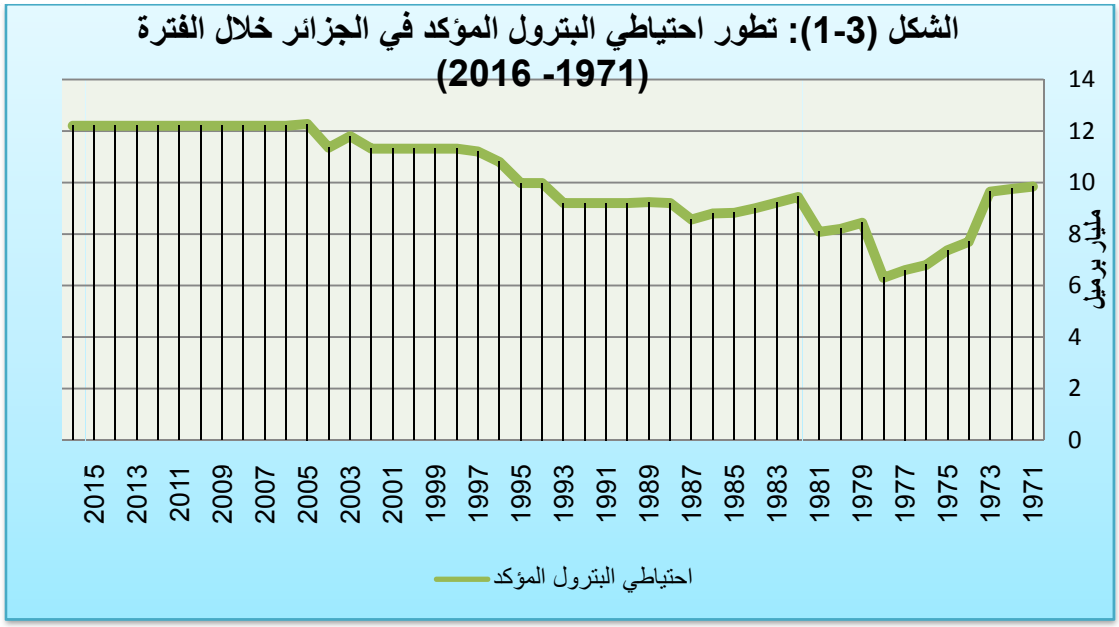
الوحدة: مليار برميل

السنة	احتياطي البترول المؤكد	السنة	احتياطي البترول المؤكد
1971	9.840	1994	**9.979**
1972	9.750	1995	**9.979**
1973	9.640	1996	**10.800**
1974	7.700	1997	**11.200**
1975	7.370	1998	**11.314**
1976	6.800	1999	**11.314**
1977	6.600	2000	**11.314**
1978	6.300	2001	**11.314**
1979	8.440	2002	**11.314**
1980	8.200	2003	**11.800**
1981	8.080	2004	**11.350**
1982	9.440	2005	**12.270**
1983	9.220	2006	**12.200**
1984	9.00	2007	**12.200**
1985	8.820	2008	**12.200**
1986	8.800	2009	**12.200**
1987	8.564	2010	**12.200**
1988	9.200	2011	**12.200**
1989	9.236	2012	**12.200**
1990	9.200	2013	**12.200**
1991	9.200	2014	**12.200**
1992	9.200	2015	**12.200**
1993	9.200	2016	**12.200**

Source: OPEC, Annuel Statistical Bulletin, www.opec.com

2005, 2008, 20013, 2017, تاريخ الولوج: 10/04/2018/

الشكل (3-1): تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2016 -1971)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول(3-1)

من خلال الجدول والشكل (3-1) يتبين أن حجم الاحتياطي من النفط في الجزائر قد عرف جمودا نسبيا خلال الفترة التي أعقبت تأميم لثرواتها النفطية إلى غاية منتصف الثمانينات، وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك شبه لكامل لنشاط الاستكشاف، حيث لم ينمو حجم الاحتياطات سوى بـ15.44% خلال الفترة 1973-1985، ويعزي هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطات إلى عاملين أساسين هما:

- عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف.

- انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة.

وبعد تبني الجزائر لسياسة قطاعية جديدة، تجلت من خلال قانون المحروقات الجديد لسنة 1986 والتعديلات التي أدخلت عليه سنة 1991، مؤسسة بذلك لمرحلة جديدة تمثلت بفتح القطاع النفطي على الاستثمار الأجنبي، حيث عرف الاحتياطي من النفط تطورا ملحوظا حيث نمى بنسبة 44.35% بين سنتي 1987 و

2005، ويعود ذلك إلى حجم الاكتشافات النفطية المسجلة خلال هذه الفترة والتي بلغت 62 اكتشافا نفطيا، وقد استقر حجم الاحتياطي بعد ذلك على مستوى 12.2 مليار برميل رغم الاستمرارية في حجم الإنتاج، ويعود ذلك بدوره إلى حجم الاكتشافات التي سجلت بعد ذلك والتي بلغت 96 اكتشافا نفطيا خلال الفترة 2006-2016.

ثانيا: إنتاج البترول الخام في الجزائر:

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 16 عالميا والمرتبة 5 عربيا من حيث حجم الإنتاج النفطي لسنة 2015، حيث تساهم بنسبة 1.48% من حجم الإنتاج العالمي، وبنسبة 4.89 % من حجم الإنتاج العربي[1]، ولقد عرف حجم إنتاج البترول في الجزائر تطورات منذ تأميم المحروقات سنة 1971، وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

[1] OPEC, Annual statistical Bulletin.2016

جدول رقم (3–2): تطور حجم إنتاج البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (1971 –2016)

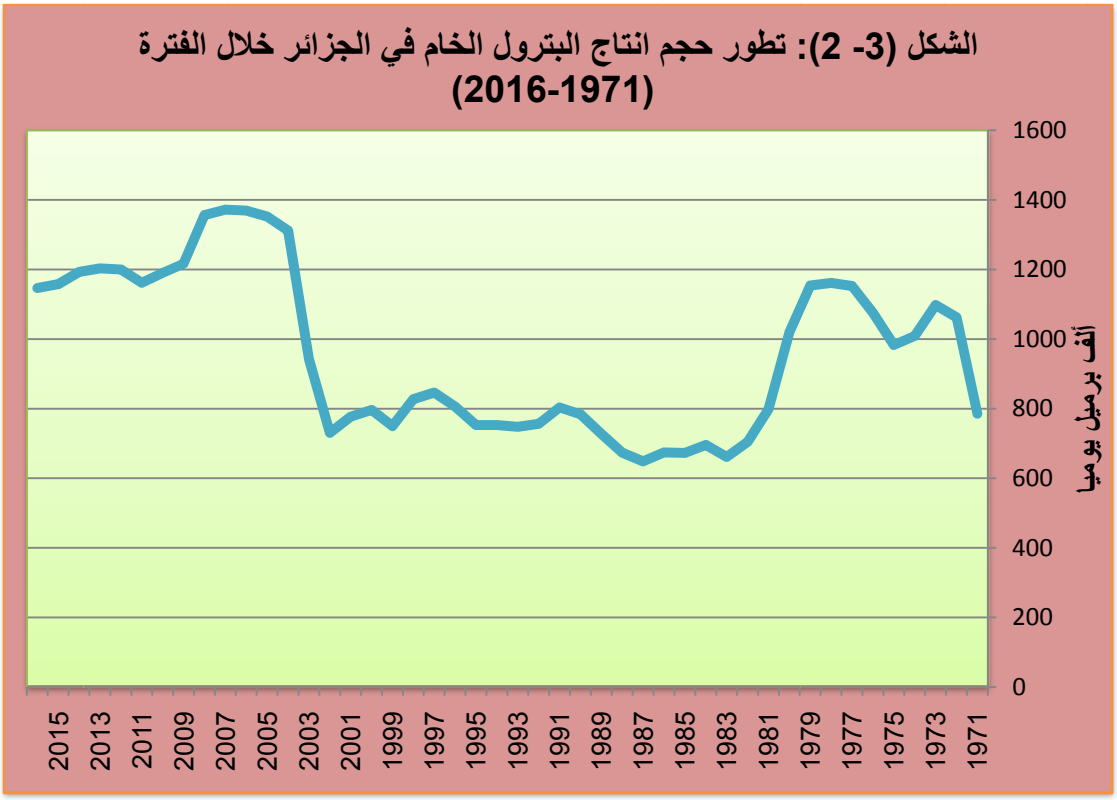
الوحدة: ألف برميل يوميا

السنة	إنتاج البترول	السنة	إنتاج البترول
1971	785.4	1994	752.5
1972	1062.3	1995	752.5
1973	1097.3	1996	805.7
1974	1008.6	1997	846.1
1975	982.6	1998	827.3
1976	1075.1	1999	749.6
1977	1152.3	2000	796.0
1978	1161.2	2001	776.6
1979	1153.8	2002	729.9
1980	1019.9	2003	942.4
1981	797.9	2004	1311.4
1982	704.5	2005	1352.0
1983	660.9	2006	1368.8
1984	695.4	2007	1371.6
1985	672.4	2008	1356.0
1986	673.9	2009	1216.0
1987	648.2	2010	1189.8
1988	672.9	2011	1161.6
1989	727.3	2012	1199.8
1990	783.5	2013	1202.6
1991	803.0	2014	1192.8
1992	756.5	2015	1157.1
1993	747.7	2016	1146.3

Source: OPEC, Annuel Statistical Bulletin, www.opec.com

2005, 2008, 20013, 2017, تاريخ الولوج: 10/04/2018/

الشكل (3- 2): تطور حجم انتاج البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2016-1971)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول(3-2)

لقد مر إنتاج النفط بعدة مراحل، فمع استعادة الجزائر زمام السيادة على ثرواتها النفطية بعد قانون تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971، بدأ حجم إنتاج النفط في الارتفاع حيث انتقل من مستوى 785.4 ألف ب/ي سنة 1971 إلى مستوى 1153.8 ألف ب/ي سنة 1979، وهذا في ظل ارتفاع أسعار النفط خلال فترة السبعينات (طفرتي أسعار النفط الأولى والثانية)، الذي أدى إلى الاهتمام بزيادة حجم الإنتاج من خلال الاستثمارات الضخمة التي خصصت لهذا الشأن، والتي كانت ترصدها الدولة ضمن برامج التنمية لفترة السبعينات.

ليرجع ويسجل انخفاضا كبيرا وذلك خلال فترة الثمانينات التسعينيات، كان ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول خلال عقد الثمانيات والتسعينات، الشيء الذي أثر على حجم الاستثمارات والاكتشافات ومن ثم تراجع الإنتاج.

ومع بداية الألفية الجديدة دخل القطاع في حالة انتعاش ونتج عن ذلك زيادة مستمرة في الإنتاج، بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1371,6 ألف برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2007، فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة خلالها، بسبب الجهود التي قامت بها الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء، فكان نتيجة هذا الإقبال الكبير للأجانب على الاستثمار داخل القطاع، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض ويرجع ذلك إلى ضعف عدد الآبار البترولية المستكشفة وضعف مردودية الآبار القديمة بالإضافة إلى تذبذب الأسعار وما يصاحبه من تخوف المستثمرين[1]، حتى سنة 2012 بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسنا نوعا ما مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ 1199,8 ألف برميل يوميا، وهذا في ظل تزايد الطلب عليه بسبب تزايد الطلب العالمي عليه، ليصل سنة 2013 إلى 1202,6 ألف برميل يوميا، نتيجة الاكتشافات الجديدة لآبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها سوناطراك في هذا المجال، ليشهد الإنتاج تراجعا آخر ابتداءا من 2014 إلى غاية 2016 متأثرا بتراجع أسعار البترول في السوق العالمية.

ثالثا: تطور حجم الصادرات البترولية في الجزائر

بعد تأميم المحروقات عكفت الجزائر على تصدير بترولها انطلاقا من كون الدور الذي تلعبه الصادرات البترولية في توفير العملة الصعبة نظرا لاستئثارها بما يقارب 97% من حجم الصادرات الجزائرية، فاتبعت سياسة التصدير المكثف والتي كان الهدف من ورائها زيادة العائدات البترولية من اجل تمويل مشاريع التنمية، والملاحظ من خلال تتبعنا لتطور حجم الصادرات البترولية في الجزائر أنها عرفت تذبذبات منذ تأميم المحروقات إلى يومنا هذا،

[1] – حمزة بن الزين، أمال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: حالة الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2017/12، ص 297

خاصة بعد احتلال مكون المشتقات البترولية حيزا معتبرا في حجم الصادرات البترولية، والجدول الموالي يوضح تطور كل من صادرات البترول الخام والمشتقات البترولية بالإضافة إلى مجموع الصادرات البترولية.

جدول رقم (3-3): تطور حجم صادرات البترول الخام والمشتقات البترولية في الجزائر خلال الفترة (1971- 2016)

الوحدة: 1000 برميل يوميا

السنة	صادرات البترول الخام	صادرات المشتقات	مجموع الصادرات	السنة	صادرات البترول الخام	صادرات المشتقات	مجموع الصادرات
1971	687.6	5.8	693.4	1994	329.2	384.0	713.2
1972	996.8	10	1006.8	1995	332.8	395.8	728.6
1973	993.2	35.5	1028.7	1996	390.8	406.1	796.9
1974	895.0	41.6	936.6	1997	373.1	462.3	835.4
1975	877.5	62.1	939.6	1998	549.4	461.9	1011.3
1976	944.4	40.8	985.2	1999	414.6	599.7	1014.3
1977	1034.5	30.5	1065.0	2000	461.1	544.3	1005.3
1978	1002.8	77.9	1080.7	2001	441.5	555.8	997.3
1979	960.4	69.2	1029.6	2002	566.2	527.2	1093.5
1980	715.5	148.1	863.6	2003	741.0	528.3	1269.3
1981	521.8	201.8	723.6	2004	893.2	446.0	1339.2
1982	228.9	404.3	633.2	2005	970.3	464.4	1434.7
1983	260.4	291.6	552.0	2006	947.2	435.1	1392.3
1984	181.6	399.9	581.5	2007	1253.5	451.3	1704.8
1985	272	320	592.0	2008	841	457	1298.5
1986	255	376	631	2009	747	232	979
1987	240	365	605	2010	709	314	1023
1988	244	375	619	2011	698	492	1190
1989	280.5	393.3	673.8	2012	809	450	1259
1990	280.6	452.8	733.4	2013	744	453	1197
1991	344.7	400	744.7	2014	622.9	582.6	1205.5
1992	279.4	419.1	698.5	2015	642.2	605.4	1247.6
1993	308	374.6	682.6	2016	668.3	541.1	1209.4

Source: OPEC, Annuel Statistical Bulletin, www.opec.com

2005, 2008, 20013, 2017, تاريخ الولوج: 10/04/2018/

يلاحظ من الجدول أن هيكل الصادرات البترولية خلال فترة السبعينات كأن يعتمد أساسا على البترول الخام، ولم تكن المشتقات البترولية تمثل في هذا الهيكل سوى نسب متواضعة، لذلك نجد أن حجم الصادرات من

البترول الخام يتقارب مع حجم الإنتاج البترولي والذي يعكس بدوره أن الحصة الأكبر من الإنتاج البترولي موجهة للسوق الأجنبية وليس للسوق الوطنية، وقد تراوح حجم الصادرات البترولية خلال فترة السبعينات مابين 877.5 و 1034.5 الف ب/ي.

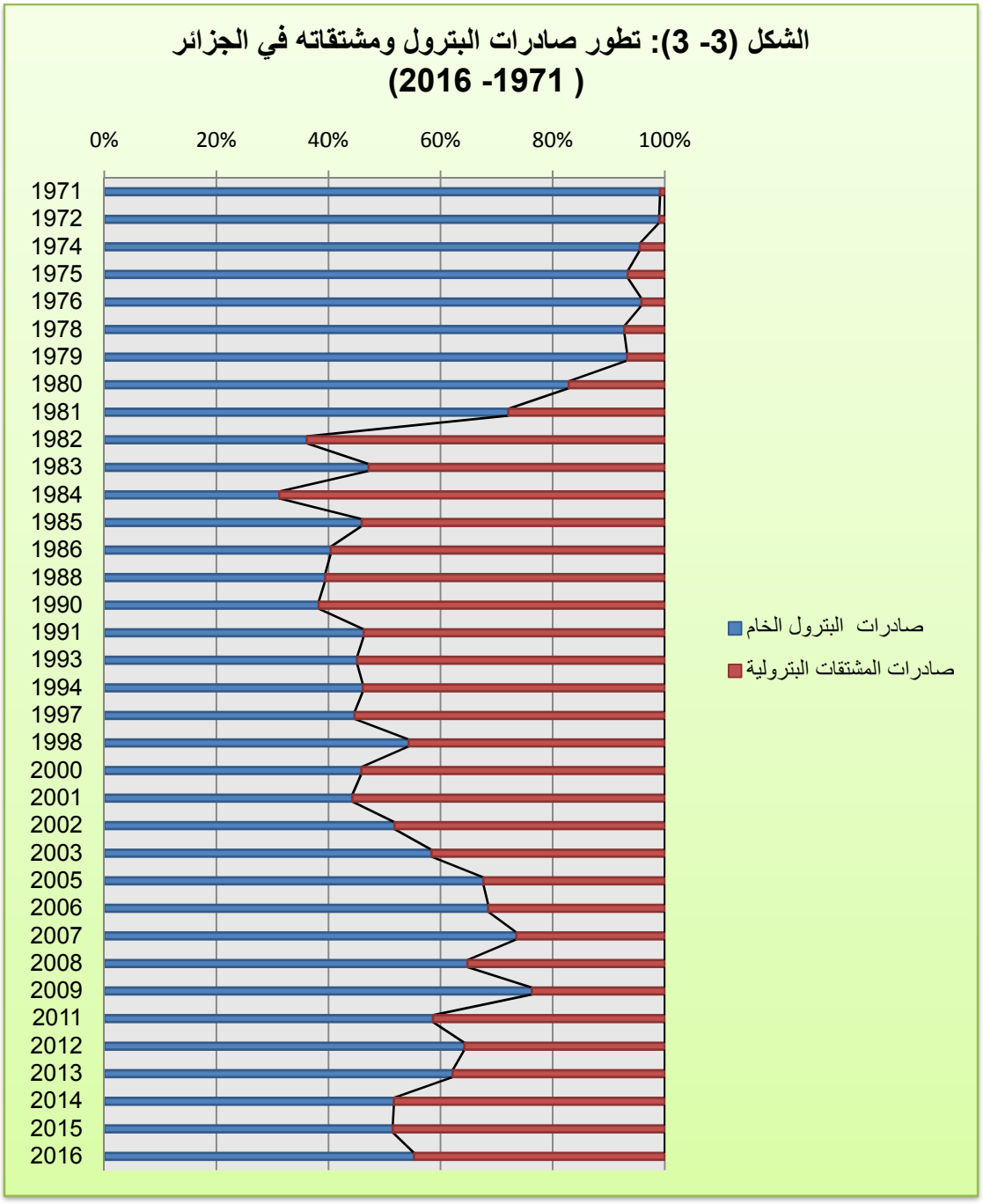
مع بداية الثمانينات عرف تطور الصادرات البترولية مرحلة جديدة تميزت ببروز صادرات المشتقات البترولية كمكون أساسي في هيكل الصادرات البترولية وذلك على حساب صادرات البترول الخام والتي تراجعت بشكل محسوس لأن قسما هاما من الإنتاج البترولي كان يتم توجيهه نحو التكرير، ولم يتعد حجم الصادرات من البترول الخام مستوى 400 ألف ب/ ي على طول الفترة الممتدة ما بين سنتي 1982 – 1997، في حين عرفت صادرات المشتقات البترولية انطلاقتها الحقيقية بعد دخول وحدة التكرير بسكيكدة مرحلة الإنتاج عام 1980 حيث ارتفعت بأكثر من ثلاثة أضعاف بين سنتي 1980 و 1990 ، وبعد أن تدنت قيمتها إلى مستوى 374.6 ألف ب / ي عام 1993، ثم عاودت تسجيلها للمنحى التصاعدي للسنوات لمتبقية في فترة التسعينات.

ومع بداية الألفية الثالثة، تحديدا ابتداء من سنة 2002 عرفت صادرات البترول الخام عودة قوية حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات البترولية وذلك بعد المنحنى التصاعدي الذي شهدته والذي استمر إلى غاية 2007، وبذلك قد شكلت صادرات البترول الخام ما نسبته 73 % من إجمالي الصادرات البترولية سنة 2007 بعدما كانت لا تتعدى نسبة 45% خلال فترة التسعينات ، في حين تراجعت نسبة مساهمة المشتقات البترولية إلى 32 % بعدما قد سجلت سنة 1999 ما نسبته 59% من إجمالي الصادرات البترولية .

ولقد عرفت الصادرات إجمالا انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2008- 2009، ومرد ذلك إلى التزام بالحصص المحددة لها من طرف منظمة الأوبك، وذلك في إطار سعي هذه الأخيرة إلى إعادة الاستقرار إلى السوق البترولية

بعد الاضطرابات التي تعرضت لها بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008)، لتعاود الصادرات البترولية الارتفاع خلال الفترة (2011- 2016) بعد تعافي وعودة انتعاش الاقتصاد العالمي وهذا ما يتضح من خلال الشكل الموالي.

الشكل (3- 3): تطور صادرات البترول ومشتقاته في الجزائر (1971 -2016)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول(3- 3)

المطلب الثالث: المرض الهولندي والاقتصاد الجزائري

نحاول في هذا المطلب التعرف على مدى إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي، بداية بإعطاء لمحة موجزة لمفهوم هذا المرض وأعراضه المختلفة ومدى انطباقها على الاقتصاد الجزائري.

أولا: مفهوم المرض الهولندي:

ينصرف المفهوم العام للمرض الهولندي لتلك العلاقة بين التوسع في استغلال الموارد الطبيعية وبين الانكماش في مجال الصناعات التحويلية، وهي نفس العلاقة التي تفضي إلى مزيد من المداخيل المالية وانتقال اليد العاملة إلى قطاع الموارد الطبيعية وانكماش صادرات السلع المحلية، التي فقدت مزاياها النسبية وعدم صمودها أمام السلع المستوردة.

والمرض الهولندي هو مصطلح دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية على المستوى العالمي للتعبير عن تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف الموارد الطبيعية في أراضيه وما تحدثه هذه الطفرة من آثار سلبية على القطاعات الإنتاجية خاصة قطاع الصناعة ، وظهر هذا المصطلح في النصف الأول من القرن الماضي في هولندا بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، وهذا ما سمح للمجتمع الهولندي بالدخول في مرحلة من الرخاء والرفاه والترف، لكن سرعان ما انتهت هذه الفترة نتيجة استنزاف آبار النفط والغاز، ولذا أطلق عل تلك الظاهرة بالمرض الهولندي، ونشر هذا المصطلح لأول مرة في جريدة economist البريطانية في 26 -11- 1977.[1]

مما دفع العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى الخوض في دراسة هذه الظاهرة وتفسيرها وبيان أسبابها وآثارها، ومن أبرز المنظرين :W.Max.corden &J.P.Neary(1982) ، من خلال نموذج أطلق عليه (النموذج

[1] – بوش فاطمة الزهراء (2017)، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، ص 269

الأساسي) و بفضل هذا النموذج يمكن تتبع آثار المرض الهولندي، حيث افترضا وجود اقتصاد مفتوح صغير مكون من ثلاث قطاعات رئيسية وهي[1]: قطاع منتعش- قطاع متأخر- قطاع السلع غير القابلة للتجارة.

1- قطاع منتعش: يمثل قطاع الموارد الطبيعية (البترول، الغاز، المناجم.....الخ)

2- قطاع متأخر: يمثل بشكل عام قطاع السلع المصدرة خارج الموارد الطبيعية.

3- قطاع السلع غير قابلة للتبادل التجاري: كقطاع الخدمات، البناء والنقل.

ولغرض تحليل الآثار الحقيقية على الاقتصاد، فإن هذا النموذج يترك جانبا الجوانب النقدية، ويدرس أثر التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الاخرى، وقد توصلا إلى أن انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية يولد أثرين هما: أثر انتقال الموارد وأثر الانفاق[2].

1- أثر انتقال الموارد: يأتي هذا الأثر بفعل قابلية عناصر الإنتاج وليكن العمل بالانتقال بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أن تطور وانتعاش قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه، مما يترتب عليه تحول اليد العاملة من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر(قطاع الموارد الطبيعية).

2- أثر الإنفاق: يحدث أثر النفقات نتيجة ارتفاع عائدات الدولة بسبب انتعاش قطاع الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص والقطاع العائلي، الشيء الذي ينتج عنه زيادة الطلب على السلع المحلية غير قابلة للتبادل التجاري فترتفع أسعارها مقارنة بالسلع القابلة للتبادل

[1] - حاكمي بوحفص (2016)، أعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 11، ديسمبر 2016، الجزائر، ص107

[2] - مايح شبيب ألشمري (2010)، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، ص15

التجاري، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي يؤثر على صادرات السلع المحلية بسبب ارتفاع أسعارها وزيادة الواردات.

وعندما يجتمع الأثرين في اقتصاد معين ينتج ما يلي[1]:

- ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.
- ارتفاع مخرجات القطاعات غي مصدرة (البناء والخدمات).
- انخفاض إنتاج وصادرات القطاع الصناعي.

ويمكن القول أن هناك عدة أسباب للمرض الهولندي نوجز بعضها فيما يلي[2]:

- ✓ اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام.
- ✓ ارتفاع غير متوقع لصادرات المنتج الرئيسي في الأسواق العالمية.
- ✓ ظهور قطاع مزدهر نتيجة التطور التكنولوجي.
- ✓ تدفق رؤوس الأموال الخارجية كالإعانات والمساعدات الخارجية والقروض بشكل كبير.
- ✓ انتهاج سياسات اقتصادية فاشلة.
- ✓ ارتباط السياسة بالمال وتفشي الفساد.
- ✓ انعدام المبادرة لدى أفراد المجتمع وتفشي روح الاعتماد على الدولة.

ثانيا: أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري:

رأينا فيما سبق أن من أعراض إصابة أي اقتصاد بالعلة الهولندية، هي ارتفاع سعر العملة المحلية، وانخفاض إنتاج وصادرات القطاع الصناعي وهيمنة قطاع المورد الطبيعي، بالإضافة إلى انتعاش قطاع السلع غير قابلة للتبادل

[1] – سيدي محمد شوكري (2012)، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 18.
[2] – مايح شبيب ألشمري (2010)، مرجع سبق ذكره، ص ص 13- 14

التجاري(الخدمات، النقل، البناء...)، ونحاول في هذا الفرع معرفة مدى تعرض الاقتصاد الجزائري للمرض الهولندي بمطابقتنا لأعراض المرض عليه من خلال الآتي:

1- ارتفاع سعر الصرف الحقيقي:

بالنسبة للجزائر يحدث ارتفاع تقدير سعر الصرف الحقيقي من خلال الأسعار المحلية، فالزيادة في أسعار التصدير تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، بحيث تؤدي هذه الزيادة إلى الزيادة في الإنفاق على السلع والخدمات[1]، وبحكم ارتباط الاقتصاد الجزائري بانتاج وتصدير البترول، فلذلك تعتبر أسعار البترول أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي، حيث يؤدي ارتفاع سعر البترول إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، هذا ما أكدته أغلب الدراسات التي تناولت محددات سعر الصرف في الجزائر حيث توصلت الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي عام (2008)[2] إلى أن زيادة قدرها 1% في أسعار البترول الحقيقية تؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في الجزائر بحوالي 03% وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي.

2- **تدني مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي**: حيث يؤدي المرض الهولندي إلى تراجع قطاعات سلع التبادل التجاري خارج قطاع الموارد الطبيعية، أي تراجع كل من القطاع الصناعي و الفلاحي، مع انتعاش قطاع السلع غير القابلة التبادل، وهذا ما يظهر لنا جليا وتطابقه على الاقتصاد الجزائري من خلال معرفة الأهمية النسبية لكل قطاع من القطاعات الرئيسية في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1] - حاكمي بوحفص (2016)، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[2] - سيدي محمد شوكري (2012)، مرجع سبق ذكره ، ص 81.

جدول رقم(3– 4): الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي:

السنة	المحروقات (%)	الفلاحة (%)	الصناعة (%)
2000	39,19	8,39	7,07
2001	34	9,7	7,4
2002	32,51	9,18	7,41
2003	35,5	9,8	6,7
2004	37,85	9,44	6,16
2005	44,7	7,7	5,3
2006	45,59	7,53	5,27
2007	43,7	7,6	5,1
2008	45,06	6,55	4,68
2009	31	9,3	5,7
2010	34,69	8,42	4,96
2011	35,9	8,1	4,6
2012	34,2	8,8	4,5
2013	29,8	9,8	4,6
2014	27	10,6	5
2015	18,9	11,7	5,4
2016	17.3	12.2	5.6

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري، أعداد مختلفة

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات يستحوذ على النصيب الأكبر في تركيبة الناتج المحلي الداخلي، بالرغم من تراجع نسبة مساهمته ابتدءا من 2014، يعود ذلك لما عرفته أسعار المحروقات من تراجع في السوق العالمية للبترول، بالإضافة إلى انخفاض إنتاج البترول في الجزائر، لكن مع هذا الانخفاض في مساهمة قطاع المحروقات، لم ينعكس بالمقابل على زيادة مساهمة بقية القطاعات الرئيسية المتمثلة في القطاع الفلاحي والقطاعي الصناعي، حيث تراوحت مساهمة قطاع الفلاحة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي بين 6.6% كأدنى مساهمة

سجلت سنة 2008 وبين 12.2% كأعلى مساهمة سجلت سنة 2016، أما بالنسبة لقطاع الصناعة خارج المحروقات فنجد أن هذا القطاع يعد أضعف قطاع مساهمة في تركيبة الناتج

المحلي الإجمالي حيث نجد مساهمته لم تتعدى 7% في أغلب السنوات، وهذا دليل على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي، ويمكن تأكيد صحة الإصابة هو تنامي مساهمة قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية

وهذا ما ظهر لنا جليا في تركيبة الناتج المحلي في الجزائر والجدول (3-5):مساهمة قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي في الجزائر يوضح ذلك.

السنة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
2000	%8,12	%30,74
2001	%8,4	%33,69
2002	%9,02	%33,57
2003	%8,45	%32
2004	%8,29	%30,66
2005	%7,53	%28,1
2006	%8	%27,84
2007	%8,8	%29,1
2008	%8,62	%29,2
2009	%10,9	%36
2010	%10,43	%35,37
2011	%9,1	%36,4
2012	%9,2	%36,7
2013	%9,8	%38,4
2014	%10,8	%41,7
2015	%11,5	%44,6
2016	%11.9	%45.1

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري، أعداد مختلفة

المبحث الثاني : سياسة الإنفاق العام ضمن مخططات التنمية في الجزائر

اعتمدت الجزائر على برامج الإنفاق العام كوسيلة أساسية لتنفيذ أهداف سياستها الاقتصادية والمالية، حيث ساهمت الدولة بمجهود إنفاقي كبير اعتمد في جله على المداخيل البترولية، حيث أدت النفقات العامة دورا مهما في تنفيذ البرامج التنموية التي انتهجتها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، سواء في خضم النظام الاشتراكي أو في إطار الانتقال من اقتصاد السوق أو خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي التي بدأت مع حلول الألفية الجديدة.

وعليه سنحاول في هذا المبحث تبيان موقع سياسة الإنفاق العام ضمن مخططات التنمية المختلفة.

المطلب الأول: تبويب النفقات العامة ضمن الميزانية العامة في الجزائر

تحتل النفقات العامة أهمية كبيرة ضمن الميزانية العامة في الجزائر وهذا منذ أن كان القانون المالي الفرنسي هو المرجع الأساسي والوحيد في المجال المالي الجزائري إلى غاية صدور قانون 17/84 المعدل والمتمم بقوانين المالية.

أولا– الإطار القانوني للميزانية العامة في الجزائر: كان التشريع المالي الفرنسي المرجع الرئيسي الذي يحدد معظم مواد الميزانية العامة في الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية صدور قانون 17/84 المعدل والمتمم بقوانين المالية[1]، ليصبح بذلك المرجع الأساسي والوحيد في المجال المالي، وقد تضمن الكثير من الأحكام والمبادئ كتحديد مفهوم الميزانية وقانون المالية ومضمونه، إلى جانب تقرير الوسائل التي من شأنها أن تحقق الأهداف العامة.

[1] – لحسن دردوري (2014)، سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر– تونس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 159

ونصت المادة 6 من القانون 17/84 المؤرخ في 7جويلية 1984 على أن" تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[1].

كما عرفها القانون 21/90 المتعلق بالمحاسبة العمومية المؤرخ في 15 أوت 1990، حيث نصت المادة 3 منه على أن الميزانية العامة هي " الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة في الجزائر الذي لا يختلف اختلافا جوهريا عن باقي تعاريف الميزانية العامة في أي دولة أو تلك التي تناولتها كتب المالية العامة، بأن الميزانية العامة في الجزائر هي: وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها بهدف تسيير وتجهيز المرافق العامة.

وفي هذا الصدد لابد علينا من التمييز بين مفهوم الميزانية العامة ومفهوم قانون المالية، حيث أن مفهوم قانون المالية ينصرف إلى ما جاء به نص المادة السادسة من قانون 17/84 "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها "، كما أن قوانين المالية تحدد في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[3].

[1] – قانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984

[2] – قانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية ، الجريدة الرسمية، عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

[3] – المادة (01) من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984

كما يشتمل قانون المالية على مجموعة من الحسابات هي (ميزانية الدولة ، الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة للخزينة العمومية)[1]، وهذا يعني أن الميزانية العامة ما هي إلا حسابات من بين الحسابات التي يتضمنها قانون المالية، وعليه يمكن تعريف قانون المالية بأنه عبارة عن وثيقة تتضمن الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة للخزينة، كما يتم من خلاله تأسيس أو تعديل أو إلغاء ضريبة أو اقتطاع إجباري.

نستنتج مما سبق أن الفرق بين الميزانية العامة للدولة وقانون المالية يكمن في أن قانون المالية أوسع وأشمل من الميزانية العامة حيث يضم قانون المالية عدة حسابات والميزانية العامة تعد كحساب فقط من بين الحسابات التي يتضمنها قانون المالية

ثانيا: تبويب النفقات العامة في الجزائر

على غرار دول العالم التي تصنف نفقاتها العامة تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، لما لذلك من أهمية بالغة فان الجزائر تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها العامة في إطار الميزانية العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف.

ويتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى[2]، وقد حدد المشرع الجزائري تحديدا دقيقا لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك صراحة بان الأعباء (النفقات) الدائمة للدولة تشمل[3]:

1. نفقات التسيير.
2. نفقات التجهيز(الاستثمار).

[1] – ديدي يحي (2010)، المالية العمومية، دار الخلدونية، الجزائر، ص 02

[2] – علي زغدود (2005)، المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، ص31.

[3] – المادة رقم (23) من القانون 17/84 مرجع سبق ذكره.

3. القروض و التسبيقات.

حيث أن كل نفقة يكون الهدف منها الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية والضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة ، تعتبر من قبيل نفقات التسيير، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة وكذلك بهدف تكوين رأس المال فان هذه النفقات هي من قبيل نفقات التجهيز، كما تخضع النفقات لمبدأ التخصيص.

1-1: نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، التي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وحسب المادة 24 من القانون 17/84 فإن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب ويندرج تحت كل باب مجموعة من الأقسام وهذه الأبواب هي[1]:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات
- تخصيصات السلطات العمومية
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح
- التدخلات العمومية

كما أن النفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني وهي مشتركة لكل الوزارات والتي لا تكون تابعة لوزارة معينة تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة ونجدها في أسفل الجدول (ب)[2]، أما النفقات المتعلقة بالباب الثالث

[1] – المادة 24 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984

[2] – المادة 24 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984

والرابع تنقسم حسب الدوائر الوزارية وعليه نجد كل نفقات التسيير المجموعة في الأبواب الأربعة تنقسم في الجدول (ب) الملحق بقانون المالية[1].

1-2 نفقات التجهيز (الاستثمار): تكتسي نفقات التجهيز في الجزائر الطابع الاستثماري الذي يتولد عن زيادة الثروة الوطنية، حيث نجد أن هذه النفقات توزع في الجزائر على شكل مشاريع على كافة القطاعات وفق خطة انمائية سنوية لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة من أجل تحقيق تنمية مستديمة.

وحسب المادة 35 من القانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية توزع ميزانية التجهيز على ثلاثة أبواب وهي[2]:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة .

- النفقات الأخرى بالرأسمال.

ويتم توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة وهذا ما يظهره الجدول (ج) في الملحق (3- 2) الملحق بقانون المالية[3].

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام في ظل اقتصاد التخطيط

[1] - انظر الملحق (3- 1)
[2] المادة 35 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، عدد 28 الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984
[3] - انظر الملحق (3- 2)

عرفت الجزائر في ظل الاقتصاد المعتمد على التخطيط المبني على النهج الاشتراكي خمسة مخططات، اتبعت خلالها سياسة إنفاقية توسعية خاصة بعد تأميم المحروقات وارتفاع أسعار البترول خلال مرحلة السبعينات، وسوف نتطرف في هذا المطلب لهاته المخططات بنوع من التفصيل

أولا: المخطط الثلاثي الأول (1967– 1969): يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، إذ كان يهدف إلى إحداث انسجام وتأقلم بين الهياكل السوسيو الاقتصادية والإدارية للبلاد، وإلى تطوير الجهاز الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية[1]، حيث أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة، انطلاقا من نظرية التنمية المعتمدة على التصنيع، بالتركيز بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات[2]، وقدرت التكلفة المالية لهذا المخطط ما يقارب 9.17 مليار دينار جزائري حيث وزعت على مختلف القطاعات، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

القطاع	المبلغ (مليار دج	النسبة
الزراعة	1.90	%20.7
الصناعة	4.90	%53.4
قطاعات أخرى	2.37	%25.8
المجموع	9.17	%100

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الاتفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت (لبنان)، 2010، ص 208 .

المخطط الرباعي الأول (1970–1973): يعتبر هذا المخطط الانطلاقة الحقيقية للتخطيط، تميز بالدقة أكثر في تحقيق الأهداف المتوخاة وبالقيمة المالية المخصصة للاستثمار التي تضاعفت بثلاث مرات مقارنة بتلك التي

[1]- قريمش مليكة (2012)، دور الدولة في التنمية :حالة الجزائر، الجزائر ،أطروحة دكتوراه ، ص 342 .

[2]- كريالي بغداد (2005)، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ع8 .

خصصت في المخطط الثلاثي الأول (67-69)، حيث عملت المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، وتمثل الهدف الأساسي من هذا المخطط في تكوين صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لتكوين صناعات خفيفة لاحقا[1]،كما سعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف[2]:

- تحقيقا معدل نمو سنوي يقدر ب 9 % من الناتج المحلي الخام.

- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة.

- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

تميز هذا المخطط بالقيمة المخصصة للاستثمار التي تضاعفت بنحو ثلاث مرات مقارنة بتلك التي خصصت للمخطط الثلاثي الأول (1967-1979). حيث قدرة هذه القيمة 27.75 مليار دينار جزائري وزعت على القطاعات الموضحة في الجدول الموالي:

[1]- فطيمة سالمي، سياسيات التنمية في الجزائر بعد الاستقلال ومخلفاتها الاقتصادية والاجتماعية . ملتقى الاغواط

[2]- وليد عبد الحميد عايب (2010)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت (لبنان)، الطبعة الأولى ، ص 210

القطاع	المبلغ مليار (دج)	النسبة
الزراعة	4.14	%15
الصناعة	12.4	% 45
الهياكل القاعدية	2.037	% 8
التعليم	3.32	% 12
باقي القطاعات	5.583	% 20
المجموع	27.75	% 100

المصدر: **قريمش مليكة ، دور الدولة في التنمية :حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه .2012 ، ص 227.**

يلاحظ من خلال الجدول الأهمية الكبرى التي تحظى بها الصناعة في هذا المخطط حيث استأثر قطاع الصناعة بحصة الأسد المقدرة ب 12.4 مليار دج اي بنسبة 45 % من الغلاف المالي المخصص لهذا المخطط .

المخطط الرباعي الثاني (1974–1977): يأتي هذا المخطط في ظل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية بسبب الأزمة البترولية لعام 1973 والتي ارتفعت فيها أسعار البترول من 03 دولار للبرميل في بداية أكتوبر 1973 إلى 11.65 دولار للبرميل عام 1974، بسبب زيادة منظمة أوبك أسعار بترولها من جانب واحد وهذا في ظل حرب أكتوبر 1973، وهذا ما ساعد الجزائر في مواصلة جهودها التنموية من خلال المخطط الرباعي الثاني المغطى للفترة 1974-1977، حيث خصص لهذا المخطط ما قيمته 110 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 11 مرة حجم الاستثمارات في مخطط (1967-1969) و أربعة أضعاف مخطط (1970-1973)،و تتلخص أهم اتجاهات وأهداف هذا المخطط في الآتي[1]:

[1]- الامر 74-68 المؤرخ في 1974/06/24 يتضمن المخطط الرباعي الثاني .الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 52 الصادرة بتاريخ 1974/06/28

1- تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي بواسطة تقوية سريعة للإنتاج وتوسيع مجال التنمية عبر كامل التراب الوطني.

2- السعي إلى تحقيق زيادة الإنتاج الداخلي الخام عند حلول الآجال القانونية بـ 46% على الاقل طوال المخطط الرباعي الثاني، أي بزيادة يكون معدل سرعتها السنوية 10%.

3- تحسين مستويات المعيشة للسكان ابتداء من زيادة مناصب العمل ومن توزيع عادل للدخل.

4- الزيادة في قدرات التحقيق والاختيار والبرمجة الدقيقة لورشات الاستثمارات.

5- وضع نظام للأسعار وجدول وطني للأجور.

6- العمل على تطبيق سياسة اللامركزية، بواسطة التخطيط الشامل لكل جهات الوطن، خصوصا عن طريق تطبيق مخططات البلدية وهذا من اجل تحقيق التوازن الجهوي.

ومن اجل تحقيق الاهداف السالفة الذكر تم توزيع الاستثمارات على القطاعات على النحو التالي :

القطاع	المبلغ مليار دينار جزائري	النسبة %
الزراعة	12.005	% 11
الصناعة	48	% 44
الهياكل القاعدية	15.484	% 14
التعليم	9.747	% 09
باقي القطاعات	24.784	% 22

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قطاع الصناعة لازال يحافظ على الصدارة في جميع المخططات لأنه يمثل الركيزة الأساسية للتنمية المنتهجة، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة خاصة المحروقات[1]، الحديد والصلب، مواد البناء، الميكانيك، الكهرباء والإلكترونيك، كما تم الاهتمام بقطاعات أخرى ولكن بقدر اقل من الصناعة، خاصة قطاع الهياكل الأساسية والزراعة.

المخطط الخماسي الأول (1980–1984): يندرج هذا المخطط في إطار التوجهات الطويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدى الفترة العشرية (1980-1990) ويستهدف المخطط الخماسي الأول ما يلي[2]:

1- تعزيز بناء الاقتصاد الاشتراكي في إطار توجيهات الميثاق الوطني .

2- ضمان تغطية الحاجيات الأساسية للمجتمع عند نهاية العشرية بالاعتماد أساسا على الإنتاج الوطني .

3- تعبئة الطاقات والمهارات الوطنية .

4- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في توازنات الاقتصاد ومقاديره العامة.

5- تكوين سوق داخلية نشطة ومنسجمة وتحسين المبادلات الخارجية .

6- دعم استقلال الهياكل اللامركزية .

7- دعم القطاع الخاص في عملية التنمية .

[1]- كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره.

[2]- القانون رقم 80-11 المؤرخ في 1980/12/13 يتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، الجريدة الرسمية، عدد 51، الصادرة بتاريخ 1980/12/16

ولتحقيق هذه الأهداف وغيرها رصدت الدولة مبلغ قدره 400.6 مليار دج توزع بين القطاعات وفق الجدول التالي

القطاع	المبلغ (مليار دج)
الصناعة	154.5
الفلاحة	47.1
النقل	13
المنشآت الأساسية الاقتصادية	37.9
الإسكان	60
التربية والتكوين	42.2
المنشآت الأساسية الاجتماعية	16.3
التجهيزات الجماعية	9.6
مؤسسات الانجاز	20
المجموع	400.6

المصدر: القانون رقم 80-11 المؤرخ في 1980/12/13 يتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، الجريدة الرسمية، عدد 51، الصادرة بتاريخ 1980/12/16

المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989): في بداية الثمانيات من القرن الماضي شرعت السلطات العمومية بتغير إستراتيجية التنمية المنتهجة والقيام بسلسلة من الإصلاحات بتطبيق مخططين خماسيين خلال الفترة (1980- 1989) متوخية منهما تحقيق اللامركزية وديمقراطية الاقتصاد[1].

حيث جاء هذا المخطط في ظروف اقتصادية صعبة، ميزها انخفاض أسعار البترول التي كانت قد بدأت تأخذ ميلا سالبا منذ 1982 ووصلت ذروتها عام 1986 حين سجل سعر برميل البترول 13 دولار للبرميل، ومع هذا الانخفاض في أسعار البترول و ارتباط مداخيل الجزائر بإيرادات المحروقات التي تنخفض بانخفاض أسعار

[1]- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقاربة نقدية، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم أثار الاستثمارات العامة، جامعة سطيف .

البترول، شرعت السلطات العمومية في تنفيذ المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) سعيا منها لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[1]:

1- التحكم في التوازنات المالية الخارجية والداخلية.

2- التحسين الضروري لنجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي،لاسيما بتخفيض تكاليف التسيير والاستثمار والبحث عن مردودية أحسن للمؤسسات.

3- توسيع القاعدة المادية للاقتصاد.

4- مواصلة انتهاج السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بتدعيم اللامركزية الإقليمية وتحسين التخطيط المحلي.

5- ضمان الانسجام الشامل للمنظومة التربوية والتكوين وتكييف مردوديتها مع الحاجيات الدائمة للتنمية الوطنية.

6- مكافحة كل أشكال التبذير وانتهاج سياسات ملائمة للتقشف .

وحدد المبلغ الإجمالي لنفقات الاستثمار خلال فترة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) بمبلغ 550 مليار دج وزع بين القطاعات بالمبالغ المبينة في الجدول أدناه:

[1]- قانون رقم 84- 22 المؤرخ في 1984/12/24، يتضمن المخطط الخماسي 1985 – 1989، الجريدة الرسمية، العدد الاول، الصادرة بتاريخ 1985/01/02

القطاع	المبلغ (مليار دج)
الفلاحة والري	79
الصناعة	174.2
وسائل الانجاز	19
وسائل النقل	15
التخزين والتوزيع	15.85
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	8
المنشآت الأساسية الاقتصادية	45.5
الإسكان	76
التربية والتكوين	45
الصحة	8
المنشآت الأساسية الاجتماعية الأخرى	20.45
التجهيزات الجماعية	44
المجموع	550

المصدر: قانون رقم 84- 22 المؤرخ في 1984/12/24، يتضمن المخطط الخماسي 1985 – 1989، الجريدة الرسمية، العدد الأول، الصادرة بتاريخ 1985/01/02

يلاحظ من الجدول استمرار هيمنة قطاع الصناعة على مجمل الاستثمارات إذ خصصت لها مبلغ 174.2 مليار دج أي ما نسبته 32 % من الاستثمارات الكلية، وكانت حصة المحروقات 39.8 مليار دج بنسبة 22 % من إجمالي ما خصص للصناعة، وهذه النسبة متدنية مقارنة ب 40% خصصت للمحروقات من حصة قطاع الصناعة في المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، كما اهتم هذا المخطط بالزراعة والسكن وذلك بتخصيص 14 % من الاستثمار الكلي لكل قطاع من هذين القطاعين.

تقييم مخططات التنمية الخمسة (1967-1989):

بعد الاستقلال عملت الجزائر على إرساء اقتصاد وطني قوي بإحداث دفعة تنموية تؤدي إلى تنمية حقيقية وشاملة ولأجل ذلك شرعت في تنفيذ مخططات تنموية قائمة على التخطيط المركزي ومبدأ التدخل المباشر للدولة في الاستثمارات الإنتاجية، منتهجة في ذلك منهاج الذهب الاشتراكي وهذا خلال الفترة (1967-1989) حيث

سخرت خلال هذه الفترة إمكانيات مالية ضخمة، حيث قامت بتنفيذ خمسة مخططات تنموية سعت من خلالها إلى تحقيق جملة من الاهداف، حيث أعطيت الأولوية لقطاع الصناعة باعتباره القوة الديناميكية الرئيسية التي بمقدورها انماء وتطوير المجتمع، لكن الملاحظ ان الجهد التنموي الكبير والاتفاق الاستثماري المعتبر للأسف لم يمكن من بلوغ اهم هدف لتلك المخططات وهو ارساء قاعدة انتاجية صناعية تفك ارتباط الاقتصاد الوطني بالسوق الدولية وتؤمنه ضد التبعات السلبية لتقلباتها[1].

حيث إن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات والثمانيات من القرن الماضي لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة ولم تحقق أهم الأهداف المسطرة ويمكن إبراز أهم النتائج الايجابية والسلبية المحققة فيما يلي :

أولا: النتائج الايجابية:

- ✓ تميزت مرحلة المخططات الخمسة برصيد موازني موجب في اغلب سنواتها وهذا راجع إلى دور الجباية البترولية في تمويل النفقات العامة جراء ارتفاع اسعار البترول خلال الفترة (1973-1982) .
- ✓ ارتفاع معدلات الاستثمار في الناتج الداخلي الخام .
- ✓ تضاعف الانتاج الداخلي الخام حيث انتقل من 24.09 مليار دج سنة 1971 إلى 223.7 مليار دج عام 1983.
- ✓ مكنت اعادة الهيكلة التى استهدفت اعطاء دورية اكبر في المبادرة واستقلالية اوسع في التسيير بإنشاء مؤسسات صغيرة الحجم من تحسين الاداء العام للاقتصاد الوطني حيث انتقل الناتج الداخلي الخام

[1]- حمد دييش (2014)، الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط، .بحوث اقتصادية، العدد 25، ص158.

خارج المحروقات من 79.7 مليار دج 1979 إلى 122.8 مليار دج عام 1982 مسجلا نموا ب 41.1 %.[1]

- ✓ التنقل التدريجي للتسيير المباشر للمؤسسة العمومية و تحريرها من عبء الوصاية .
- ✓ كما عرف المواطن الجزائري نقلة نوعية في مستوى معيشته مقارنة بعهد الاستقلال بحيث وصل الدخل الفردي سنة 1978 حوالي 2.140 دولار يفوق بكثير الدخل الفردي للعديد من دول العالم الثالث[2].
- ✓ تسجيل الاقتصاد الوطني في الفترة (1966-1988) معدل النمو قدر بحوالي 6 % ومعدل نمو قطاع الصناعة التحويلية 9 % ووصل الاستهلاك الخاص إلى 7%.
- ✓ انخفاض معدلات البطالة.
- ✓ ارتفاع انتاجية العمل حيث عرفت نمو جيدا تجاوز 6 % في سنتين 1985-1989 مقابل اقل من 2 % كمعدل متوسط للفترة ما بين 1967-1979.
- ✓ شهدت معدلات النمو الاقتصادي مستويات مرتفعة باستثناء عام 1971 وترجع حقيقة ارتفاع معدلات النمو التى تحقق خلال الفترة إلى انطلاق عملية التنمية وارتفاع معدلات الاستثمار المحلي[3].

ثانيا : النتائج السلبية

بالرغم من بعض الايجابيات المحققة والتي كانت معظمها خلال سنوات السبعينيات ودخول الجزائر مرحلة الإصلاحات في بداية الثمانيات ابتداء من إعادة هيكلة المؤسسات ودعم استقلالها والتوجه نحو اللامركزية في

[1]- احمد دبيش ، مرجع سابق ص 160 .

[2]- قريمش مليكة، مرجع سابق ص 231.

[3]- احمد سلامي، انعكاس اثر صدمات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول ازمة النفط : سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14-15 اكتوبر 2017 ،ص

التخطيط، إلا أن ما عرفته أسعار البترول من منحى نحو الانخفاض ابتداء من عام 1983 وصولا إلى أزمة 1986، عمق من زيادة اختلال التوازنات الداخلية والخارجية في الجزائر نذكر منها :

- ✓ ارتفاع حجم المديونية الخارجية ارتفاع نسبة البطالة.
- ✓ تراجع نسبة النمو الاقتصادي خلال فترت الثمانيات بالرغم من المعدلات الحسنة المحققة خلال سنوات السبعينات.
- ✓ ظهور عجز في الميزانية العامة.
- ✓ إن امتداد الآجال والتكاليف الباهظة ودرجة الانجاز المتباينة للأعمال الاستثمار قللت من المردودية الاقتصادية لهذه الأعمال[1].
- ✓ اعتماد الجزائر على تمويل مخططات التنمية على الإيرادات المرتبطة بأسعار البترول، حيث أثرت الأزمة البترولية لعام 1986 على المخطط الخماسي الثاني حيث لم يتم التمكن من تنفيذ معظم المشاريع المبرمجة في هذا المخطط، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المسطرة، وهذا مما أدى بالحكومة إلى اعتماد برنامج موسع للإصلاحات مع الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي – البنك الدولي)، مما أدى بالتخلي عن مبادئ الاقتصاد الاشتراكي المعتمد على التخطيط المركزي واللامركزية والانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على الخوصصة والاستثمار الحر وتحرير الاقتصاد من احتكار الدولة على مجمل الأنشطة .

وهذا أبرمت الجزائر عدة اتفاقات مع الهيئات التنفيذية والمالية الدولية، من خلال اتفاقيات الاستعداد الائتمائي وبرنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي وهذا من خلال الفترة (1989-1998)، وعرفت هذه البرامج والاتفاقات خلال فترة التسعينيات نتائج ايجابية على المستوى الاقتصادي ولكن كانت على حساب الوضع الاجتماعي .

[1]- بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص

لكن مع عودة ارتفاع الأسعار منذ بداية الألفية الثالثة شرعت الجزائر في اعتماد مخططات وبرامج تنموية جديدة بأهداف مختلفة، ساعدها في ذالك الفوائض المالية المتراكمة اثر بقاء أسعار البترول عند مستويات مرتفعة خلال الفترة (2001- 2014) فاعتمدت خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي

مع تعافي أسعار البترول في السوق العالمية للبترول والارتفاع الذي شهدته مع مطلع الألفية الحالية، الشيء الذي أدى تحسن الوضعية المالية للجزائر، مما ساعدها في الشروع في سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي، وهي ذات توجه كينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية خلال الفترة (2001- 2014) وهي[1]:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)
- برنامج التنمية الخماسي (2010- 2014)

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: عملت السياسة المنتهجة في هذا البرنامج على انتهاج توجيهات تنموية جديدة لإقامة اقتصاد قوي يستجيب للتطلعات المحلية والعالمية، بلغت المخصصات المالية لبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار، و بلغ عدد المشاريع المدرجة في هذا

[1] – محمد مسعي (2012)، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10/ 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 147

المخطط حوالي 15974 مشروع، استحوذ فيها قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على النصيب الأكبر بنسبة 40.1 % من القيمة الإجمالية للبرنامج.

تم إقرار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004 في أبريل 2001 وهو مخطط جاء في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر آنذاك في انتهاجها في شكل توسيع الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني[1].

ويعكس البرنامج الرجوع إلى النفقة العمومية بهدف إنعاش النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل الطلب عبر ثلاث أهداف محورية وهي: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي ويظهر ذلك جليا من خلال الجدول الآتي

جدول: التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.2001_ 2004

القطاع	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
دعم الإصلاحات	45	% 8.6
دعم الإنتاج	65.3	% 12.4
التنمية المحلية	114	% 21.7
تدعيم الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة	210.5	% 40.1
تطوير الموارد البشرية	90.2	% 17.2
المجموع	525	% 100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

[1]- مخلوفي عبد السلام، موري سمية، "أثر سياسة الإنفاق العام على أداء الاقتصاد الجزائري (2001- 2009) دراسة قياسية وتحليلية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية والإقليمية في الجزائر، جامعة أدرار، 7- 8 نوفمبر 2013، ص 12.

لقد أعطيت الأولوية في هذا البرنامج لتحسين الظروف المعيشية للسكان بنسبة 40.1% ثم مساهمة هذا البرنامج في التنمية المحلية بحصة 21.7 %، وخصصت نسبة 17.2% لتطوير الموارد البشرية فدعم الإنتاج ب 12.4%، تم تدعيم الإصلاحات بمقدار 8.6 %.

أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي: وفقا للوثيقة التي تتضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، والتي أصدرتها الحكومة الجزائرية تتمثل أهداف البرنامج في:

- تنشيط الطلب الكلي
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة والمستحدثة لمناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث بعض النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية فيما يخص تنمية الموارد البشرية.
- اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز.

إن هذه الأهداف تدخل ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة من خلال تقوية التجهيزات الاجتماعية للبلديات الأكثر فقرا وعزلة والذي يؤدي إلى رد الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية[1].

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو: جاء في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العام التي شرع فيها بداية من عام 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناجم عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المتزايدة باستمرار

[1] - République Algérienne Démocratique et Populaire, ", Avril 2001 « programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001- 2004, p : 13.

بلغت قيمت هذا البرنامج حوالي 4203 مليار دينار أي ما يعادل 55 مليار دولار، وقد ارتكزت المخصصات المالية لهذا البرنامج على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، بالإضافة إلى تطوير المنشآت الأساسية والقاعدية، التي تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية، قصد الوصول إلى الهدف النهائي لهذا البرنامج والمتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- تحسين الظروف المعيشية للسكان.
- تحديث الاقتصاد خاصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تطوير البنية التحتية وذلك باعتبارها الركيزة الأساسية لتطوير النشاط الاقتصادي والإنتاجي وتوفير المناخ المناسب للاستثمار.

هذا ما يتضح جليا من خلال الجدول التالي الذي يوضح محاور توزيع مبالغ البرنامج التكميلي لدعم النمو

جدول توزيع مبالغ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009.

القطاع	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	% 45.4
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	% 40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	% 08
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9	% 04.9
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	% 01.2
المجموع	4202.7	% 100

المصدر: عثماني أمينة، بوحصان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي: تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على النمو الاقتصادي خلال الفترة، جامعة سطيف1، يومي 12/11 مارس 2013، ص09.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي: يعتبر هذا البرنامج أكبر مخطط تنموي عرفته الجزائر في تاريخها، وهذا نظرا إلى الغلاف المالي الكبير المقدر بـ 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري، خصص منها

130 مليار دولار أي ما نسبته 46% لاستكمال المشاريع الكبرى الذي شرع فيها، و 156 مليار دولار قصد انجاز مشاريع جديدة.

ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع وتطوير المؤسسات المحلية لاسيما من خلال المساعدات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين المنشآت القاعدية للنقل وتوزيع المياه، بالإضافة إلى مشاريع تخص قطاع التعليم والسكن الاجتماعي[1]، ما يعكس حرص الحكومة على تثمين وتطوير الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، كما يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته و تحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، ويهدف بشكل أساسي إلي استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج أهمها ما يلي:

- الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل و تعزيز قدرات الأفراد.
- ترقية اقتصاد المعرفة و تحسين المناخ العام للاستثمار.
- تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد.
- تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية و دعم القطاع الفلاحي و ترقية السياحة و الصناعات التقليدية.

و أولى برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وهي التعليم و الصحة و العيش اللائق، حيث تم تخصيص ما يقارب نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة إلى المجالات التنموية الأساسية

[1] - Abderrahmane Mebtou, 1998l, L'Algérie au troisième millénaire, Défis et potentialité, Edition Marinoor, Alger. p 57.

الأخرى كالبنى التحتية و والخدمة العمومية و التنمية الاقتصادية،والجدول أدناه يوضح التوزيع القطاعي لمبالغ برنامج التنمية الخماسي

القطاعات	المبالغ المالية (مليار دج)	النسب %
1- التنمية البشرية	10122	% 49.5
2- المنشآت القاعدية الأساسية	6448	% 31.5
3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	% 8.16
4- التنمية الاقتصادية	1566	% 7.7
5- توفير مناصب الشغل	360	% 1.8
6-البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	% 1.2
المجموع	21214	% 100

المصدر: زكرياء مسعودي (جوان 2017)، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر دراسة للفترة 2001- 2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، ، ص221

المبحث الثالث: تحليل أداء سياسة الإنفاق العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول

نحاول في هذا المبحث تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر ،في ظل تقلبات أسعار البترول خلال الفترة (1971- 2016)، مع ابراز مساهمة الجباية البترولية في تمويل النفقات العام لنعرج في الأخير على البدائل التنموية التي يتعين على الاقتصاد الجزائري الاهتمام بها من اجل تنويع الاقتصاد لتفادي التقلبات التي تعرفها أسعار البترول في السوق العالمية للنفط.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1971- 2016)

تؤكد معظم الدراسات المتعلقة بالإنفاق العام الاتجاه العام لتزايده ونموه في مختلف دول العالم، حيث يرتبط نمو الانفاق العام وتصاعد معدلات نموه ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي يشهدها المجتمع، و الجزائر كغيرها من الدول تشكل النفقات العامة دورا محوريا في اقتصادها منذ الاستقلال و حتى الآن، ما يبرر هذا الدور السياسات و الخطط التنموية التي عرفتها الجزائر طيلة المدة 1971-2014 وهذا سعيا منها لتنمية الاقتصاد الوطني، حيث عرف الانفاق العام في الجزائر تطورا وتزايدا ملحوظا خلال فترة السياسة (هذا ما يوضحه الجدول الموالي).

جدول رقم (3– 6): التطور الاجمالي للنفقات العامة في الجزائر خلال (1971–2016)

الوحدة: مليار دج

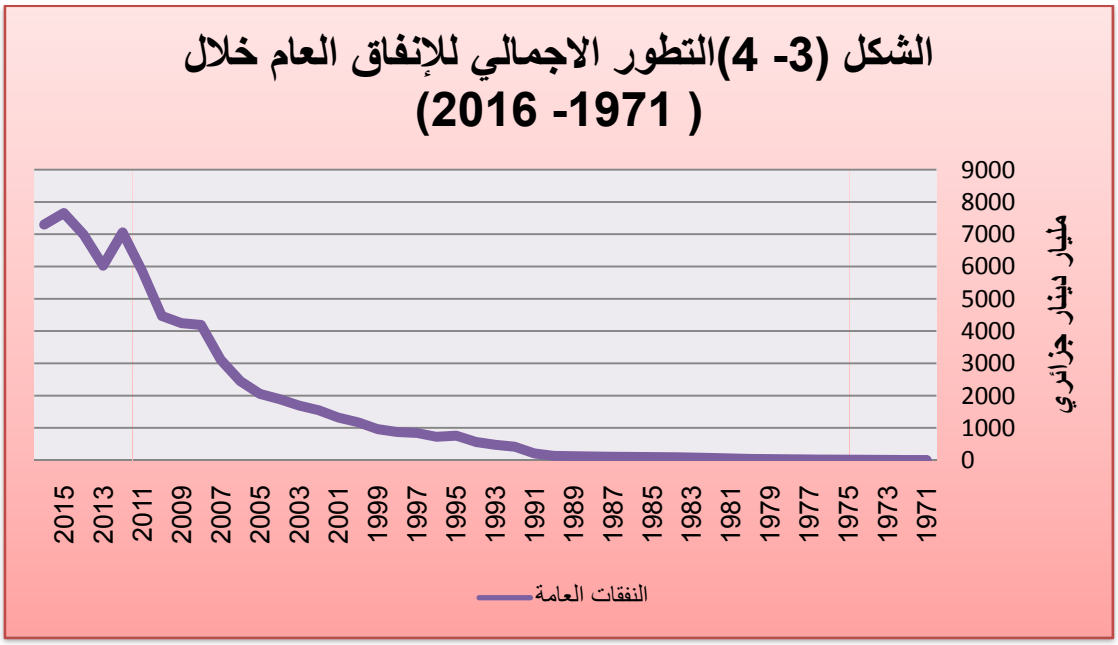
السنة	النفقات العامة	نسبة نمو النفقات العامة	PIB	نسبة النفقات العامة إلى PIB	السنة	لنفقات العامة	نسبة نمو النفقات العامة	PIB	نسبة النفقات العامة إلى PIB
1971	6,941	-	24,94	27,83%	1994	566,329	18,8%	1491,5	37,97%
1972	8,197	18,1%	30,32	27,03%	1995	759,617	34,1%	1990,6	38,16%
1973	9,989	21,9%	34,5	28,95%	1996	724,609	-4,6%	2570	28,19%
1974	13,408	34,2%	55,23	24,28%	1997	845,196	16,6%	2780,2	30,40%
1975	19,068	42,2%	61,44	31,04%	1998	875,739	3,6%	2830,5	30,94%
1976	20,118	5,5%	73,82	27,25%	1999	961,682	9,8%	3238,2	29,70%
1977	25,473	26,6%	86,97	29,29%	2000	1178,122	22,5%	4123,51	28,57%
1978	30,106	18,2%	104,56	28,79%	2001	1321,028	12,1%	4227,11	31,25%
1979	33,515	11,3%	128,1	26,16%	2002	1550,646	17,4%	4522,77	34,29%
1980	44,016	31,3%	162,5	27,09%	2003	1690,175	9,0%	5252,32	32,18%
1981	57,655	31,0%	191,4	30,12%	2004	1891,769	11,9%	6149,12	30,76%
1982	72,445	25,7%	207,6	34,90%	2005	2052,037	8,5%	7561,98	27,14%
1983	84,825	17,1%	233,7	36,30%	2006	2453,014	19,5%	8501,64	28,85%
1984	91,598	8,0%	267,6	34,23%	2007	3108,569	26,7%	9352,89	33,24%
1985	99,841	9,0%	291,3	34,27%	2008	4191,051	34,8%	11043,7	37,95%
1986	101,817	2,0%	299,5	34,00%	2009	4246,334	1,3%	9968,03	42,60%
1987	103,977	2,1%	323,7	32,12%	2010	4466,94	5,2%	11991,56	37,25%
1988	119,7	15,1%	349,5	34,25%	2011	5853,569	31,0%	14588,53	40,12%
1989	124,5	4,0%	423,3	29,41%	2012	7058,173	20,6%	16208,7	43,55%
1990	136,5	9,6%	555,8	24,56%	2013	6024,131	-14,7%	16650,18	36,18%
1991	212,1	55,4%	844,5	25,12%	2014	6995,769	16,1%	17242,54	40,57%
1992	420,131	98,1%	1048,2	40,08%	2015	7656,331	9,4%	16591,88	46,15%
1993	476,627	13,4%	1166	40,88%	2016	7297,494	-4,7%	17081,84	42,72%

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات،الحوصلة الإحصائية 1962–2011، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.ons dz

- Ministére des Finances, Direction Génerale de la prévision et des Politiques , sur le site: http://www.dgpp-mf.gov.dz

أولا– التطور الاجمالي للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(1971– 2016)

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بتزايد في حجم النفقات العامة ومعدلات نموها، غير أن نسبة الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى، وذلك حسب الظروف الاقتصادية و السياسية السائدة، و إلى السياسات التي تنتهجها الدولة، ويتمثل العامل الرئيسي و المؤثر في تلك النسبة تقلبات أسعار البترول و الأزمات التي عرفتها أسعاره، كون تمويل النفقات العامة في الجزائر يعتمد بصورة كبيرة على المداخيل المتأتية من الجباية البترولية التي تخضع لأسعار البترول المتسمة بعدم الاستقرار والشكل (3–4) يوضح التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة (1971– 2016).



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول (3– 6)

- يلاحظ من الشكل رقم(3– 4) المنحى التصاعدي للإنفاق العام الاجمالي خلال فترة الدراسة حيث انتقل من 6.941 مليار دينار جزائري سنة 1971 إلى 7297.494 مليار دينار جزائري سنة

2016، وسنعتمد في تحليلنا لهذا التطور إلى تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل أساسية تعطي الفترة وهذه المراحل هي:

1- المرحلة الأولى (1971- 1989) ويطلق عليها مرحلة التخطيط

2- المرحلة الثانية (1990- 1999) ويطلق عليها مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

3- المرحلة الثالثة (2000- 2016) ويطلق عليها مرحلة الانعاش الاقتصادي.

1: تطور الإنفاق العام خلال مرحلة التخطيط (1719-1989)

تبنت الجزائر خلال هذه الفترة الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادي المعتمد على التخطيط بمعنى الاقتصاد الموجه، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه الارتفاع مستمر في حصيلة الانفاق العام خلال الفترة ، إذ انتقلت قيمته من 6.941 مليار دينار جزائري سنة 1971 إلى 124.5 مليار دينار جزائري عام 1989، محققا بذلك معدل نمو سنوي متوسط خلال الفترة (1971-1989) قدر بـ % 18، وهذا ما تؤكده نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB) التي تمثل مؤشرا حقيقيا لقياس مدى تطور النفقات العامة، حيث شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال فترة 1971- 1989، إذ انتقلت من 27.8 % سنة 1981 إلى 34.25 % سنة 1989، بالرغم من الزيادة السنوية التي عرفتها النفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة إلا أن نسبة نموها عرفت تراجعا بدءا من عام 1983 حين قدرت نسبة الزيادة 17.1 % بعدها كانت 31 % سنة 1981، وبدأت في الانخفاض حتى وصلت 2 % عام 1986، وهي السنة التي عرفتها أسعار البترول أزمة حادة تمثلت في انخفاض أسعار البترول التي بلغت في تلك السنة 13 دولار للبرميل و التي أبانت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتحويل الاقتصاد، مما دفع الجزائر إلى اللجوء إلى المديونية الخارجية، الشيء الذي حتم على الجزائر تغيير نهجها الاقتصادي و التوجه

إلى اقتصاد السوق، من خلال مرحلة انتقالية يتم القيام فيها بعدة اصلاحات في كافة الميادين استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق.

2- تطور الانفاق العام خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق: عقب انهيار أسعار البترول سنة 1986، دخل الاقتصاد الجزائري في أزمة خانقة، تمثلت في اختلال توازناته الداخلية و الخارجية، الأمر الذي أدى به إلى إبرام اتفاقيات التثبيت و التعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، التي فرضت عدة اجراءات وتعديلات على الحكومة الجزائرية، أهمها ضرورة التخلي التدريجي للدولة عن التدخل في الاقتصاد، خاصة ما يتعلق بموضوع دعم الأسعار، وخوصصة وتطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية، ولكن رغم هذا واصلت الدولة القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 136.5 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 961.682 مليار دينار جزائري سنة 1999، بالرغم من تسجيلها نسبة نمو سالبة سنة 1996 حيث قدرت بـ (4.6 %)، كما أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت في بداية المرحلة انخفاض قدر سنة 1990 بـ 24.56 % لترتفع سنة 1992 و 1993 بحيث وصلت إلى حدود 40 % من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، نتيجة عوامل عدة، في مقدمتها تزايد نسبة الانفاق على الرواتب و الأجور و إلى تسديد المديونية العمومية[1]، لتعاود الانخفاض بدءا من سنة 1994 أين سجلت نسبة 37.97 لتصل سنة 1999 إلى حدود 29 %، وهذا راجع إلى الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

1-وليد عبد الحميد (2010)، مرجع سبق ذكره، ص 256.

3- تطور الإنفاق العام خلال مرحلة الانعاش الاقتصادي (2000-2014) .

تميزت هذه الفترة قيام الجزائر ثلاثة برامج تنموية مستغلة الوفرة المالية الناتجة عن تحسن أسعار البترول منذ بداية الألفية الحالية وهذه البرامج هي[1]:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009)
- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

حيث لوحظ أيضا أن نسبة النفقات العامة إلى اجمالي الناتج المحلي عرفت خلال مرحلة الانعاش الاقتصادي تزايدا ملحوظا، حيث انتقلت من 28.7 % سنة 2000 إلى 40.17 % سنة 2014، كما سجلت سنة 2012 أكبر نسبة لها خلال فترة الدراسة حيث قدرت بـ 43.55 % ومن خلال هذا التحليل يتضح أن سياسة الانفاق العام خلال الفترة (2000-2014) كانت سياسة توسعية بسبب مستويات أسعار البترول التي كانت مرتفعة خلال الفترة.

ثانيا- تطور هيكل الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1971-2014) يعتبر تحليل هيكل النفقات العامة من خلال تقسيمها إلى نفقات تسيير ونفقات تجهيز (استثمار)، ذي أهمية بالغة لما يفرزه من مؤشرات تعبر عن توجهات السياسة الانفاقية للدولة وأهدافها.

[1] - محمد مسعي (2012)، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10/ 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 147

1- تحليل تطور نفقات التسيير خلال الفترة (1971-2016): باعتبار أن نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والمستمر لنشاط الدولة ومصالحها المختلفة، فلقد عرفت تطورا خلال فترة الدراسة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-7): تطور مساهمة نفقات التسيير في النفقات العامة/ الوحدة: مليار دج

السنة	نفقات التسيير	نسبة نمو نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير الى النفقات العامة	السنة	نفقات التسيير	نسبة نمو نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير الى النفقات العامة
1971	4,687	/	67,53%	1994	330,403	13,38%	58,34%
1972	5,365	14,47%	65,45%	1995	473,694	43,37%	62,36%
1973	6,27	16,87%	62,77%	1996	550,596	16,23%	75,99%
1974	9,406	50,02%	70,15%	1997	643,555	16,88%	76,14%
1975	13,656	45,18%	71,62%	1998	663,855	3,15%	75,81%
1976	13,17	-3,56%	65,46%	1999	774,695	16,70%	80,56%
1977	15,282	16,04%	59,99%	2000	856,193	10,52%	72,67%
1978	17,575	15,00%	58,38%	2001	963,633	12,55%	72,95%
1979	20,09	14,31%	59,94%	2002	1097,716	13,91%	70,79%
1980	26,789	33,34%	60,86%	2003	1122,761	2,28%	66,43%
1981	34,205	27,68%	59,33%	2004	1251,055	11,43%	66,13%
1982	37,996	11,08%	52,45%	2005	1245,132	-0,47%	60,68%
1983	44,391	16,83%	52,33%	2006	1437,87	15,48%	58,62%
1984	50,272	13,25%	54,88%	2007	1673,931	16,42%	53,85%
1985	54,66	8,73%	54,75%	2008	2217,775	32,49%	52,92%
1986	61,154	11,88%	60,06%	2009	2300,023	3,71%	54,16%
1987	63,761	4,26%	61,32%	2010	2659,078	15,61%	59,53%
1988	76,2	19,51%	63,66%	2011	3879,206	45,89%	66,27%
1989	80,2	5,25%	64,42%	2012	4782,634	23,29%	67,76%
1990	88,8	10,72%	65,05%	2013	4131,536	-13,61%	68,58%
1991	153,8	73,20%	72,51%	2014	4494,327	8,78%	64,24%
1992	276,131	79,54%	65,72%	2015	4617,009	2,73%	60,30%
1993	291,417	5,54%	61,14%	2016	4585,564	-0,68%	62,84%

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات،الحوصلة الإحصائية 1962-2011، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.ons dz

- **Ministére des Finances, Direction Génerale de la prévision et des Politiques , sur le site: http://www.dgpp-mf.gov.dz**

من خلال الجدول نلاحظ سيطرة نفقات التسيير على هيكل النفقات العامة خلال طول فترة الدراسة، حيث أن نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة تجاوزت 50 % في معظم سنوات الدراسة، كما وصلت سنة 1994 إلى أكبر نسبة مساهمة قدرت بـ 80%، وبالمقابل شهدت سنة 2008 أدنى نسبة لها حين سجلت 52 %، كما عرفت تزايدا ملحوظا في معظم سنوات الدراسة مع وجود تراجعا في بعض السنوات، ويعود هذا التزايد إلى اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية ولتحكم الدولة في الاقتصاد من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة المركزية منها والمحلية والتعليم والصحة والسكن....الخ، ويمكن تقسيمه تحليلنا لهذا التطور إلى ثلاثة مراحل أساسية.

أ- مرحلة التخطيط (1971- 1989): شهدت نفقات التسيير خلال هذه المرحلة نموا سنويا متزيدا قدر في متوسط الفترة بـ 17.79 %، كما تجاوزت نسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام 50 %، وقد جاء ذلك إثر التحولات الكبيرة في الاقتصاد الجزائري وخاصة ما تعلق بتحسن الوضعية المالية للدولة، بعد أن استطاعت السيطرة على مقدراتها البترولية بعد تأميم عام 1971، وارتفاع أسعار البترول بعد التصحيح السعري عام 1973، لكن الملاحظ كذلك خلال هذه الفترة أنه بالرغم من تدني أسعار البترول بدءا من عام 1982 إلا أن نفقات التسيير بقيت في تزايد حتى في سنة 1986 حين سجلت أسعار البترول سعر 13 دولار للبرميل، ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية وهذا يعود إلى حرص الدولة على القيام بوظائفها الأساسية حتى في عز الأزمات، وفي هذا الصدد قامت الحكومة بتخفيض وضغط نفقات التجهيز حيث قامت بإلغاء وتأجيل المشاريع الإستثمارية، خاصة تلك التي كانت مبرمجة في المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)، الأمر الذي أدى إلى ميل كفة

نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، إذ أن هناك التزامات على الدولة ليس من السهل تأجيلها أو عدم الوفاء بها لأسباب اجتماعية وسياسية.

ب- **مرحلة الإنتقال إلى اقتصاد السوق (1990– 1999)**: شهدت هذه الفترة استمرار تزايد نفقات التسيير وتواصل استحواذها على النصيب الأكبر من الإنفاق العام الإجمالي، حيث تراوحت بين 61 % كحد أدنى سنة 1993 و 80 % كحد أقصى سنة 1999، ويرجع هذا الارتفاع خلال هذه المرحلة بالرغم من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، إلى تزايد نسب الإنفاق على الرواتب والأجور وإلى إحداث برنامج الشبكة الاجتماعية عام 1992 الموجه إلى إعانة الفئات المحرومة بالإضافة إلى تسديد المديونية العمومية، كما ساهم في تزايد نفقات التسيير إلى إجمالي الانفاق العام تراجع نسبة نفقات التجهيز بسبب مشروطية صندوق النقد الدولي التي تقتضي تقليص دور الدولة في الاقتصاد وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

ج–مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2000– 2016)

بالرغم من تراجع نسبة مساهمةنفقات التسيير في هيكل النفقات العامة خلال هذه المرحلة، إلا أنها لازالت تشكل الجزء الأكبر، حيث تجاوزت نسبة مساهمتها خلال فترة الدراسة 50% وتراوحت بين (53% و73 %) كما عرفت حصيلتها تراجعا سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاع التحويلات الجارية خاصة بند دعم الأسعار والجماعات المحلية بالإضافة إلى الارتفاعات المعتبرة للأجور في الوظيف العمومي[1]، وسجلت نفقات التسيير انخفاضا أخر عام 2016 قدر 1% بسبب ترشيد النفقات في ظل تدهور أسعار البترول أين قدر المعدل السنوي لأسعار البترول عامي 2015 و 2016 بـ 49.5 دولار للبرميل و 40.7 دولار للبرميل على التوالي.

[1] – التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، متاح على الموقع : http://www.bank-of-algeria.dz /

2- تحليل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (1971-2016): تشكل نفقات التجهيز (الاستثمارية) أهمية بالغة في أي اقتصاد، خاصة اقتصادات الدول النامية ومنها الجزائر التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية و البنى التحتية والتي تعتبر من المقومات الأساسية ومفتاح لأي تنمية اقتصادية، وعلى هذا الأساس سعت الجزائر منذ استقلالها إلى توسيع طاقتها الإنتاجية وتنويع اقتصادها من خلال تنفيذيها لعدة استثمارات عمومية كبرى وهذا ما جسدته برامج ومخططات التنمية التي انطلقت منذ 1967 إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى الميزانية السنوية لنفقات التجهيز، حيث لوحظ خلال فترة الدراسة أن نفقات التجهيز عرفت تطورات وتذبذبات، تباعا للأزمات التي عرفتها أسعار البترول نظرا لارتباط إيرادات الميزانية بتطورات تلك الأسعار، حيث اتضح خلال الدراسة العلاقة الطردية بين أسعار البترول وحجم نفقات التجهيز، كما لوحظ أيضا أن نفقات التجهيز بالرغم تزايدها ونموها في بعض السنوات، إلا أنها لم تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي النفقات العامة حيث لم تتعدى نسبتها 50 % والجدول الموالي يوضح تطورات نفقات التجهيز.

الجدول (3– 8): تطورات نفقات التجهيز خلال الفترة(1971– 2016)

الوحدة: مليار دج

السنة	نفقات التجهيز	نسبة نمو نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز الى النفقات العامة	السنة	نفقات التجهيز	نسبة نمو نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز الى النفقات العامة
1971	2,254	/	32,47%	1994	235,926	27,38%	41,66%
1972	2,832	25,64%	34,55%	1995	285,923	21,19%	37,64%
1973	3,719	31,32%	37,23%	1996	174,013	-39,14%	24,01%
1974	4,002	7,61%	29,85%	1997	201,641	15,88%	23,86%
1975	5,412	35,23%	28,38%	1998	211,884	5,08%	24,19%
1976	6,948	28,38%	34,54%	1999	186,987	-11,75%	19,44%
1977	10,191	46,68%	40,01%	2000	321,929	72,17%	27,33%
1978	12,531	22,96%	41,62%	2001	357,395	11,02%	27,05%
1979	13,425	7,13%	40,06%	2002	452,93	26,73%	29,21%
1980	17,227	28,32%	39,14%	2003	567,414	25,28%	33,57%
1981	23,45	36,12%	40,67%	2004	640,714	12,92%	33,87%
1982	34,449	46,90%	47,55%	2005	806,905	25,94%	39,32%
1983	40,434	17,37%	47,67%	2006	1015,144	25,81%	41,38%
1984	41,326	2,21%	45,12%	2007	1434,638	41,32%	46,15%
1985	45,181	9,33%	45,25%	2008	1973,276	37,55%	47,08%
1986	40,663	-10,00%	39,94%	2009	1946,311	-1,37%	45,84%
1987	40,216	-1,10%	38,68%	2010	1807,862	-7,11%	40,47%
1988	43,5	8,17%	36,34%	2011	1974,363	9,21%	33,73%
1989	44,3	1,84%	35,58%	2012	2275,539	15,25%	32,24%
1990	47,7	7,67%	34,95%	2013	1892,595	-16,83%	31,42%
1991	58,3	22,22%	27,49%	2014	2501,442	32,17%	35,76%
1992	144	147,00%	34,28%	2015	3039,322	21,50%	39,70%
1993	185,21	28,62%	38,86%	2016	2711,93	-10,77%	37,16%

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات،الحوصلة الإحصائية 1962–2011، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.ons dz

- Ministére des Finances, Direction Génerale de la prévision et des Politiques , sur le site: http://www.dgpp-mf.gov.dz

من خلال الجدول ومسيرة الاقتصاد الجزائري يمكن تقسيم تحليل تطور نفقات التجهيز إلى ثلاثة مراحل هي:

أ- مرحلة التخطيط (1971- 1989): شهدت هذه المرحلة قيام الجزائر بأربعة مخططات للتنمية قائمة على التخطيط المركزي والتدخل المباشر للدولة، هدفت من ورائها إلى إرساء قاعدة إنتاجية صناعية من خلال إنفاق استثماري معتبر، وعرفت نفقات التجهيز خلال هذه المرحلة تزايدا ونموا سنويا عدا عامي 1986- 1987 حين انخفضت أسعار البترول إلى مستويات قياسية، قدر معدل نمو نفقات التجهيز في متوسط الفترة بـ 19 %، كما عرفت تزايدا إلى غاية بدء أسعار البترول سنة 1983 بالانخفاض، بدأت تعرف نفقات التجهيز تراجعا في تزايدها، أما فيما يخص نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة لم تتجاوز نسبتها 50 % خلال الفترة، بالرغم من التزايد الذي عرفته منذ بداية المرحلة، إلا أن تراجع أسعار البترول وانخفاض المداخيل البترولية ألزم على الجزائر تقليص انفاقها الاستثماري ، تجلى في نسبته إلى إجمالي النفقات العامة حيث قدرت تلك النسبة بـ 38.68 % عام 1987 و 35.58% عام 1989.

ب- مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق: شهدت هذه المرحلة تراجعا في نسبة نفقات التجهيز إلى النفقات العامة إلى أن وصلت أدنى نسبة لها سنة 1999 أين قدرت بـ 19.44% وهي أقل نسبة سجلت على طول فترة الدراسة (1971- 2016) ويفسر هذا الانخفاض لعام 1999 إلى الإجراءات الحذرة التي اتخذتها الحكومة بعد تقلبات سوق النفط عام 1998، وهذا بالرغم من النمو السنوي لنفقات التجهيز الذي قدر في متوسط المرحلة بـ 22.42 %، ويعود التراجع كذلك إلى مشروطية صندوق النقد الدولي بتقليص الإنفاق العام بصفة عامة والانفاق الاستثماري بصفة خاصة وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد بالإضافة إلى الأسعار المنخفضة لأسعار البترول خلال هذه المرحلة.

ج- مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2000- 2016): كان لعودة أسعار البترول منذ بداية القرن الحالي دور مهم في زيادة مداخيل الدولة المتأتية من الجباية البترولية، الشيء الذي أدى إتباع سياسة إنفاقية توسعية، حيث ازداد الانفاق العام الموجه إلى الاستثمار، و اتضحت معالم هذه السياسة في تطور مساهمة نفقات التجهيز في النفقات العامة خلال هذه المرحلة، حيث ارتفعت نسبة مساهمتها من 27% عام 2000 إلى 40% عام 2010، بسبب قيام الجزائر بتجسيد العديد من المشاريع التنموية خلال الفترة، كما عرفت نفقات التجهيز انخفاضا سجل سنة 2013 بسبب انخفاض نفقات قطاع السكن التي انخفضت بمقدار 370.5 مليار دج[1]، وانخفاض آخر سنة 2016 بنسبة 11% عن عام 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول مما ألزم على الدولة ترشيد نفقاتها.

المطلب الثاني: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة

تتكون إيرادات الميزانية العامة للدولة أساسا من الجباية بنوعيها البترولية و العادية، ونظرا لما يحتله القطاع البترولي من أهمية في الجزائر ومساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية البترولية، والتي كانت مساهمتها في ميزانية الدولة غداة الاستقلال لا تمثل سوى **نسبة ضئيلة** من مجموع الإيرادات العامة، إلا أنه و بعد تأميم المحروقات سنة 1971 بدأت مساهمتها في الميزانية العامة للدولة ترتفع سنة بعد الأخرى، بالرغم من الانخفاضات التي عرفتها تباعا لانخفاض أسعار البترول، والجدول الموالي يبين مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة:

[1] - التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، متاح على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/

الجدول رقم (3–9) : تطور مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (1971– 2016)

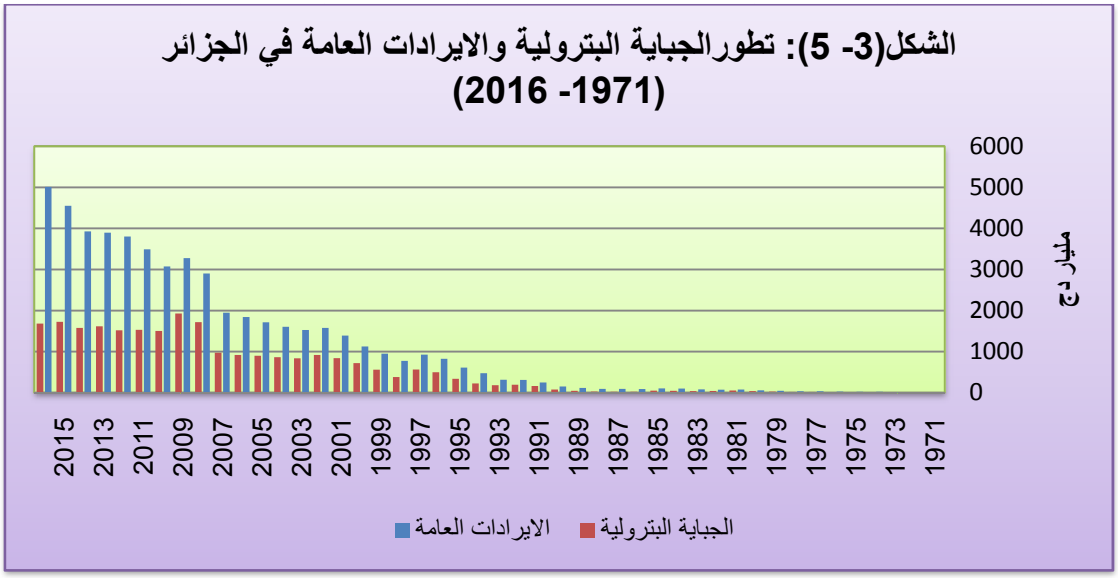
الوحدة مليار دج

السنة	الايرادات العامة	الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية إلى العامة	السنة	الايرادات العامة	الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية إلى العامة
1971	6,919	1,648	24%	**1994**	477,181	222,176	47%
1972	9,178	3,278	36%	**1995**	611,731	336,148	55%
1973	11,067	4,114	37%	**1996**	825,157	495,997	60%
1974	23,438	13,399	57%	**1997**	926,668	564,765	61%
1975	25,052	13,462	54%	**1998**	774,511	378,556	49%
1976	26,215	14,237	54%	**1999**	950,496	560,121	59%
1977	33,479	18,019	54%	**2000**	1124,924	720	64%
1978	36,782	17,365	47%	**2001**	1389,737	840,6	60%
1979	46,429	26,516	57%	**2002**	1576,684	916,4	58%
1980	59,594	37,658	63%	**2003**	1525,551	836,06	55%
1981	79,384	50,954	64%	**2004**	1606,397	862,2	54%
1982	74,246	41,458	56%	**2005**	1713,992	899	52%
1983	80,644	37,711	47%	**2006**	1841,925	916	50%
1984	101,365	43,841	43%	**2007**	1949,05	973	50%
1985	105,85	46,786	44%	**2008**	2902,448	1715,4	59%
1986	89,69	21,439	24%	**2009**	3275,362	1927	59%
1987	92,948	20,479	22%	**2010**	3074,644	1501,7	49%
1988	93,5	24,1	26%	**2011**	3489,81	1529,4	44%
1989	116,4	45,5	39%	**2012**	3804,03	1519,04	40%
1990	152,5	76,2	50%	**2013**	3895,315	1615,9	41%
1991	248,9	161,5	65%	**2014**	3927,748	1577,73	40%
1992	311,864	193,8	62%	**2015**	4552,542	1722,94	38%
1993	313,949	179,218	57%	**2016**	5011,581	1682,55	34%

المصدر: – الديوان الوطني للإحصائيات،الحوصلة الإحصائية 1962–2011، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.ons dz

– Ministére des Finances, Direction Génerale de la prévision et des Politiques , sur le site: http://www.dgpp-mf.gov.dz

الشكل(3- 5): تطورالجباية البترولية والايرادات العامة في الجزائر (2016 -1971)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول (3– 9)

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه التطور المستمر الذي عرفته الجباية البترولية منذ سنة 1972 أين قدرت قيمتها في تلك السنة بـ 3,278 مليار دج بمساهمة في الإيرادات العامة بنسبة 36%، بعد أن كانت قيمتها عام 1971 بـ 1,648 مليار دج بمساهمة في الإيرادات العامة بنسبة 24%، واستمرت في التزايد حتى عام 1982 وساعدها في ذلك ارتفاع أسعار البترول عقب الأزمتين البتروليتين الأولى والثانية، لكن مع بدء أسعار البترول في الانخفاض منذ 1983 انخفضت معه الجباية البترولية ومساهمتها في الإيرادات العامة ووصلت أدنى مساهمة لها عام 1987 بنسبة قدرت بـ 22 % متأثرة بالأزمة البترولية لعام 1986، لتعود مرة للارتفاع مع تحسن أسعار البترول بداية من عام 1990، مسجلة مساهمة في الإيرادات العامة قدرت بـ 50%، واستمرت مساهمتها خلال عقد التسعينات تتراوح مابين 65 % كحد أقصى عام 1991 و 47 % عام 1994.

ومع بداية الألفية الحالية عرفت أسعار البترول انتعاشا ووصولها إلى مستويات قياسية أدت إلى زيادة الإيرادات العامة، حيث انتقلت الإيرادات العامة من 1124.924 مليار دج عام 2000 إلى 5011.581 مليار دج عام 2016، وعند تحليلنا لتطور مصادر الإيرادات العامة لاحظنا تطور مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت هذه النسبة من 31% عام 2000 إلى 50% عام 2016

كما عرفت هذه المساهمة سنة 2014 أكبر نسبة مساهمة للجباية العادية في هيكل الإيرادات العامة حيث قدرت ب 53%، وهذا يعود إلى الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول الخام بداية من منتصف سنة 2014 الذي أثر حصيلة الجباية البترولية وكذلك إلى جهود الدولة في تنويع مصادر الإيرادات وإلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

وبالمقابل لوحظ خلال فترة الدراسة تدني مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة بالرغم من تزايد حصيلتها، حيث عرفت هذه النسبة انخفاضا ملحوظا خلال فترة الدراسة فبعد أن كانت تشكل نسبة 64% عام 2000 أصبحت 34% عام 2016 .

والسؤال المطروح هنا ما سبب انخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة بالرغم من ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة (2000-20014)؟

تكمن الإجابة على هذا السؤال في اعتماد الجزائر في تقديرها للجباية البترولية على سعر مرجعي للبترول ،كان قبل 2008 على أساس 19 دولار للبرميل وتم رفعه منذ 2008 إلى 37 دولار للبرميل، فعلى أساس السعر المرجعي تقدر الجباية البترولية التي تدرج في الميزانية العامة، لكن الملاحظ خلال فترة الدراسة لم تنخفض أسعار البترول السنوية عن السعر المرجعي وهذا يدل على أن الجباية البترولية المحصلة فعلا أكبر من الجباية المقدرة في قوانين المالية على أساس السعر المرجعي والمدرجة في الميزانية العامة،لذلك لجأت الجزائر إلى إنشاء صندوق يسمى بصندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 تتكون إيراداته بشكل كبير من فائض الجباية البترولية عن المقدر في قوانين المالية[1] .

[1] – قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2000.

وعليه فإن الجباية البترولية المحصلة فعلا في الجزائر شهدت ارتفاعا وتطورت مع تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية للبترول وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (3– 10): تطور الجباية البترولية المحصلة والمدرجة

السنة	الجباية البترولية المدرجة في الميزانية	الجباية البترولية المحصلة	سعر البترول بالدولار
2000	720	1173,237	27,26
2001	840,6	964,464	23,1
2002	916,4	942,904	24,3
2003	836,06	1284,974	28,2
2004	862,2	1485,699	36
2005	899	2267,836	50,6
2006	916	2714	61
2007	973	2711,848	69,1
2008	1715,4	4003,559	94,4
2009	1927	2327,675	61
2010	1501,7	2820,01	77,4
2011	1529,4	3829,72	107,5
2012	1519,04	4054,349	109,5
2013	1615,9	3678,131	105,9
2014	1577,73	3388,05	96,2
2015	1722,94	2275,132	49,5
2016	1682,55	1781,1	40,7

SOURCE: Ministére des Finances, Direction Génerale de la prévision et des Politiques , sur le site: http://www.dgpp-mf.gov.dz

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، صندوق النقد العربي، http://www.amf.org.ae

– تقرير الأمين العام، أعداد مختلفة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . متاح على الموقع:http://www.oapecorg.org

يتضح جليا من الجدول النمو والتزايد المستمر الذي عرفته الجباية البترولية المحصلة فعلا بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال معظم سنوات الدراسة، بمعنى وجود علاقة طردية بين الجباية البترولية المحصلة فعلا وأسعار البترول.

نخلص مما سبق أن تدني مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر بالرغم من ارتفاع أسعار البترول، يعود إلى اعتماد الجزائر على سعر مرجعي لبرميل البترول تقدر به جبايتها البترولية التي تدرج في الميزانية العامة، أما الجباية البترولية المحصلة فعلا فهي تتأثر بتقلبات أسعار البترول في السوق العالمية.

المطلب الثالث: تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول

عمدت الجزائر أثناء الوفرة المالية الناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار المحروقات، إلى تمويل التنمية الاقتصادية، من خلال تطبيق استراتيجيات تنموية في شكل برامج تنموية متعددة السنوات، مرفوقة بسياسات إصلاحية (برامج الإنعاش الاقتصادي ، برنامج دعم النمو ، برنامج توطيد النمو)، لكن انهيار الأسعار بدءا من منتصف عام 2014 أدى إلى تراجع الموارد المالية المخصصة لمواصلة تمويل التنمية الاقتصادية، مما طرح ضرورة الاعتماد على عدة خيارات و بدائل تهدف إلى تنويع مصادر التمويل، بإعادة النظر في القطاعات الأخرى (الصناعة، السياحة، الفلاحة، والخدمات)، ومن أهم البدائل التي تساهم في تمويل التنمية خارج موارد المحروقات للجزائر في الوقت الحالي نجد:

أولا– قطاع الفلاحة:

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا و مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فالقطاع الفلاحي له أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث أن أهمية القطاع الفلاحي ترتبط ارتباطا وثيقا بتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا نظرا للعلاقة الكبيرة المتشابكة و القوية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الصناعة[1] والتجارة والسياحة والنقل ....الخ، علاوة على توفيره للاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، كما يعد مؤهلا لامتصاص جزءا معتبرا من البطالة، وقد أصبحت الفلاحة في العقود الأخيرة تمثل ركيزة للتنمية ببعدها البيئي بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على التنوع الحيوي و التوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد، و يؤمن ظروف التنمية المستدامة، ورغم هذه الأهمية لا يزال قطاع الفلاحة في الجزائر بعيدا عن المستوى المطلوب، رغم ما تزخر به الجزائر من مقومات والمجهودات الكبيرة من طرف الدولة من أجل النهوض بهذا القطاع.

يتمتع قطاع الزارعة في الجزائر بالعديد من المقومات والخصائص نذكر منها:

- ✓ تنوع الخريطة التضاريسية للجزائر بسبب شساعة مساحة الجزائر المقدرة بـ 2.381.741 كم^2، والمستغل منها للزراعة لا يتجاوز 42.44 مليون هكتار^2.
- ✓ التساقط المعتبر للمياه، حيث يتراوح المعدل السنوي لتساقط المياه في الجزائر بين 95- 100 مليار م^3، بالإضافة إلى مياه السدود والأنهار والمياه الجوفية في الجنوب
- ✓ خصوبة التربة

[1] – رضا جاوحدو (2017)، النهوض بقطاع الفلاحة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14- 15 أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر.

[2] – مجدولين دهينة (2017)، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام إلى منظمة للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 210

✓ سوق كبير(الأسواق المحلية والخارجية) بالإضافة إلى تشكيلة كبيرة من المواد ذات نوعية جيدة[1].

جهود الجزائر للنهوض بالقطاع: بذلت الدولة جهودا جبارة من أجل النهوض بالقطاع من خلال العديد من القوانين والإصلاحات والبرامج التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال، فكان قانون الثورة الزراعية (1971) كأول قانون عرفته الجزائر المستقلة للإصلاح الزراعي، لكن إصلاحاته عجزت عن تحقيق الهدف المنشود هو الاكتفاء الغذائي خلال فترة السبعينات، كما عرف عقد الثمانينات العديد من الإصلاحات أهمها قانون (87-19) المتعلق بالمستثمرات الفلاحية، وتزامن هذا القانون مع الأزمة الخانقة التي عصفت بالاقتصاد الوطني بسبب انهيار أسعار البترول، لكن لوحظ رغم ذلك تدني مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي، وتواصلت الإصلاحات في القطاع خلال فترة التسعينات موازاة مع الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي عرفتها الجزائر خلال (1989- 1995)، ومع انتعاش أسعار البترول مع مطلع الألفية الجديدة سطرت الحكومة العديد من البرامج بهدف النهوض بالقطاع تمثلت في:

- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 (PAND): هو عبارة عن استراتيجية لإنعاش التنمية الزراعية، وتم اعتماد هذا المخطط كمسعى لتجديد وتأهيل القطاع الفلاحي بإيجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج والإنتاجية وتوفير كامل متطلبات المنافسة العالمية[2]، ولتلبية على الأقل الاحتياجات الغذائية الوطنية المتزايدة، وقدر المبلغ النهائي للبرنامج بمبلغ 1216 مليار دينار، و استفاد القطاع الفلاحي من مبلغ قدر 55.89 مليار دج من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[3].

[1] - رضا جاوحدو (2017)، مرجع سبق ذكره.

[2] - عبد الرزاق بوعزير ، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري ،دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2004-2005، ص 49

[3] مجدولين دهينة (2017)، مرجع سبق ذكره، ص 229

– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2004–2008 (PANDRA): يهدف هذا المخطط لتهيئة برنامج يتضمن تكييف أنظمة الإنتاج وتكييف الإنتاج الفلاحي وتحسين الإنتاج والإنتاجية الفلاحية، بالإضافة إلى المحافظة على الثروة النباتية، و استصلاح الأراضي، التشجير، مكافحة التصحر من خلال برامج تنمية فلاحة الجنوب والمناطق الجبلية[1]، واستفاد هذا المخطط من برنامج تكميلي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) حيث خصصت له موارد مالية هائلة حيث وصلت إلى 4202 مليار دينار، إضافة إلى إنشاء برنامج الهضاب العليا بقيمة 432 مليار دينار و برنامج الجنوب بقيمة قدرت ب 868 مليار دينار التي بدورها خصص لها حساب تخصيص خاص بها لتسييرها حيث خصص مبلغ 300 مليار دينار لتنفيذ مخطط (PANDRA).

– برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009– 2014: حيث تمت المصادقة على قانون التجديد الفلاحي والريفي (16/08) في 3 أوت 2008، الذي سطر محاور التنمية المستديمة للفلاحة و الريف، وحرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية[2]، كما استفاد القطاع من غلاف مالي ضمن البرنامج الخماسي(2010- 2014) قدر بـ 1000 مليار دينار بهدف زيادة نسبة النمو السنوية بشكل مستقر و مستمر لهذا القطاع الاستراتيجي.

[1] – بارد عبد القادر (2017)، سياسات ومخططات الاصلاح الاقتصادي في قطاعي السياحة والزراعة كاستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14- 15 أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر.

[2] – بارد عبد القادر (2017)، مرجع سبق ذكره

لكن رغم هذه الجهود المبذولة نجد أن هذا القطاع عجز عن تحقيق احتياجات الأفراد الغذائية[1] وهو ما يترجم مساهمته المتدنية في الناتج المحلي الإجمالي التي قدرت عام 2015 بـ 12.2%[2].

ثانيا: قطاع السياحة:

شهدت العقود القليلة الماضية اهتماما متزايدا للقطاع السياحي على المستوى العالمي، حيث أصبح ينظر إليه كأحد أسرع واهم القطاعات الاقتصادية نموًا في العالم، فوفقًا لمنظمة السياحة العالمية، توسع عدد السياح الدوليين الوافدين بمعدل سنوي قدره % 6.2 وتزايد من 25 مليون، إلى 980 مليون سائح، من عام 1950إلى عام 2011 ، كما يعد حاليا من أهم المصادر التي تدر إيرادات مالية كبيرة خاصة من العملة الصعبة، إلا أن الجزائر بالرغم من تمتعها بالكثير من المقومات السياحية (المناطق السياحية الخلابة، الحمامات المعدنية، سياحة الشاطئ، السياحة الصحراوية ، المناطق الاثرية...) التي تمكنها من منافسة العديد من البلدان، والمجهود الكبير الذي بذل في الفترة الأولى من عمر استقلالها لإعطاء القطاع السياح بمكانته الذي يستحقها، إلا أن السياحة بقيت من القطاعات الثانوية التي لم تنل حظها من الرعاية والدعم، خاصة في ظل ما يتعرض له الاقتصاد الجزائري من هزات ناتجة عن تغيرات أسعار البترول في الأسواق الخارجية، لذلك يعد تحقيق تنمية سياحية في الجزائر ضرورة حتمية وليس مجرد خيار يمكن الاستغناء عنه وهذا لمواجهة آثار تغيرات أسعار البترول .

وللسياحة أهمية من عدة جوانب أهمها:

- **الأهمية الاقتصادية:** حيث تساهم السياحة في خلق مناصب عمل مباشرة في القطاع ، وأخرى غير مباشرة لارتباطها بقطاعات اقتصادية أخرى، كما تساهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية من خلال جذب الاستثمارات

[1] – Djenane Abdelmajid, reformes économiques et agriculture en Algerie,thése pour le doctorat en science économiques, université Sétif, 1997.p 250

[2] – التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015.

الأجنبية الخاصة بقطاع السياحة، وكذا الانفاق اليومي للسياح مقابل الخدمات السياحية ، إضافة إلى الانفاق على الطلب على السلع الإنتاجية و الخدماتية لقطاعات اقتصادية أخرى ، مع النقد الأجنبي المتوفر مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد و فروق تحويل العملة و الخدمات البنكية.

-الأهمية الاجتماعية و الثقافية والسياسية: إضافة لمساهمة السياحة في الحد من ظاهرة البطالة و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، فهي أداة للتواصل الفكري و تبادل الثقافات والتقاليد بين الشعوب ، حيث تعتبر أداة للتبادل المعرفي و توطيد العلاقات و تقريب المسافات الثقافية بينهم[1]،كما تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول و تساهم في حل العديد من المشكلات السياسية داخلها.

والجزائر كغيرها من الدول حاولت منذ الاستقلال النهوض بهذا القطاع فاتخذت مجموعة من الإجراءات القانونية والمؤسساتية بغية تحقيق تنمية سياحية تدر دخلا على الاقتصاد الوطني تمثلت في الآتي:

–إجراءات مؤسساتية :قامت الجزائر بإنشاء العديد من الهياكل الإدارية لتنمية قطاع السياحة وأهمها إنشاء وزارة السياحة والصناعات التقليدية التي تأسست بموجب المرسوم رقم 63 -474 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، وحددت بموجبه المهام الموكلة إليه، كما تم إنشاء الديوان الوطني للسياحة بموجب المرسوم 214-88 المؤرخ في 31أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 402-92 بتاريخ 31 أكتوبر 1992 وهدف إنشاؤه إلى إعداد برامج الترقية السياحية والسهر على تنفيذها، ثم بعدها تم إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحية التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70 -98 المؤرخ في 21 فيفري 1998 ، بالإضافة إلى المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-98 المؤرخ في 10 مارس من نفس السنة، وبعد ذلك وفي عام 1994 تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 39 -94 المؤرخ في 25 فيفري يقضي بإنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية.

[1]- فؤاد عبد المنعم البكري (2004)، التنمية السياحية في مصر و الوطن العربي: الاستراتيجيات – الاهداف- الاولويات ، ط1، عالم الكتب ، مصر، ص55.

وتداركا للتأخر المسجل في القطاع السياحي، ووجود تقلبات مفاجئة في أسعار النفط في الأسواق الخارجية، عمدت الجهات الوصية على وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية 2025SDAT يعين ويوزع المناطق السياحية عبر الوطن ويحدد نوع النشاط السياحي فيها، حيث يعتبر هذا المخطط الإطار المرجعي للتنمية السياحية في الجزائر، هذا المخطط يبين إرادة السلطات العمومية ونظرتها للتنمية السياحية قصد جعل الجزائر بلدا مستقبلا للسياح، حيث يوضح كيف تضمن الدولة التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والاستدامة البيئية على مستوى البلد بأكمله .

-إجراءات قانونية :أصدر المشرع الجزائري مجموعة من القوانين أبرزها قانون التنمية المستدامة للسياحة رقم 01 -03الصادر في 17 فيفري 2003 ، والذي كان يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل تطوير قطاع السياحة، أما القانون الأخر فيتعلق باستغلال الشواطئ رقم 02-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة لاستعمال واستغلال السياح للشواطئ، وهدفه تثمين وحماية الشواطئ والاستفادة منها، ثم بعد ذلك صدر قانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري من نفس السنة والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، وبعدها صدر قانون تطوير الاستثمار المعدل والمتمم بالأمر رقم 08-06 المؤرخ في 15/07/2006، بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان من سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011 .

وبالرغم من مساهمة السياحة في السنوات القليلة الماضية على مستوى الناتج المحلي أو على مستوى خلق مناصب عمل، إلا أن هناك العديد من التحديات والعوائق التي تواجه عملية تحقيق التنمية السياحية ومن ثم المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

[1] -بن لحبيب بشير (2017)، الاستثمار في قطاع السياحة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14- 15 أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر.

– عدم وجود إستراتيجية واضحة بسبب عدم وجود رغبة سياسية فعلية في جعل القطاع قطاعا إستراتيجيا وليس ثانويا، و التغيير المستمر في الخطط والسياسات المتبعة في إنعاش هذا القطاع

– الوضع الأمني في الجزائر الذي تدهور مع بداية تسعينيات القرن الماضي، إلا أن ذلك لا يعتبر مصدرا وحيدا لهذه المشكلات، حيث لا يزال القطاع يتخبط في العديد من المشكلات، على الرغم من تحسن الأوضاع الأمنية على الأقل مع بداية القرن الحالي.

– ضعف شبكات المواصلات والاتصالات، بالإضافة إلى غياب ثقافة سياحية عن المجتمع الجزائري، والتي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في تسويق المنتجات السياحية .

– عجز في طاقات الاستقبال، هياكل إيواء متآكلة وبأسعار مرتفعة نسبيا بالنسبة للسكان المحليين.

–مشكلة العقار السياحي، وكثرة الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية والفساد، بالإضافة إلى ضعف الحوافز الموجه أساسا للاستثمارات السياحية وإشكالية التمويل السياحي.

– ضعف التأهيل البشري في القطاع و نقص الاحترافية في مجال السياحة

–إهمال المعالم الأثرية و السياحية ونقص العناية بها.

و لتطوير قطاع السياحة بالجزائر والارتقاء بقدراته التنافسية يجب على الهيئات الوصية على قطاع السياحة تنفيذ مشاريع لتطوير قطاع السياحة، وتطبيق إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة لتأهيل القطاع من خلال استغلال الإمكانيات السياحية الضخمة والمتنوعة، والتصدي في الوقت نفسه للمنافسة وأدواتها الاقتصادية والتقنية القادمة نتيجة للعولمة، مما يتطلب توجيه السياسات الحكومية لتحسين بيئة الاستثمار السياحي، وتنمية الموارد البشرية السياحية، وفتح المجال للقطاع الخاص[1] حيث أن صناعة السياحة تقع على عاتقه أكثر من القطاع

[1] – عنترة بن مرزوق (2017)، واقع التنمية السياحية في الجزائر في ظل تحديات الراهن الاقتصادي، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14– 15 أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر.

الحكومي خاصة تهيأة الظروف المطلوبة لجذب السياح وتجويد نوعية المنشآت والخدمات إلى جانب تطوير الكفاءات العاملة في قطاع السياحة وتحسين مهاراتهم.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ❖ شهد قطاع المحروقات في الجزائر عدة إصلاحات منذ الاستقلال بدءا من تأسيس شركة سوناطراك عام 1963 وتأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 بالإضافة إلى سن مجموعة من القوانين المنظمة للقطاع كان آخرها قانون 13- 1.
- ❖ تمتلك الجزائر إمكانات بترولية معتبرة، لكن مع ذلك شهد إنتاج البترول في السنوات الأخيرة انخفاضا بسبب ضعف عدد الآبار البترولية المستكشفة وضعف مردودية الآبار القديمة بالإضافة إلى تذبذب الأسعار وما يصاحبه من تخوف المستثمرين.
- ❖ يستحوذ قطاع المحروقات على النصيب الأكبر في تركيبة الناتج المحلي الداخلي بالرغم من تراجع نسبة مساهمته ابتدءا من 2014، بالمقابل نجد أن تدني مساهمة بقية القطاعات الرئيسية المتمثلة في القطاع الفلاحي والقطاعي الصناعي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي وهذا دليل على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من المرض الهولندي.
- ❖ كما أدت النفقات العامة دورا مهما في تنفيذ البرامج التنموية المبرمجة منذ الاستقلال التي انتهجتها الجزائر سواء في خضم النظام الاشتراكي أو في إطار الانتقال من اقتصاد السوق أو خلال مرحلة الإنعاش الاقتصادي التي بدأت مع حلول الألفية الجديدة.
- ❖ تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة، بتزايد في حجم النفقات العامة ومعدلات نموها، غير أن نسبة الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى، ويتمثل العامل الرئيسي في تلك النسبة تقلبات أسعار البترول و الأزمات التي عرفتها أسعاره، كون تمويل النفقات العامة في الجزائر يعتمد بصورة كبيرة على المداخيل المتأتية من الجباية البترولية التي تخضع لأسعار البترول المتسمة بعدم الاستقرار.

- ❖ تم التوصل إلى أن الجباية البترولية المحصلة فعلا أكبر من الجباية المقدرة في قوانين المالية على أساس السعر المرجعي والمدرجة في الميزانية العامة، لذلك لجأت الجزائر إلى إنشاء صندوق يسمى بصندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 تتكون إيراداته بشكل كبير من فائض الجباية البترولية عن المقدر في قوانين المالية.
- ❖ توصلت الدراسة إلى ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري حتى لا يتعرض لتأثيرات تغيرات أسعار البترول وذلك بالاهتمام والنهوض بقطاعي الفلاحة والسياحة.

الفصل الرابع

أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر– دراسة قياسية –

نظرا لأهمية الدراسة القياسية في تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وتقدير معالمها في ضوء البيانات الإحصائية الواقعية، وتحويل تلك العلاقة المجردة التي تستنبطها النظريات الاقتصادية إلى علاقة واقعية تقديرية قائمة على القياس والتحليل واختبار العلاقة وبناء النماذج.

وانطلاقا من هذه الأهمية للدراسات القياسية في علم الاقتصاد، خصصنا هذا الفصل للدراسة القياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1971- 2016) وذلك بالبدء أولا بعرض نظري حول النمذجة القياسية(السلاسل الزمنية،التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ)، ثم التعرف على خصائص متغيرات الدراسة المتمثلة في أسعار البترول والإنفاق العام الإجمالي وبشقيه نفقات التسيير ونفقات التجهيز، من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، ثم تقدير دوال الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، والمتمثلة في دالة الإنفاق العام الإجمالي ودالة نفقات التسيير ودالة نفقات التجهيز، ويلي بعد ذلك التحليل القياسي لأثر تغيرات أسعار البترول على الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، وذلك بإجراء تحليل كمي للإنفاق العام ودراسة مختلف النماذج، ثم تحليل نتائج التقدير لمختلف النماذج بإستعمال منهجية الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL ببرمجية Eviews10، وهذا من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول:عرض نظري حول النمذجة القياسية

المبحث الثاني: تعريف ودراسة استقرارية متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: تقدير نماذج الدراسة وتحليل النتائج

المبحث الأول: عرض نظري حول النمذجة القياسية.

خصص هذا المبحث لعرض نظري حول السلاسل الزمنية واختبارات استقراريتها، واختبارات التكامل المشترك المستخدمة في النماذج القياسية، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: دراسة السلاسل الزمنية واستقراريتها

تعد السلاسل الزمنية من أهم أساليب الاستدلال حول المستقبل، بناءا على أحداث الماضي والحاضر فهي عبارة عن مجموعة من القياسات- المشاهدات الكمية- المأخوذة عن متغير واحد أو مجموعة من المتغيرات مرتبة وفقا لزمن حدوثها.

إن السلاسل الزمنية تبين التغير الذي يحدث في قيم متغير ما بدلالة الزمن، سواء كان هذا التغير منتظما أو غير منتظم، فعندما تظهر البيانات الخاصة بمتغير عن فترات ماضية اتجاها معينا أو طابعا خاصا، فمن المتوقع أن يستمر هذا الانتظام في المستقبل، وتستمر السلسلة في نفس الاتجاه، مما يشكل أساسا معقولا للتنبؤ، وفي نفس الوقت يشكل السبب الرئيسي لدراسة السلاسل الزمنية.

1- مبادئ عامة عن السلسلة الزمنية: يمكن تعريف السلسلة الزمنية على أنها عدد من المشاهدات الإحصائية تصف ظاهرة معينة مع مرور الزمن أو مجموعة من المشاهدات التي أخذت على فترات زمنية متلاحقة ومتساوية[1].

1-1- **مركبات السلسلة الزمنية:** تتكون السلسلة الزمنية من عناصر جوهرية تفيد في تحديد سلوكها في الماضي وفي المستقبل وتتمثل في: مركبة الاتجاه العام(T_t)، المركبة الفصلية(S_t)، المركبة الدورية (C_t) والمركبة العشوائية(ε_t).

وانطلاقا من هذه المركبات، فإنه يمكننا أن نميز الأشكال التالية للسلسلة الزمنية:

[1]- أحمد عبد السميع طبية (2007)، مبادئ الاحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، عمان، ص 173

الشكل التجميعي Additif: $x_t = T_t + S_t + C_t + \varepsilon_t$

الشكل الجدائي Multiplicatif: $x_t = T_t * S_t * C_t * \varepsilon_t$

الشكل الجدائي المختلط: $x_t = T_t * C_t + C_t * \varepsilon_t$

ويتم تحديد شكل السلسلة باستعمال اختبار *Bays–Ballot*، وذلك انطلاقا من قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سنة، نقوم بإيجاد العلاقة بين الوسط الحسابي والانحراف المعياري، ولتبسيط هذا الاختبار نقوم بتقدير معلمات المعادلة $\delta_i = \beta_0 + \beta_1 \bar{x} + \varepsilon$ بطريقة Ols.

فإذا كان المعامل β_1 معنويا غير مختلف عن الصفر $(\beta_1 = 0)$، نقبل فرضية الشكل التجميعي.

وإذا كان المعامل β_1 معنويا مختلف عن الصفر $(\beta_1 \neq 0)$، نقبل فرضية الشكل الجدائي.

1-2- الكشف عن مركبات السلسلة الزمنية: يتم الكشف عن مركبات السلسلة الزمنية بطريقتين، سواء عن طريق الاختبارات الإحصائية أو عن طريق الاختبارات البيانية. وفيما يلي نعرض الاختبارات المستعملة للكشف عن مركبات السلسلة الزمنية:

ا- **الكشف عن مركبة الاتجاه العام(*)**: للكشف عن مركبة الاتجاه العام نستعمل اختبار الفروقات من خلال حساب الفروقات من الدرجة الأولى، أي حساب $\Delta x_t = x_t - x_{t-1}$، ثم حساب S الذي يمثل عدد الفروقات الموجبة، ويخضع للتوزيع الطبيعي إذا كان عدد المشاهدات أكبر من 12 مشاهدة.

$S \to N(E(S).V(S))$، حيث: $V(S) = \frac{n+1}{2}$ و $E(S) = \frac{n-1}{2}$ و n: عدد المشاهدات.

(*)- كما توجد اختبارات أخرى منها: اختبار دانيال، اختبار الترتيب، الاختبار البياني.

- شكل الاختبار:

H_0 : السلسلة عشوائية (لا يوجد اتجاه عام)

H_1 : يوجد اتجاه عام.

- مبدأ الاختبار: بعد إيجاد $E(S)$ و $V(S)$ نقوم بحساب Z ، حيث: $Z = \frac{S - E(S)}{\sqrt{V(S)}}$

- قرار الاختبار:- نرفض H_0 إذا كان $Z > 1.96$ ، أي يوجد اتجاه عام في السلسلة.

- نرفض H_1 إذا كان $Z < 1.96$ ، أي لا يوجد اتجاه عام في السلسلة.

ب- الكشف عن المركبات الفصلية[(**)]: للكشف عن هذه المركبة نستعمل اختبار فيشر الذي يعتمد على نقطتين هما:

- دورية السلسلة الزمنية x_t ، حيث $P = 4$ أو $P = 12$ حسب طبيعة المشاهدات.
- غياب مركبة الاتجاه العام و اقتصادها إن وجدت.

نقوم بحساب مجموع المربعات بالعلاقة التالية: $S_T = \sum_{i=1}^{n} \sum_{j=1}^{P} (x_{ij} - x_{..})^2$

حيث: n :عدد السنوات، P :عدد المشاهدات خلال السنة (فصلية:4، شهرية:12).

x_{ij} : قيمة السلسلة في السنة i والفترة j .

$x_{..}$: الوسط الحسابي لكل المشاهدات، ويساوي $\frac{1}{nP} \sum_{i=1}^{n} \sum_{j=1}^{P} x_{ij}$.

فإنه يمكننا أن نستنتج العلاقة التالية:

(**)- كما توجد اختبارات أخرى منها: اختبار دالة الارتباط، Kunscol-Wollis، الاختبار البياني.

$$S_T = \sum_i \sum_j (x_{ij} - x_{i.} + x_{i.} - x_{.j} + x_{.j} + x_{..} - x_{..} - x_{..})^2$$
$$= \sum_i \sum_j \left[(x_{i.} - x_{..}) + (x_{.j} - x_{..}) + (x_{ij} - x_{i.} - x_{.j} + x_{..})\right]^2$$
$$= P\sum_i (x_{i.} - x_{..})^2 + n\sum_j (x_{.j} - x_{..})^2 + \sum_i \sum_j (x_{ij} - x_{i.} - x_{.j} + x_{..})^2$$

حيث: $x_{i.} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} x_{ij}$ و $x_{.j} = \frac{1}{P}\sum_{j=1}^{P} x_{ij}$.

ومنه فمجموع المربعات الكلي يصبح كما يلي : $S_T = S_A + S_P + S_R$.

حيث: S_A : مجموع المربعات حسب السنة، S_P : مجموع المربعات حسب الفترة.

S_R : مجموع مربعات البواقي.

- شكل الاختبار:

H_0 : لا توجد المركبة الفصلية.

H_1 : توجد المركبة الفصلية.

- مبدأ الاختبار: نقوم بحساب F_C التي تعطى بالعلاقة التالية: $F_C = \frac{V_P}{V_R}$.
- قرار الاختبار :

- نفرض H_0 إذا كانت $F_C > F_{\langle (P-1),(P-1)(n-1)\rangle}$ ، أي توجد المركبة الفصلية

- نرفض H_1 إذا كانت $F_C \leq F_{\langle (P-1),(P-1)(n-1)\rangle}$ ، أي لا توجد المركبة الفصلية.

2- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية.

تعتبر المتغيرات الاقتصادية سلاسل زمنية غير مستقرة، كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، وبالتالي يصعب نمذجة تلك السلاسل الزمنية، لذلك لابد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة.

2-1_ تعريف وخصائص: نقول أن سلسلة زمنية معينة مستقرة إذا كان لها وسط حسابي ثابت، وتباين ليس له علاقة بالزمن[1]، ومنه يمكن أن نستنتج أن السلسلة الزمنية المستقرة تتميز بـ:

- ثبات الوسط الحسابي لقيم السلسلة عبر الزمن: $i/\ E(x_t)=\mu\ ،\ \forall t\in Z$
- التباين منته وثابت عبر الزمن: $ii/V(x_t)=\delta_x^2<+\infty\ ،\ \ \forall t\in Z$

التباين بين قيمتين لنفس السلسلة مستقل عن الزمن: $iii/Cov(x_t.x_{t\pm h})=\gamma_x(h)\ ،\ \ .\forall t.h\in Z$

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مستقرة إذا كانت نتيجة لنموذج مستقر، هذا ما يستلزم أن السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام ولا على المركبة الفصلية، ولا على أي عامل يتأثر بتغير الزمن.

2-2- اختبارات الاستقرارية: لدراسة استقرارية السلسلة الزمنية نستعمل اختبارات الجذور الأحادية لـ:DICKY- FULLER[(*)] التي لا تعمل على الكشف عن مركبة الاتجاه العام فقط، بل تعمل على تحديد الطرق المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات هناك نموذجان يمثلان عدم الاستقرارية هما[2]:

- نموذج" Trend-Stationnary"TS: هو نموذج غير مستقر، يأخذ الشكل التالي:

$$.\ x_t=f_t+\varepsilon_t$$

[1]- مولود حشمان، (2002) نماذج وتقنيات التنبؤ قصير المدى، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ص115.

[(*)]- كما توجد اختبارات أخرى منها: تحليل دالة الارتباط الذاتي.

[2]- محمد شيخي (2012)، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، ص ص 200- 201

حيث: f_t : دالة كثير حدود للزمن. ε_t : شوشرة بيضاء.

النموذج الأكثر انتشارا هو: $x_t = a + bt + \varepsilon_t$ ، هذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه $E(x_t)$ متعلق بالزمن، ويصبح مستقرا بطرح $\hat{a} + \hat{b}t$ من x_t ، حيث: $\hat{a}$ و $\hat{b}$ مقدرتين بطريقة المربعات الصغرى.

- نموذج"DS" Différency-Stationnary: هذا النموذج غير مستقر، ويبرز عدم الاستقرارية العشوائية، ويأخذ الشكل التالي: $x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$ ، ونميز بين:

أ- "DS" بدون مشتقة، و يأخذ الشكل التالي: $x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t$ ، نجعله مستقرا بإجراء الفروق الأولى أي:

$$(1-\beta)x_t = \varepsilon_t \Leftrightarrow x_t = x_{t-1} + \varepsilon_t .$$

حيث: β : معامل التأخير.

ب- "DS" بمشتقة، ويأخذ الشكل التالي: $x_t = x_{t-1} + B + \varepsilon_t$ ، نجعله مستقرا بإجراء الفروق الأولى؛ أي:

$$(1-\beta)x_t = B + \varepsilon_t \Leftrightarrow x_t = x_{t-1} + B + \varepsilon_t$$

حيث: β : معامل التأخير، B: ثابت حقيقي.

قبل تطبيق اختبار ديكي فولر لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة، وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي ومركبة الاتجاه العام في السلسلة، ولإيجاد درجة التأخير نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بملاحظة Correlogram السلسلة وتحديد الأعمدة (Lespics) الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي الجزئية (FPAC)؛ حيث إذا كان p=0 (أي لا يوجد أي تأخير له دلالة إحصائية) نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط، وإذا كان $P \geq 1$ (أي يوجد على الأقل تأخير له دلالة إحصائية) نستعمل اختبار ديكي فولر المطور.

ا- اختبار ديكي فولر البسيط: يسمح هذا الاختبار بتوضيح استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية، ويعتمد هذا الاختبار

على ثلاث نماذج أساسية هي:

$$[1]: x_t = \phi_1 x_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$[2]: x_t = \phi_1 x_{t-1} + c + \varepsilon_t \qquad \varepsilon_t \to N(0.\delta_\varepsilon^2) \text{ حيث:} \qquad \text{(1)...}$$

$$[3]: x_t = \phi_1 x_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

(1): نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى

(2): نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى+ ثابت

(3): نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى + ثابت + اتجاه عام

- إذا تحققت الفرضية H_0 أي $\phi_1 = 1$ في نموذج من النماذج الثلاث، فإن السلسلة غير مستقرة.

في النموذج الثالث، إذا تحققت الفرضية H_1 أي $\phi_1 < 1$، وكان الثابت معنويا مختلف عن الصفر فالنموذج يكون من النوع TS، يمكن جعله مستقرا بحساب البواقي" Les résidus"، بطرح الاتجاه العام المقدر $\hat{a} + \hat{b}t$ من x_t، حيث $\hat{a}$ و $\hat{b}$ مقدرة بطريقة المربعات الصغرى(MCO).

- مبدأ الاختبار: نقوم بتقدير المعاملات والانحرافات المعيارية بطريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج 3.2.1، هذا ما يسمح لنا بحساب $t_{\hat{\phi}_1}$ المشابهة لإحصائية ستيودنت.
- قرار الاختبار: - نرفض H_0 إذا كان $t_{\hat{\phi}_1} > t_{tab}$، أي لا يوجد جذر ، ومنه فالنموذج مستقر.

- نرفض H_1 إذا كان $t_{\hat{\phi}_1} < t_{tab}$، أي يوجد جذر أحادي، النموذج غير مستقر.

ب–اختبار ديكي فولر المطور: في النماذج الثلاثة السابقة نفترض أن ε_t شوشرة بيضاء، و بما أنه لا يوجد سبب من أجله تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض، فقد تم بناء اختبار ديكي فولر المطور.

إن اختبارات ADF تعتمد على الفرضية $|\phi_1| < 1$، و على طريقة المربعات الصغرى (MCO) كأحسن طريقة للتقدير في النماذج الثلاثة التالية:

$$[4]: \Delta x_t = \ell x_{t-1} - \sum_{j=1}^{P} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5]: \Delta x_t = \ell x_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \ldots(2)$$

$$[6]: \Delta x_t = \ell x_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

هذا الاختبار يأخذ نفس مجرى الاختبار السابق (DF)، ما عدا الجداول الإحصائية.

المطلب الثاني: التكامل المشترك

لقد ظهرت تقنية التكامل المشترك المتزامن أو " Cointégration" من طرفGranger سنة 1983 ومن طرف Engel &Granger سنة1987، وقد اعتبره الاقتصاديون مفهوما جديدا له أهمية كبيرة في مجال القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية[1]، حيث ارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرار السلاسل الزمنية، وهي عبارة عن عملية دمج مابين تقنية بوكس جينكينز والتقارب الديناميكي لنماذج تصحيح الخطأ.

[1]R-Bourbounnais ,Econométrie, 6éme édition, DUNOD, Paris2005, P277.

إن وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الأحادي للتحقق من استقرار السلاسل الأحادية؛ وبالتالي التأكد من وجود تكامل مشترك؛ أي التقارب بين مسارات السلاسل الزمنية.

أولا: عموميات عن التكامل المشترك

يسمح تحليل التكامل المشترك بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات، وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج ثم إزالة أثره[1].

1-خصائص رتبة التكامل:

نقول أن السلسلة x_t متكاملة من الرتبة " d " إذا ما تطلب جعلها مستقرة " d " من الفروق.

- لتكن السلسلة x_t مستقرة و السلسلة y_t متكاملة من الرتبة "1"[2].

$$\left.\begin{array}{l} x_t \to I(0) \\ y_t \to I(1) \end{array}\right\} \Rightarrow x_t + y_t \to I(1)$$

- لتكن السلسلتان x_t و y_t سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة " d ".

$$\left.\begin{array}{l} x_t \to I(d) \\ y_t \to I(d) \end{array}\right\} \Rightarrow \alpha x_t + \beta y_t \to I(d^*)$$

d^* عادة ما تكون تساوي d ، لكن في بعض الحالات نجد: $d^* \langle d$

- لتكن x_t و y_t سلسلتان مختلفتان في رتبة التكامل:

$$\left.\begin{array}{l} x_t \to I(d_1) \\ y_t \to I(d_2) \end{array}\right\} \Rightarrow \alpha x_t + \beta y_t \to I(d_2) \quad \text{حيث } d_1 \langle d_2$$

[1]Sandrine LADIC, Valérie MIGNON, Econométrie Des séries Temporelles Macroéconomique 2et FinancièresEconomica. paris 2002. p21

[2] Damodar N. Gujarati,Econométrie, Traduction de la 4éme édition américaine par Bernard Bernier, 1éme édition Paris.2004, p796.

- لتكن السلسلتان x_t و y_t، إذا كان لهما اتجاه نمو ثابت في الفترة الأولى، ثم اتجاه نمو متباعد في الفترة الثانية، فالسلسلتان ليستا في تكامل مشترك.
- إذا كان للسلسلتين x_t و y_t، اتجاه نمو ثابت على طول فترة الدراسة؛ فالسلسلتان في تكامل مشترك.

2- شروط التكامل المشترك:

نقول أن السلسلتين x_t و y_t في تكامل متزامن، إذا تحقق الشرطان التاليان:

- السلسلتان x_t و y_t لهما اتجاه عام عشوائي من نفس رتبة التكامل " d ".
- التوفيقة الخطية لهاتين السلسلتين تعطي سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين، أي إذا كان :

$$\left.\begin{matrix} x_t \to I(d) \\ y_t \to I(b) \end{matrix}\right\} \Rightarrow \alpha x_t + \beta y_t \to I(d-b)$$

حيث: $d \geq b \geq 0$.

و نكتب: $x_t, y_t \to CI(d.b)$ و $(\alpha.\beta)$ شعاع الإدماج " vecteur de Cointégration ".

3- التكامل المشترك بين k متغيرة :

إن الدراسات الحالية للاقتصاد الكلي والتي تدرس نظرية التوازن، تبين أن كل سلسلة زمنية مستقرة يمكن أن تكون نتيجة لتوفيقة بين عدد من المتغيرات غير المستقرة، وتكون دراسة التكامل المشترك بين k متغيرة معقدة جدا، وذلك لاحتمال وجود عدة أشعة تعبر عن علاقة التكامل المشترك[1].

- **مفهوم التكامل المشترك بين k متغيرة:** ليكن نموذج قياسي يحتوي على k متغيرة مفسرة، حيث:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \cdots\cdots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

[1]- عبد القادر محمد عطية (2004)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكتبة القاهرة للنشر، مصر، ص 170

إذا كانت المتغيرات y_t و x_{it} غير مستقرة $(i=1...k)$، مثلا ذات رتبة تكامل من الدرجة الأولى، في هذه الحالة يكون هناك احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإذا وجدت توفيقة خطية مستقرة لهذه المتغيرات، فإن هذه المتغيرات في تكامل مشترك، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على النموذج يمكن حساب البواقي: $e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \cdots\cdots - \hat{\beta}_k x_{kt}$.

إذا كانت البواقي مستقرة، فإننا نقبل فرضية وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، وشعاع الإدماج يعطى بالشكل التالي: $\left[1, -\hat{\beta}_0, -\hat{\beta}_1, ..., -\hat{\beta}_k\right]$.

بصفة عامة إذا كان لدينا نموذج بمتغير تابع واحد و k متغيرة تفسيرية، أي أن هناك $k+1$ متغيرة فإنه من المحتمل وجود k شعاع إدماج مستقلة خطيا تعبر عن علاقة التكامل المشترك، وعدد أشعة الإدماج تسمى: رتبة التكامل المشترك" rang de Cointégration".

إذا كانت المتغيرات من نفس رتبة التكامل، في هذه الحالة احتمال وجود شعاع إدماج وحيد أمر ممكن؛ أما إذا كانت السلاسل مختلفة في رتبة التكامل فمن المؤكد أن شعاع التكامل ليس وحيد.

عمليا لاختبار فرضية التكامل المشترك بين المتغيرات يجب إجراء الاختبار على $k+1$ متغيرة، بعدها في حالة وجود التكامل المشترك بينها يمكننا إجراء الاختبار على مختلف التوفيقات بين هذه المتغيرات لتعيين نوع علاقة التكامل المشترك.

ثالثا: اختبار التكامل المشترك: ترتكز نظرية التكامل المشترك (المتزامن)[1]، على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة (**non-stationary**)؛ حيث يشير كل من (**Engle and Granger 1987**) إلى إمكانية توليد

[1]- بختي فريد (2005)، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر، رسالة ماجستير إقتصاد وإحصاء تطبيقي،المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، ص154.

مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة، وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي المستقر فإن السلاسل الزمنية غير المستقرة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة (**cointegrated**)، وبالتالي يمكن لنا استخدام مستوي المتغيرات في الانحدار، ولا يكون هذا الانحدار زائفاً (**spurious**)، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى الطويل.

وعند نهاية المرحلة الأولى من التقدير لأنجل وغرانجر، نقوم بالتحقق ما إذا كانت الأخطاء المقدرة للعلاقة الاحصائية مستقرة، ولإثبات فرضية التكامل المشترك وبالتالي صحة علاقة المدى الطويل، لأجل ذلك نعرض بعض اختبارات التكامل المشترك.

1- **اختبار (DF) و (AFD) لأنجل وغرانجر (Engle–Granger Test)**: يبدأ هذا الاختبار أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى كالآتي:

$$Y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 X_t + E_t \quad \text{...(3)}$$ وتسمى

بمعادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة($\hat{E}_t$) هذان الاختباران مرتبطان مباشرة باختبارات الجذور الأُحادية لديكي فولر بحيث تقوم باختبار استقرار البواقي المقدرة للعلاقة (4) المقدرة بطريقة المربعات الصغرى(**MCO**).

اختبار DF: $(\phi = \varphi - 1 \rightarrow AR(1))\ \Delta\hat{\varepsilon}_t = \phi \cdot \hat{\varepsilon}_{t-1} + u_t$

اختبارAFD: $(\phi = \varphi - 1 \rightarrow AR(P))$

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \phi \cdot \hat{\varepsilon}_{t-1} + \sum^{P} \theta_t \Delta\varepsilon_{t-1} + u_t \quad \text{...(4)}$$

حيث نقبل الفرضية : $H_0 : \phi = 0$ عندمايكون $t^* < t_\phi$ (النظرية)، ونقبل الفرضية : $H_1 : \phi < 0$ عندما يكون $t^* > t_\phi$ (النظرية).أي أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة (cointegrated).

2- اختبار التكامل المشترك بدلالة داربون واتسون CRDW (Cointegration regression Durbin-Watson).

يستخدم هذا الاختبار إحصائية داربون واتسون المحسوبة من العلاقة الستاتيكية تحت فرضية $H_0 : \varphi = 1$ عندما تكون $DW \leftarrow 0$، هذا يعني عدم وجود التكامل المشترك، لأن التذبذبات العشوائية تأخذ مسارا عشوائيا، وتقبل الفرضية H_1 فقط عندما يكون **DW** كبيرا بما فيه كفاية (**2<DW**).

3- اختبار فيليبس: نقوم بتطبيق OLS على البواقي المقدرة للعلاقة الستاتيكية لنموذج AR(1) :

$$(\phi = \varphi - 1)\ \Delta\hat{Z} = \phi \cdot \hat{Z}_{t-1} + u_t \qquad H_0 : \phi = 0$$ ونقوم باختبار فرضية

وباستعمال إحصائية التوزيع المحدود للمربعات الصغرى $Z(\hat{\phi})$:

$$Z(\hat{\phi}) = T.\hat{\phi} - \frac{0.5T^2.(\hat{\delta}_{Tl}{}^2 - \hat{S}^2)}{\sum_{t=2}^{T} \hat{Z}_{t-1}^2}$$

وتكون إحصائية ستيودنت :

$$Z(t_{\hat{\phi}}) = \hat{\phi}.\frac{\sqrt{\sum_{t=2}^{T} \hat{Z}_{t-1}^2}}{\hat{\delta}_{Tl}} - \frac{0.5T\ .(\hat{\delta}_{Tl}{}^2 - \hat{S}^2)}{\delta_{Tl}\left(\sum_{t=2}^{T} \hat{Z}_{t-1}^2\right)^{\frac{1}{2}}}$$

بحيث :

$$W_{sI} = 1 - \frac{S}{l+1} \quad ، \quad \hat{S}^2 = \frac{1}{T}.\sum_{t=2}^{T} \hat{u}_t^2 \quad ، \quad \hat{\delta}_{Tl}^2 = \hat{S}^2 + \frac{2}{T}\sum_{s=1}^{t} w_{sl}.\sum_{t=s+1}^{T} \hat{u}_t.\hat{u}_{t-s}$$

4-اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن- جسلس (Johansen-Juseliuscointgration test): يتميز هذا الاختبار عن اختبار انجل وغرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود علاقة تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، يقترح (جوهانسن- جسلس)اختبار إحصائيتين وهما: اختبار الأثر(**Trace test**) واختبار القيمة الكامنة العظمى (**Maximal eigenvalue**).

يعتمد اختبار جوهانسن على دالة المعقولية العظمى المطبقة على نموذج الانحدار التالي:

$$\Delta Y_t = u + \Pi Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{K} \Gamma_j \Delta Y_{t-j} + e_t \quad \cdots(5)$$

حيث: $e_t \to (0, \sum)$

أي أن السلاسل لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام $(\delta = 0)$ ، $\Pi..\delta = 0$ وهذه الفرضية تسمح باعتبار أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى بمعنى أنها : $Y_t \sim (1)$ أو $Y_t \sim (0)$.

اشتقاق اختبار المعقولية العظمى لفرضية وجود r $(r<n)$ شعاع التكامل المشترك ضد فرضية وجود (n) شعاع التكامل المشترك، أي عدم وجود قيود على المصفوفة (Π)، تحت هذه الفرضية والقيم المقدرة لمعاملات النموذج السابق بواسطة المعقولية العظمى يمكن الحصول عليه بواسطة المربعات الصغرى، أما تحت الفرضية الأولى أي وجود (r) شعاع التكامل المشترك فعلى المصفوفة (Π) أن تحقق العلاقة $(\Pi = \alpha \cdot \beta')$والقيم المقدرة بواسطة

المعقولية العظمى للمصفوفة $(i = 2,\ldots\ldots, K)\Gamma$ ولشعاع (u) يمكن الحصول عليها بواسطة المربعات الصغرى من جديد، في حين القيم المقدرة $(\alpha,\beta,\sum)$ نحصل عليها بواسطة المعقولية العظمى.

بصفة عامة تقدير مصفوفة التكامل المشترك يستلزم اختبار (r) شعاع القيم الذاتية الموافق لـ: (r) أكبر القيم الذاتية، والتي تستعمل لحساب إحصائية اختبار المعقولية العظمى لجوهانسن (إحصائية الأثر(trace))، كما يعتبر جوهانسن إحصائية اختبار المعقولية العظمى لفرضية وجود (r) شعاع التكامل المشترك ضد وجود (r+1) شعاع، وتسمي هذه الإحصائية بإحصائية القيم الذاتية العظمى.اختبار(r) يتم في المرحلة الأولى من خلال اختباري المعقولية العظمى، فإذا ما وضعنا H(r) فرضية وجود "r" علاقة التكامل المشترك فإننا نختبر الفرضيات التالية:

$(H_0 : r)$ * ضد $(H_1 : P)$ نختبر

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{P} \ln(1 - \hat{\lambda}_i) \quad \ldots(6)$$

انعدام الـ: (P-r) القيم الذاتية

الصغرى بالاعتماد على الإحصائية التالية:

$(H_0 : r)$ * ضد

$$\lambda_{Max}(r) = -T.\ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1}) \quad \ldots(7)$$

$(H_1 : r+1)$ ، نختبر

انعدام الـ (P-r) نختبر انعدام القيمة الذاتية λ_{r+1} بالاعتماد على الإحصائية :

5- اختبار التكامل المشترك بإستعمال منهج الحدود:

تتطلب اختبارات التكامل المشترك السالفة الذكر، أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة، كما ينتج عن تلك الإختبارات نتائج غير دقيقة في حالة إذا كان حجم المشاهدات (العينة) صغيرا، ونتيجة

لهاتين المشكلتين ظهر نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (*ARDL*)، كبديل لكونه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة[1]، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت السلاسل الزمنية:

- ❖ كلها مستقرة عند المستوى.
- ❖ أو كلها مستقرة عند الفرق الأول.
- ❖ أو بعضها مستقر في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول

وقدم اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (*ARDL*)، من قبل *Pesaran and Shin* عام 2001، بما يعرف بإختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)، كأسلوب حديث والأكثر تطورا واستخداما في تقدير نماذج الاقتصاد القياسي، ويمتاز بالعديد من الخصائص نذكر منها[2]:

- يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة صفر أو متكاملة من الدرجة واحد(1)، أو مزيج من الإثنين معا بشرط أن لا تتعدى الدرجة واحد (1).
- كما أنه في حالة إذا كان عدد المشاهدات صغير فإن نتائج تطبيقها تكون جيدة على عكس معظم اختبارات التكامل التقليدية.
- كما أن استخدام منهج (*ARDL*) يساعد على تقدير علاقات الأجل الطويل والقصير معا وفي نفس الوقت وفي معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.

[1] أمين حواس، فاطمة (2016)، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد:25، العدد: 01، الجزائر، ص 214

[2] - Emeka, N, Kelvin uko(2016), Aoutoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol 5, No 4, p 78-79.

- المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، فضلا عل أنه يساعد على حل مشكلة الإنحدار الزائف.

ولتطبيق منهجية ($ARDL$) يتطلب المرور بالمراحل الأربعة الأساسية التالية[1]:

1) اختبار استقرارية متغيرات الدراسة.
2) اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود
3) تقدير علاقات الأجل الطويل والقصير.
4) الاختبارات التشخيصية للنموذج

حيث بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، بشرط أن لا تتعدى الإستقرارية الدرجة (1)، يأتي اختبار التكامل المشترك بإستعمال اختبار الحدود، الذي يعتمد على اختبار ($Wald$)، وهذا للكشف عن العلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، وهذا وفق النموذج التالي بفرض العلاقة بين متغير تابع (Y) و متغير مستقل (X):

$$\Delta Y = \alpha_0 + \beta_1 Y_{it-1} +$$

حيث:

- تعتبر المقدرات β_1، β_2 : معاملات العلاقة طويلة الاجل
- γ، δ: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

[1] - Ahmed Zubaidi bahaarumshah and al (2009), The stability of money demand in China: Evidence from the ARDL model, Elsevier Economic systems, N33: www.elsevier.com

- وتشير Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات، بينما يمثل n، m فترات الإبطاء الزمني.
- e_{it} : يمثل حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال الفروض التالية[1]:

- فرضية العدم: (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات): $H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$
- الفرضية البديلة: (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات): $H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$

ويتم رفض أو قبول أي فرضية بمقارنة (F) المحسوبة بالقيم الجدولية (حيث يتكون الجدول من حدين: حد أدنى وحد أعلى)، ضمن الحدود الحرجة المقترحة من قبل (Pesaran et al 2001):

- في حالة كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى يتم رفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة بمعنى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
- وإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من الحد الأدنى يتم قبول فرضية العدم وبالتالي عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.
- أما إذا وقعت قيمة (F) المحسوبة بين الحد الأعلى و الأدنى تكون النتيجة غير محسومة، ولا يمكن اتخاذ القرار بوجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة

عند وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسة، والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، فإن المرحلة الثالثة تكمن في تقدير معادلة الأجل الطويل ومعادلة الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ)، الذي يضم معاملات

[1] – أمين حواس، فاطمة (2016)، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مرجع سبق ذكره، ص 215

قصيرة الأجل ومعامل سرعة التعديل ، وبخصوص فترات الإبطاء فيتم اختيارها بالإعتماد على معايير المعلوماتية[1] وأشهرها AIC و SC.

ثم نختبر جودة أداء النموذج وخلوه من المشاكل القياسية من خلال الإختبارات التشخيصية (**diagnostic Tests**) المتمثلة في:

1) **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:** من خلال اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية: **Test (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM)**

2) **مشكلة عدم تباين حد الخطأ:** من خلال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي **Heteroskedasticity Test: Breusch–Pagan–Godfrey**

3) **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: Jarque–Bera Normality**

4) **اختبار ملائمة النموذج:** من خلال اختبار **Ramsey RESET**

5) **اختبار استقرارية النموذج:** باستخدام اختبارين هما:

اختبار**CUSUM** واختبار **CUSUM of Squares**

المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنيه طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع y_t في إطار محدداته x_t.

[1] – جلولي نسيمة (2019)، منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية،يوم 2019/11/14، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر.

وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق؛ ومن ثم فقد يأخذ المتغير التابع y_t الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن (**EquilibriumError**)* . ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ، وعلى ذلك يفترض نموذج تصحيح الخطأ نوعين من العلاقات ما بين المتغيرات x_t و y_t، وهي:

أ- علاقة طويلة المدى (**Long-runrelationship**)، أي علاقة توازنية على المدى البعيد بين y_t و x_t، وتقاس العلاقة هنا بمقياس مستوى متغيرات النموذج.

ب- علاقة قصيرة المدى (**Short-runrelationship**)، وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين y_t و x_t في كل فترة زمنية (t)، وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة.

وتقدير نموذج تصحيح الخطأ يتطلب:

أولا: التحقق من مدى استقرار (**stationarity**) مستوى متغيرات النموذج، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة عن طريق اختبار جذر الوحدة.

ثانيا: التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج، ويتم ذلك من خلال اختبار التكامل المشترك (cointegration) بين هذه المتغيرات.

وإذا أخذنا الحالة: $x_t, y_t \to CI(1,1)$ و $[B,-1]$ (حيث: $B = \frac{\alpha_1}{\alpha_2}$)

* - يستخدم القياسيون مصطلح التوازن (Equilibrium) للدلالة على وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات متكاملة أو غير مستقرة، بينما عند الاقتصاديين يستخدم للدلالة على مستوى توازني تتساوى عنده القيم الفعلية والمرغوب فيها. ولذلك مفهوم التكامل المشترك؛ أو العلاقة التوازنية؛ في نماذج تصحيح الخطأ لا يتطلب بالضرورة أن يكون هذا التوازن متولد بفعل عوامل السوق أو القرارات السلوكية للأفراد.

وهو شعاع الإدماج، في هذا النوع من التعيين مجرد كون السلاسل مدمجة وغير مستقرة يخلق مشكل في التقدير والجودة الإحصائية للنموذج (R^2 معامل التحديد كبير ومعاملات النموذج ذات مدلولية)، حيث تتطلب إستقرارية السلاسل في انحدار مباشر لـ: y_t على x_t، وهذا عندما يكون: $x_t , y_t \rightarrow CI(1,1)$، حيث يكون استعمال هذا النموذج لأهداف تنبؤية غير صالح وغير مجد، لأن العلاقة المفسرة لانحدار y_t على x_t غير حقيقية وهذا لأنها علاقة بين اتجاهين ذو مركبتا الاتجاه (**Deux tendances**).

إذا نجد أن المشكل يكون في استخراج علاقة موحدة للتكامل (الاتجاه الموحد)، ومن جهة أخرى البحث عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات، والهدف من النموذج (ECM) هو أنه في نفس الوقت نموذج ساكن (statique) أي بمعنى ($B_1 \Delta x_t$) ونموذج ديناميكي ($B_2 (y_{t-1} - Bx_{t-1})$)

وهكذا يمكن كتابة العلاقة:

$$\Delta y_t = B_1 \Delta x_t + B_2 (y_{t-1} - B x_{t-1})$$

$$(8)\ldots I(0)I(0)I(0)$$

من خلال علاقة المدى الطويل، النموذج (**ECM**) يسمح بدمج تغيرات (تقلبات) في المدى القصير، المعامل β_2 (الذي يجب إن يكون سالبا) والذي يمثل معامل حد تصحيح الخطأ ويعبر عن قوة الحشد، وهذا نحو التوازن في المدى الطويل، وبمفهوم آخر β_2 هي معلمة تعديل القيم الفعلية لـ y_t باتجاه قيمها التوازنية من فترة لأخرى، وتحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة(t−1) التي يتم تصحيحه أو تعديلها في الفترة (t).

المبحث الثاني: تعريف ودراسة استقرارية متغيرات الدراسة

في هذا المبحث يتم أولا التعريف بمتغيرات الدراسة لدالة النفقات العامة ونفقات التسيير ونفقات التجهيز مع تقديم وصفي لها، وذلك في المطلب الأول ثم نقوم في المطلب الثاني بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المعبرة عن متغيرات الدراسة

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة:

بداية قمنا باستخدام بيانات سنوية في الفترة (1971- 2016) والتي تم جمعها من مصادر مختلفة لمجموعة من المتغيرات لها علاقة بدراستنا وهذا بعد اطلاعنا على مجموعة من الدراسات السابقة، ومن خلال الدراسة النظرية والتحليلية لموضوع الدراسة

وبعد إجراء العديد من المحاولات لتحديد النماذج المناسبة، توصلنا أن المتغيرات المناسبة لحالة الجزائر تتمثل في: أسعار البترول، النفقات العامة، النتاج المحلي الإجمالي، التضخم، نفقات التسيير، نفقات التجهيز.

أولا: تقديم وصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات التابعة: انطلاقا من وجود ثلاث دوال لدراستنا استلزم ثلاثة متغيرات هي:

1- **النفقات العامة:** أهم متغير تابع في الدراسة تم ترميزه بالرمز(G_t) ومقومة بالمليار دينار جزائري، تم الحصول على الإحصائيات المتعلقة بها من وزارة المالية، والديوان الوطني للإحصائيات.

2- **نفقات التسيير:** ترمز بالرمز (GF_t)، مقومة بالمليار دينار جزائري تم الحصول عليها من وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات

3- **نفقات التجهيز**: رمز لها بالرمز (GE_t) وحدتها بالمليار دينار جزائري، تم الحصول عليها من إحصائيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات

المتغيرات المستقلة: تمثلت في أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي لكل الدوال الثلاثة:

1- **أسعار البترول**: يعتبر أهم متغير مستقل في جميع نماذج الدراسة ويرمز له بالرمز (PP_t)، وهي إحصائيات بالدولار الأمريكي لسلة خامات الأوبك تم جمعها من تقارير مختلفة لتقرير الأمين العام لمنظمة الأوابك.

2- **الناتج المحلي الإجمالي**: والذي يرمز بالرمز (PIB_t) مقوم بالمليار دينار جزائري، تم الحصول على قيمه من قاعدة بيانات البنك الدولي.

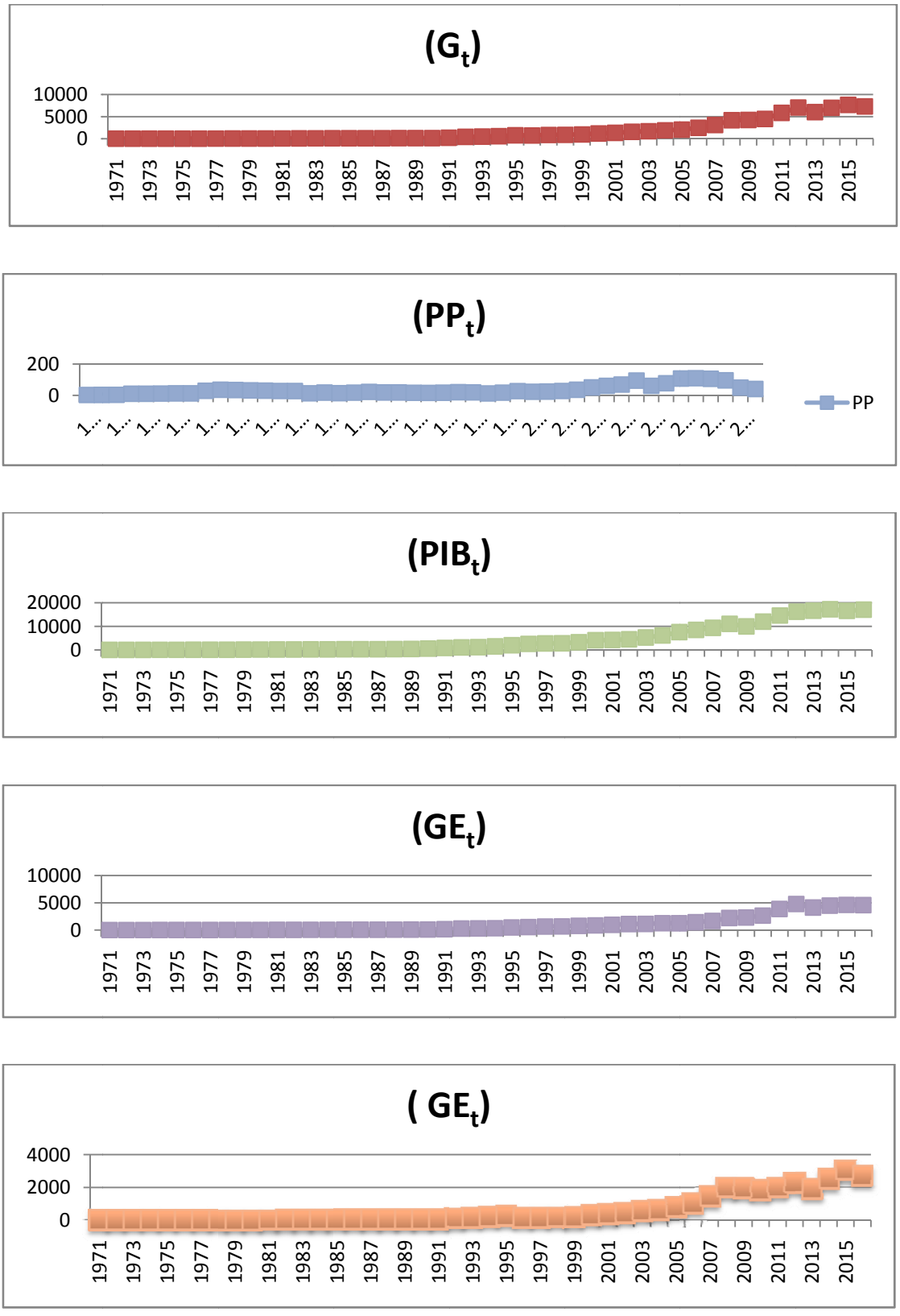
وللوقوف على المتغيرات محل الدراسة من الناحية الإحصائية، تم الاستعانة ببعض مقاييس الإحصاء الوصفي مثل: المتوسط الحسابي، أعلى قيمة، أعلى وأصغر قيمة والانحراف المعياري، وهذا من أجل إعطاء فكرة مبسطة وملخصة عن هذه المتغيرات، والجدول الموالي يوضح الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (4- 1): ملخص وصفي لمتغيرات الدراسة

Variable	Observations	Mean	Maximum	Minimum	Std. Dev.
(G_t)	46	1653.932	7656.331	6.941	2343.571
(GF_t)	46	1047.772	4782.634	4.687	1481.312
(GE_t)	46	606.1598	3039.322	2.254000	879.7565
(PIB_t)	46	4411.387	17242.54	24.94000	5711.847
(PP_t)	46	34.43174	109.5000	2.600000	29.39251

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews10

الشكل رقم (4-1): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews10

1- **تحليل سلسلة (G_t)**: تعبر هذه السلسلة عن النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1971-2016) بـ 46 مشاهدة والتي تتمثل في مجموع نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهي متغير تابع في نموذج دالة النفقات العامة ، ومن خلال الجدول (4- 1) عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا في الفترة المدروسة حيث سجلت أدنى قيمة لها 6.941 مليار دج عام 1971، وبلغت أعظم قيمة لها سنة 2015 حين سجلت قيمة 7656.331 مليار دج، في حين بلغ متوسط هذه السلسلة 1653.932 مليار دج، كما عرفت قيمها تشتتا بانحراف معياري قدر بـ 2343.571 مليار دج مما يدل على أن هناك تباين كبير وتشتت قوي بين قيم السلسلة في الفترة المدروسة، وعليه يمكن القول أن السلسلة غير مستقرة في المستوى الأصلي.

2- **تحليل سلسلة (PP_t)**: يمثل المتغير المستقل في نماذج الدراسة، ويعبر عن أسعار البترول، حيث تم الاعتماد على سعر سلة خامات الأوبك مقوم بالدولار الأمريكي، وإحصائيا هي سلسلة بـ 46 مشاهدة، سجلت أدنى قيمة لها عام 1971 قدرت بـ 2.6 دولار للبرميل، وأكبر قيمة قدرت بـ 109.5 دولار للبرميل عام 2012، وقدر متوسط أسعار البترول خلال فترة الدراسة بـ 34.43 دولار للبرميل، فيما بلغ تشتت قيمها عن متوسطها والذي سجل بانحراف معياري قدره 29.39 دولار، ومنه يمكن القول أن سلسلة أسعار البترول غير مستقرة في المستوى الأصلي.

3- **تحليل سلسلة (PIB_t)**: تمثل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (1971 -2016)، ويعتبر في نماذج الدراسة متغير مستقل، وإحصائيا هي سلسلة بـ 46 مشاهدة، وسجلت هذه السلسلة أكبر قيمة قدرت بـ 17242.54 مليار دج عام 2014 بينما عرفت سنة 1971 بقيمة 24.94 مليار دج، وقدر متوسط السلسلة لفترة الدراسة بـ 4411.387 مليار دج، كما عرفت قيمها تشتتا وتباينا

واضحا عن متوسطها بانحراف قدر بـ 5711.847 مليار دج، وهي قيمة توضح عدم استقرار السلسلة في مستواها الأصلي.

4- **تحليل سلسلة (GF_t)**: تمثل نفقات التسيير في الجزائر مقومة بالمليار دج، وتعتبر متغير تابع في نموذج دالة نفقات التسيير، وتم الحصول على 46 مشاهدة لقيم هذه السلسلة بأدنى قيمة 4.687 مليار دج عام 1971 وقيمة عظمى 4782.634 مليار دج عام 2012 وبمتوسط للفترة قدر بـ 1047.772 مليار دج، كما شهدت قيمها تشتتا واضحا حيث سجلت السلسلة انحرافا معياريا قدر بـ 1481.312 مما يوحي مبدئيا بعدم سكون السلسلة في مستواها الأصلي.

5- **تحليل سلسلة (GE_t)**: تعبر عن نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1971- 2016) مقومة بالمليار دج، وتعتبر كمتغير تابع في نموذج دالة نفقات التجهيز، وتم الحصول لها على 46 مشاهدة، وشهدت تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من أدنى قيمة لها 2.254 مليار دج عام إلى أكبر قيمة لها 3039.322 عام 2015، وقدر متوسط الفترة للسلسلة بـ 606.1598 مليار دج، كما شهدت قيم السلسلة تبانا عن متوسطها حيث سجل الانحراف المعياري ما قيمته 879.7565 مليار دج، وعليه يمكن القول بأن سلسلة نفقات التجهيز غير مستقرة عند الوضع الأصلي.

ثانيا: تحديد الشكل المناسب للنموذج

كما سبق فإن الهدف من هذه الدراسة هو تقدير تأثير أسعار البترول على النفقات العامة، وذلك باستخدام أساليب تقدير النماذج الديناميكية، من نماذج التكامل المشترك (المتزامن) ونماذج تصحيح الخطأ ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (اختبار الحدود)، مبينا مدى تأثير المتغيرات المفسرة (المحددة) في المدى القصير والطويل على حجم النفقات العامة.

- والشكل العام لعلاقة أسعار البترول بالإنفاق العام هو كالتالي:

$$G_t = f(PIB_t, PP_t)$$

فرغم اختلاف نماذج محددات النفقات في بعض الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى، إلا إننا نجد أن الدخل ومؤشر العام للأسعار وأسعار البترول (بالنسبة للاقتصاد الوطني)، تعتبر عوامل رئيسية في تحديد قيمة النفقات العامة، وتبدأ صياغة هذا النموذج في هذه الدراسة على أن متغير قيمة النفقات (G_t) المعبر عنها بقيمة النفقات بالأسعار الجارية مقسومة على مؤشر العام لأسعار المستهلك، دالة في كل من متغير الدخل ممثلا بالناتج الداخلي الإجمالي (PIB_t)، وأسعار البترول (ومؤشر الأسعار المحلية ممثلا بمؤشر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (Pd_t)، وعليه تكون صياغة النموذج كالآتي:

$$\frac{G_t}{Pd_t} = f\left(\frac{PIB_t}{Pd_t}, PP_t\right)$$

أي أن قيمة النفقات الحقيقية دالة في كل من الدخل الحقيقي وأسعار البترول، وهذه الصياغة تم استخدامها بشكل واسع في الدراسات التطبيقية التي تناولت محددات النفقات العامة، ونضيف بعض المتغيرات لما لها علاقة بحجم النفقات ويمكن التعبير عن النفقات العامة بنفقات التجهيز و نفقات التسيير.

على ضوء ما تقدم من تحديد المتغيرات وصياغة النموذج، وبعد محاولات تضمنت استخدام صيغ مختلفة، ونظرا لعدم تجانس السلاسل الزمنية لمتغيرات محل الدراسة، فقد تبين لنا أفضلية الأخذ بالصياغة اللوغاريتمية، ليصبح نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$LnG_t = a_1 + a_2 LnPIB_t + a_3 LnPP_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- LnG_t : اللوغاريتم الطبيعي للنفقات العامة الحقيقية.
- $LnPIB_t$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (حيث نحصل الناتج الحقيقي بقسمة القيمة الاسمية للناتج على الرقم القياسي الضمني للناتج الداخلي الإجمالي Implicit Price Deflator (of GDP)[*].
- $LnPP_t$:اللوغاريتم الطبيعي لأسعار البترول.

وبما أن المتغيرات هي في قيمتها اللوغاريتمية، فإن المعالم الجزئية تعبر عن مرونة النفقات بالنسبة للمتغيرات التفسيرية؛ ومن المتوقع أن تأخذ الإشارات التالية: $a_1, a_2, a_3>0$ ؛ حيث تعبر (a_1) عن مرونة النفقات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، والمتوقع أن الزيادة في الناتج تؤدي إلى الزيادة في النفقات، وبالنسبة (a_2) فتمثل مرونة النفقات بالنسبة للأسعار البترول؛ إذ أن ارتفاع أسعار البترول تؤدي إلى زيادة حجم الانفاق العام.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية المتغيرات

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير(نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل(علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (لمتغيرات) المستعملة في التقدير.

واعتمدنا في دراستنا لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على اختبارات كل من ديكي- فولر (ADF) والتي تم الحصول عليها نتائجها مباشرة وفي نفس الوقت مع اختبار فيلبس- بيرون (PP) بالنسبة لكل متغيرات الدراسة، وهذا بالاعتماد على البرمجية المعدة خصوصا في برنامج Eviews 10، ويوضح الملحق رقم (4-1) نتائج استقرارية كل متغيرات الدراسة .

[*]يسمح الرقم القياسي الضمني للناتج بتلافي عيوب طريقة الأرقام القياسية للأسعار، إذ يعتمد على جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد سواء كانت استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، كما يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة على حد سواء.

1- السلسلة LnG_t : تمثل قيمة النفقات العامة

نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4- 2): نتائج اختبار ديكي-فولر*ADF* لـ LnG_t

صنف النموذج	سلسلة LnG_t $t_{\hat{\Phi}_l}$	سلسلة $DLnG_t$ (فرق درجة أولى) $t_{\hat{\Phi}_l}$
(4)	(0) 2.409	(0)-3.053**
(5)	(0) -1.929	(0) -5.102**
(6)	(1) -2.074	(0) -5.392**

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم (4-1)

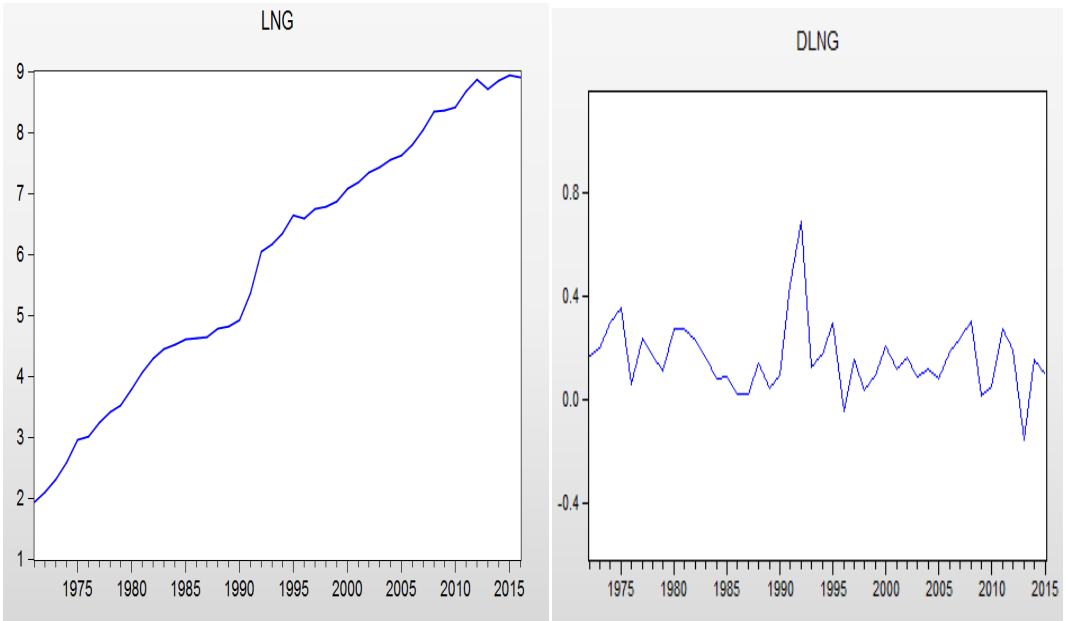
*معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

**معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

***معنوية عند مستوى 1%حسب القيم الجدولية لـ(Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 9 فترات.

شكل رقم (4- 2): منحنى تطور LnG_t و $DLnG_t$



المصدر:مستخرج باستخدام برنامج *Eviews10*.

تشير مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)[*] عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ بأن السلسلة LnG_t غير مستقرة من نوع DS، وبأخذ الفروق الأولى تصبح السلسلة $DLnG_t$ مستقرة.

2- السلسلة $LnPIB_t$: تمثل قيمة الناتج المحلي الاجمالي:نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4- 3): نتائج اختبار ديكي-فولر المطور *ADF* لـ $LnPIB_t$

صنف النموذج	سلسلة $LnPIB_t$ $t_{\hat{\Phi}_1}$	سلسلة $DLnPIB_t$ (فرق درجة أولى) $t_{\hat{\Phi}_1}$
(4)	(1) 2.51	(0)-2.605**
(5)	(1)-2.194	(0)-4.809**
(6)	(1)-0.796	(0) -5.427**

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم (4-1)

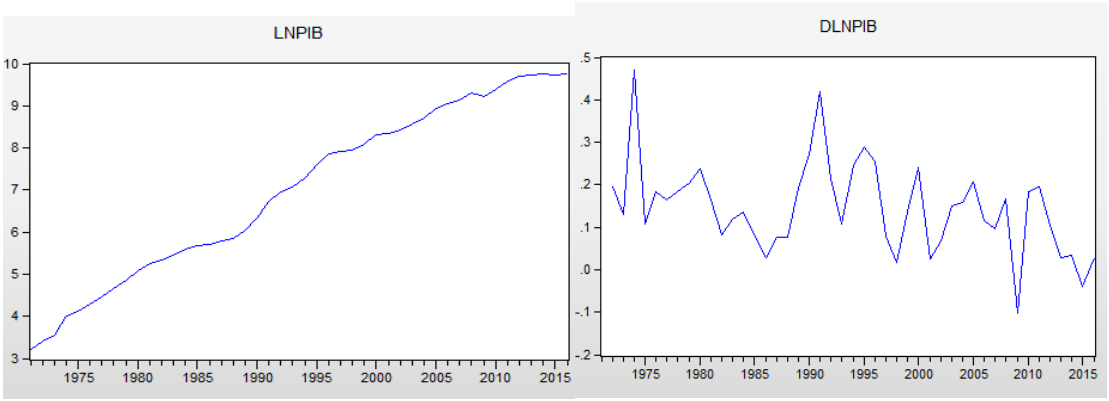
** معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

** معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

*** معنوية عند مستوى 1%حسب القيم الجدولية لـ(Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 9 فترات.

شكل رقم (4- 3): منحنى تطور $LnPIB_t$ و $DLnPIB_t$



المصدر: مستخرج باستخدام برنامج *Eviews10*.

[*]La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

بعد مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)[(*)] عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ نجدأن السلسلة $LnPIB_t$ غير مستقرة من نوع DS، وبأخذ الفروق الأولى تصبح مستقرة.

3- السلسلة $LnPP_t$: تمثل قيمة أسعار البترول:نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4- 4): نتائج اختبار ديكي-فولر *ADF* لـ $LnPP_t$

صنف النموذج	سلسلة $Ln^{\cdot\cdot}PP_t$ $t_{\hat{\Phi}_1}$	سلسلة $DLnPP_t$ (فرق درجة أولى) $t_{\hat{\Phi}_1}$
(4)	(0) 0.543	(0)-6.175**
(5)	(0) -2.626*	(0) -6.305**
(6)	(0) -2.372	(0)-6.534**

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم (4-1)

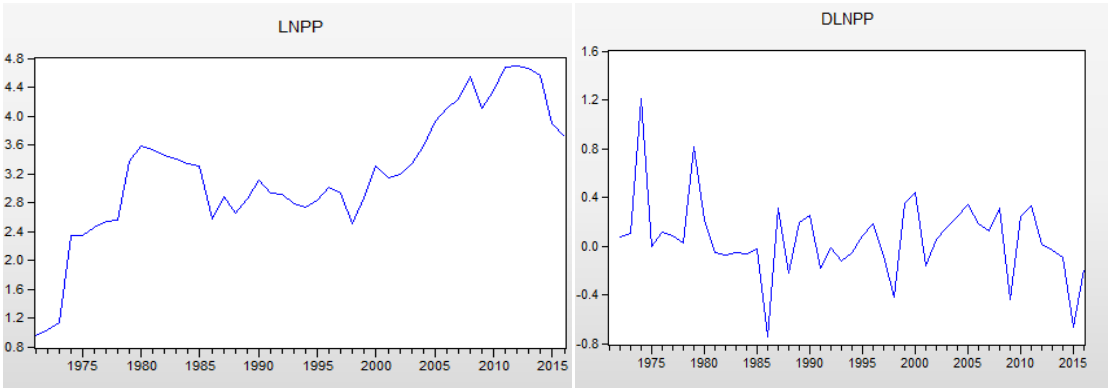
*معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

**معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

***معنوية عند مستوى 1%حسب القيم الجدولية لـ(Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 9 فترات.

شكل رقم (4- 4): منحنى تطور $LnPP_t$ و $DLnPP_t$



المصدر:مستخرج باستخدام برنامج *Eviews10*.

(*)La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

بعد مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)[(*)] عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ تظهر بأن السلسلة $LnPP_t$ غير مستقرة من نوع DS، وبأخذ الفروق الأولى تصبح مستقرة.

4- السلسلة $LnGE_t$: تمثل قيمة نفقات التجهيز: نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4- 5): نتائج اختبار ديكي-فولر*ADF* لـ $LnGE_t$

صنف النموذج	سلسلة $Ln\ddot{G}E_t$ $t_{\hat{\Phi}_1}$	سلسلة $DLnGE_t$ (فرق درجة أولى) $t_{\hat{\Phi}_1}$
(4)	(0) 3.610	(0)-4.168***
(5)	(0) -1.513	(0) -4.605***
(6)	(0) -4.526	(0)-4.785***

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم (4-1)

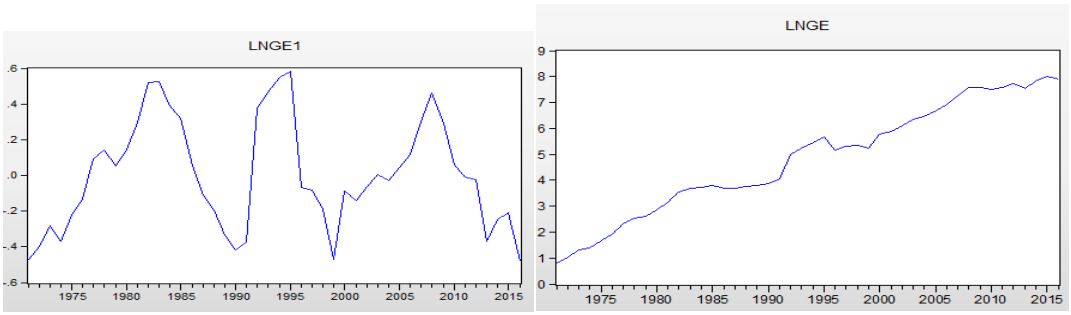
*معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

**معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

***معنوية عند مستوى 1%حسب القيم الجدولية لـ(Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 9 فترات.

شكل رقم (4- 5): منحنى تطور $LnGE_t$ و $LnGE1_t$



المصدر:مستخرج باستخدام برنامج *Eviews10*.

(*)La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

بعد مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)[(*)] عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ تظهر بأن السلسلة $LnGE_t$ غير مستقرة من نوع DS ، وتصبح مستقرة بعد اجراء الفرق الأول.

5- السلسلة $LnGF_t$: تمثل قيمة نفقات التسيير: نتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4 – 6): نتائج اختبار ديكي-فولر*ADF* لـ $LnGF_t$

صنف النموذج	سلسلة $LnGF_t$ $t_{\hat{\Phi}_l}$	سلسلة $DLnGF_t$ (فرق درجة أولى) $t_{\hat{\Phi}_l}$
(4)	(0) 2.362	(0)-1.800**
(5)	(0) -1.765*	(0) -5.146**
(6)	(0) -1.235	(0)-5.399**

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم (4-1)

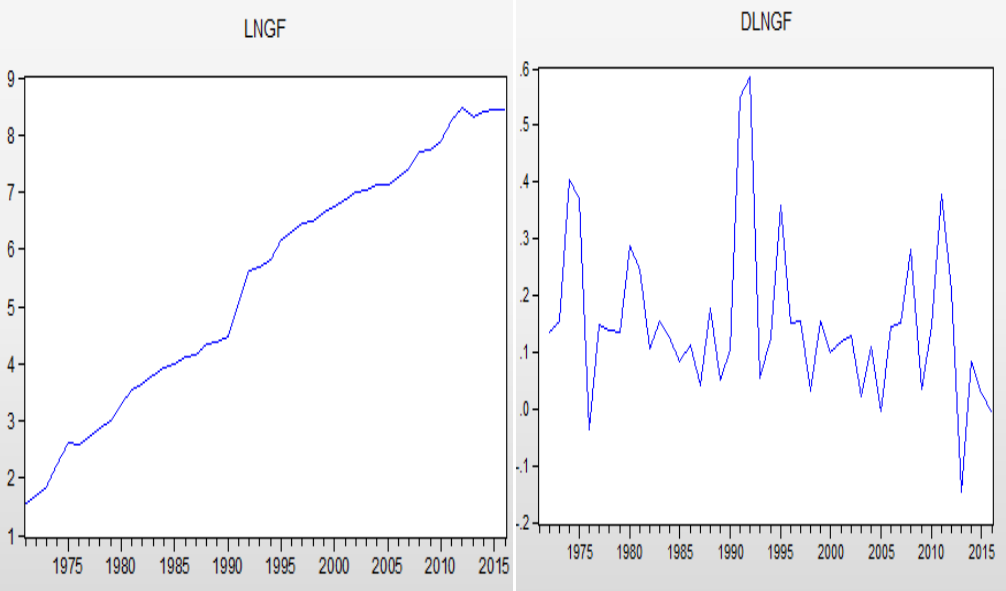
* معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

** معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon: 1996).

() طول فترة التأخير المناسبة وفق معيار (Schwartz Criterion) بحد أقصى 9 فترات.

(*)La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

شكل رقم (4– 6): منحنى تطور $LnGF_t$ و $DLnGF_t$



المصدر: مستخرج باستخدام برنامج *Eviews10*.

بعد مقارنة $t_{\hat{\Phi}_1}$ المحسوبة بالمجدولة t_{tab} (قيم Mackinnon)[*] عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ و $\alpha = 1\%$ تظهر بأن السلسلة $LnGF_t$ غير مستقرة من نوع DS، وبأخذ الفروق الأولى تصبح السلسلة $DLnGF_t$ مستقرة.

[*]La statistique de Mackinnon J G.(1991) est équivalente à celle de Dickeyfuller.

المبحث الثالث: تقدير نماذج الدراسة وتحليل النتائج

من أجل تقدير نماذج الدراسة العلاقة في الأجل الطويل، قمنا بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي قدمه Persan[1]؛ حيث يسمح هذا النموذج بتخطي أغلب المشاكل التي تواجه تقدير العلاقات في الأجل الطويل، كمشكلة الانحدار الزائف الذي يعبر عن وجود تقارب بين مسارات السلاسل الزمنية، وليس علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، ولتجاوز هذا المشكل يتم استخدام اختبار التكامل المشترك الذي وضعه granger عام 1982، كما أنه يشترط تكامل السلاسل الزمنية عند نفس الدرجة[2]، وقد ظهر نموذج ARDL ليعالج مشاكل الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة عند مستويات مختلفة، غير أنه يشترط أن لا تتعدى درجة الاستقرارية لهذه السلاسل الدرجة الأولى I(1).[3] وسيكون تقديرنا لنماذج المتمثلة على النحو التالي:

- تقدير نموذج دالة الإنفاق العام
- تقدير نموذج دالة نفقات التجهيز
- تقدير نموذج دالة نفقات التسيير

المطلب الأول: تقدير نموذج دالة الانفاق العام

من خلال دراسة استقرارية متغيرات الدراسة يمكننا أن نستنتج أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

$$LnPP_t \rightarrow I(1),\ LnPIB_t \rightarrow I(1),\ LnG_t \rightarrow I(1)$$

[1]-السواعي خالد محمد، علي داوود (2013)، " الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج EViews7، دار المسيرة، الأردن، ص 361.

[2]- دحماني محمد ادريوش (2013) ، الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، غير منشور، 2013، ص ص 158-165.

[3]- دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"،الملتقى الدولي لجامعة سطيف1، 12 مارس2013 ،ص 16

وأن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة الصفر.

$$DLnPP_t \to I(0), DLnPIB_t \to I(0), DLnG_t \to I(0)$$

وبالتالي يوجد تكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، مما يضمن وجود علاقة على المدى الطويل.

وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية؛ التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوى ولكنها تصبح مستقرة (ساكنة) بعد إجراء الفرق الأول.

أولا: اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود Bound Test

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغيرة على حدة متكامل من الدرجة الأولى، أي أنها غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول، مما يسمح لنا باستعمال اختبار الحدود بالاعتماد على اختبار والد (Wald Test)، وهو وفق النموذج التالي:

$$\Delta \mathrm{LnG} = \alpha_0 + \beta_1 Ln\mathbf{G}_{it-1} + \beta_2 Ln\mathbf{PIB}_{it-1} + \beta_3 Ln\mathbf{PP}_{t-1} + \sum_{j=0}^{n} \gamma_j \Delta(\mathbf{LnG}_i)_{t-j} + \sum_{k=0}^{m} \delta_k \Delta(\mathbf{LnPIB}_i)_{t-k} + \sum_{l=0}^{o} \theta_l \Delta(\mathbf{Lnpp})_{t-l} + \mathbf{e}_{it}$$

يعد اختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات في الدراسة أولى مراحل بناء نموذج ARDL؛ بحيث يسمح هذا الاختبار بالحكم على وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدرجة، ويتم الكشف عن وجود تكامل متزامن بين المتغيرات بحساب إحصائية (F) في اختبار والد (Wald Test)، على النحو التالي:

- فرضية العدم: (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات): $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$
- الفرضية البديلة: (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات): $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$

الجدول(4– 7): نتائج اختبار الحدود لنموذج الانفاق العام

إحصائية F للنموذج	8.571		وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من أسعار البترول وحجم الناتج الاجمالي إلى الانفاق العام
القيم الحرجة	الحد الاعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 1%	5	4,13	
عند مستوى معنوية 5%	3,87	3,1	
عند مستوى معنوية 10%	3,35	2,63	

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج eviews10

يظهر من الجدول أن القيمة المحسوبة (8.571) أكبر من القيم الجدولية عند مستوى(1%) وهو يدل على رفض فرضية العدم أي وجود تكامل مشترك بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومتغير أسعار البترول.

ثانيا: تقدير نموذج الأجل الطويل للإنفاق العام:

تشير نتائج التقدير أدناه أن دالة الانفاق العام مقبولة اقتصاديا واحصائيا؛ إذ يظهر التأثير الايجابي لتغير أسعار البترول على تغير النفقات العامة الحقيقية، إذ تتجه الحكومة الجزائرية الى التوسع في الانفاق العام عند زيادة أسعار البترول؛ حيث زيادة أسعار البترول بـ 1% تؤدي إلى ارتفاع في النفقات بـ 0.110%.

جدول رقم (4– 8): نموذج الأجل الطويل للإنفاق العام

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPP	0.110964	0.036883	3.008556	0.0054
LNPIB	1.011203	0.012585	80.348679	0.0000
C	-1.608499	0.114523	-14.045209	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

كما تؤكد النتائج دور سعر النفط في تحديد قيمة النفقات العامة، بالإضافة الى معدلات النمو الاقتصادي؛ إذ في حالة انتعاش اقتصادي بـ 1%يساهم فى زيادة الانفاق العام بـ 1.01%.

ثالثا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لنموذج النفقات العامة:

يشير الجدول رقم (4– 9) أن معلمات الأجل القصير والطويل جاءت متوافقة من حيث مستوى المعنوية الإحصائية وان ظهرت قيم معلمات الأجل الطويل أكبر في النموذج المقدر وأكثر معنوية احصائية.

جدول رقم (4– 9): نتائج تصحيح الخطأ (ECM) للنفقات العامة

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNG(-1))	0.413677	0.136849	3.022865	0.0052
D(LNG(-2))	0.186469	0.117254	1.590297	0.1226
D(LNG(-3))	0.238277	0.101590	2.345488	0.0261
D(LNPP)	-0.085390	0.059174	-1.443026	0.1597
D(LNPP(-1))	-0.188442	0.056735	-3.321422	0.0024
D(LNPP(-2))	-0.080826	0.056444	-1.431970	0.1628
D(LNPIB)	0.563728	0.176574	3.192597	0.0034
D(LNPIB(-1))	0.317130	0.193923	1.635345	0.1128
D(LNPIB(-2))	-0.333021	0.204040	-1.632142	0.1135
CointEq(-1)	-0.899278	0.146206	-6.150743	0.0000

Cointeq = LNG - (0.1110*LNPP + 1.0112*LNPIB -1.6085)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ في الأجل القصير معنوية معامل التصحيح(1-) CointEQ بإشارة سالبة؛ إذ أخذ قيمة (0.899-) عند مستوى معنوية أقل من (1%) بـقيمة احتمالية بلغت (0,0000)، وهو يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المحددة للإنفاق العام خلال فترة الدراسة (1971-2016)، وتدل القيمة (0.899) عن سرعة عودة الانفاق العام إلى قيمه التوازنية في الأجل الطويل، وهو أحد جوانب الأداء للسياسة المالية، ويقصد به عند اختلال حجم الانفاق العام خلال المدى القصير عن قيمته التوازنية فإنه يتم تصحيح ما يعادل (89.9%) من هذا الاختلال خلال السنة، كما نلاحظ تأثير الناتج المحلي الاجمالي جاء معنويا في الأجلين القصير والطويل.

رابعا: الاختبارات التشخيصية لنموذج الانفاق العام: للتأكد من جودة هذا النموذج المستخدم في تحليل أثر تغير أسعار البترول في تحديد حجم النفقات العامة وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية **diagnostic Tests** التالية:

1-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يشير اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية (**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**) أن القيمة الاحصائية لـ**F** قدرت بـ (0.748) وهي بقيمة احتمالية (0.482) أكبر من0.1. مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي لبواقي معادلة انحدار الانفاق العام على أسعار البترول واجمالي الناتج المحلي.

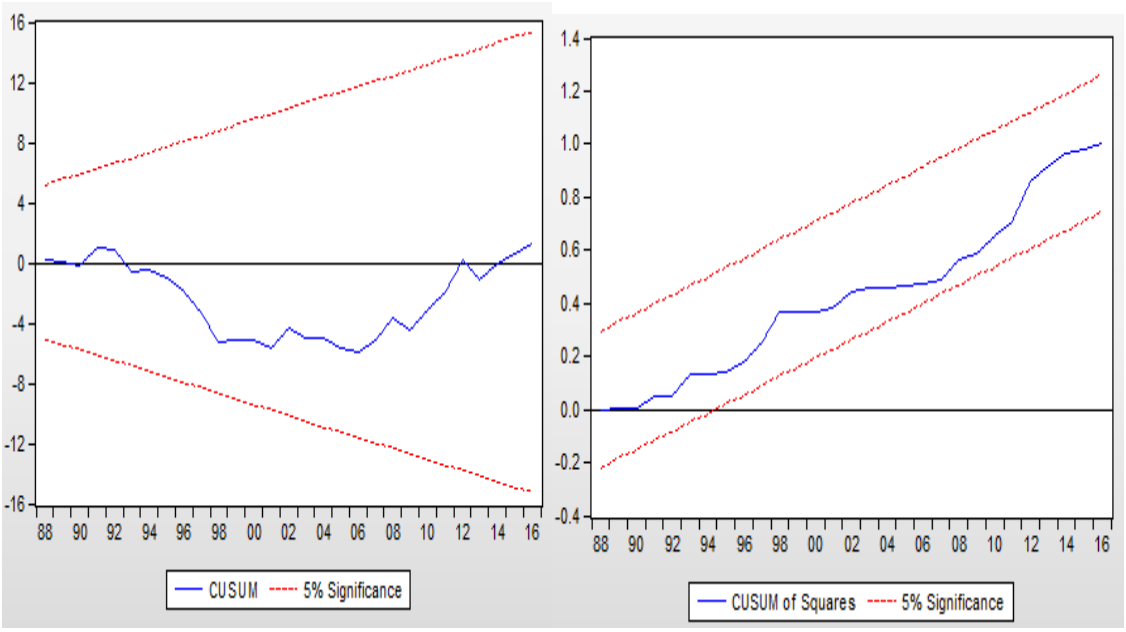
2-مشكلة عدم تباين حد الخطأ: من خلال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي **Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**، تم قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة فيشر 1.773 والقيمة الاحتمالية لها (0.1017)، وهي أكبر من 0.10.أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

3-اختبار ملائمة النموذج: يبين اختبار **Ramsey RESET** أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي؛ إذ تحصلنا من الاختبار على قيمة **F** التي بلغت (2.934)، إذ سجلت قيمتها الاحتمالية (0.0978)، وهو ما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

4-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality: بلغت قيمة **Jarque-Bera** (0.641) باحتمالية (0.725)، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم، التي تشير على أن بواقي معادلة الانحدار تتبع توزيعا طبيعيا.

5-اختبار استقرارية نموذج الانفاق العام: يظهر من الشكلين البيانين أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، مما يؤكد أيضا معنوية العلاقة بين الانفاق العام الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار البترول.

الشكل رقم (4– 7): منحنى CUSUM of Squares و منحنى CUSUM للنفقات العامة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

المطلب الثاني: تقدير نموذج دالة نفقات التجهيز

بعد دراسة استقرارية متغيرات الدراسة وجدنا أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

$$LnPP_t \rightarrow I(1),\ LnPIB_t \rightarrow I(1),\ LnGE_t \rightarrow I(1)$$

وأن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة الصفر.

$$DLnPP_t \rightarrow I(0), DLnPIB_t \rightarrow I(0), DLnGE_t \rightarrow I(0)$$

وعليه يمكن القول أنه يوجد احتمال تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

أولا: اختبار الحدود(Bound Test): تظهر إضافة persan et Shin في تقديم طريقة جديدة لاختبار التكامل المشترك في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وهو ما يطلق عليه اختبار الحدود (Bound Test)، بحيث يصاغ النموذج كالاتي:

$$\Delta \mathrm{LnGE}_{it} = \alpha_0 + \beta_1 Ln\mathrm{GE}_{it-1} + \beta_2 Ln\mathrm{PIB}_{it-1} + \beta_3 Ln\mathrm{PP}_{t-1} + \sum_{j=0}^{n} \gamma_j \Delta(\mathrm{LnGE}_i)_{t-j} + \sum_{k=0}^{m} \delta_k \Delta(\mathrm{LnPIB}_i)_{t-k} + \sum_{l=0}^{o} \theta_l \Delta(\mathrm{Lnpp})_{t-l} + u_{it}$$

يتم الكشف عن وجود تكامل متزامن بين المتغيرات بحساب إحصائية (F) في اختبار والد (Wald Test)، على النحو التالي:

- فرضية العدم: (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات): $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$
- الفرضية البديلة: (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات): $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$

الجدول(4– 10): نتائج اختبار الحدود لنموذج نفقات التجهيز

إحصائية F للنموذج	**11.395**		
القيم الحرجة	الحدالأعلى	الحد الأدنى	**وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع**
عند مستوى معنوية 1%	5	4,13	
عند مستوى معنوية 5%	3,87	3,1	
عند مستوى معنوية 10%	3,35	2,63	

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج eviews10

يتبين من الجدول أن القيمة المحسوبة أكبر تماما من القيم الجدولية عند مستويات المعنوية المختلفة وهو ما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي وأسعار البترول.

ثانيا: تقدير نموذج الأجل الطويل لنفقات التجهيز:

بعد وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع وهو نفقات التجهيز والمتمثل في إجمالي لوغاريتم قيمة نفقات التجهيز والمتغيرات المفسرة (المستقلة)والمتمثلة في لوغاريتم أسعار البترول (LnPP) وقيمة الناتج المحلي الإجمالي (LnPIB)

جدول رقم (4– 11): مقدرات الأجل الطويل لنفقات التجهيز

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB	0.910293	0.019994	45.528797	0.0000
LNPP	0.389589	0.054174	7.191393	0.0000
C	-2.861801	0.151369	-18.906115	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يتضح جليا من نتائج التقدير أعلاه، أن معلمات النموذج مقبولة اقتصاديا؛ أي أن كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وأسعار البترول لهما تأثير إيجابي في حجم نفقات التجهيز الحقيقية في الأجل الطويل، وأيضا نلاحظ معنوية معلمة أسعار البترول؛ حيث أن زيادة أسعار البترول بـ 1% تؤدي إلى زيادة نفقات التجهيز بـ 0.38%؛ مما يؤكد دور أسعار البترول في تحديد قيمة هذه النفقات، رغم عدم مرونة النفقات لأسعار النفط؛ ويمكن ملاحظة ان النفقات أكثر مرونة لقيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لنموذج نفقات التجهيز:

بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ، فنلاحظ من الجدول رقم (4- 12) أن معلمات الأجل القصير جاءت متوافقة مع معلمات الأجل الطويل من حيث مستوى المعنوية، ومتوافقة من حيث الإشارات وان ظهرت قيم معلمات الأجل الطويل أكبر في النموذج المقدر.

جدول رقم (4- 12): نتائج تصحيح الخطأ (ECM) لنفقات التجهيز

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGE(-1))	0.424740	0.113969	3.726800	0.0008
D(LNGE(-2))	0.380066	0.118810	3.198942	0.0032
D(LNGE(-3))	0.385209	0.124943	3.083085	0.0043
D(LNPIB)	0.418598	0.216337	1.934935	0.0622
D(LNPP)	-0.033668	0.093171	-0.361352	0.7203
D(LNPP(-1))	-0.329515	0.098051	-3.360662	0.0021
D(LNPP(-2))	-0.219184	0.086115	-2.545257	0.0161
CointEq(-1)	-1.012850	0.143247	-7.070641	0.0000
Cointeq = LNGE - (0.9103*LNPIB + 0.3896*LNPP -2.8618)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

كما تشير نتائج التقدير أن معامل تصحيح (1.0128-) أخذ إشارة سالبة عند مستوى معنوية 1%، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن ما نسبته 101% من الاختلالات في نفقات التجهيز يتم تصحيحها خلال كل سنة، ومن الملاحظ أن تأثير أسعار البترول جاء سالباً وضعيفا في الأجل القصير على خلاف ما جاء في الأجل الطويل؛ وهو ما يتوافق مع مشكلة دورية الانفاق الحكومي (نفقات التجهيز) في الجزائر.

وأيضا نجد أن تقدير نفقات التجهيز يعتمد بشكل كبير على قيمة الناتج الإجمالي سواء في المدى القصير وبشكل أكبر في المدى الطويل.

وللتأكد من صحة النتائج المتوصل اليها وجودة أداء هذا النموذج؛ يمكن اعتماد الاختبارات التالية:

رابعاً: الاختبارات التشخيصية لنموذج نفقات التجهيز: للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية **diagnostic Tests** التالية:

1- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يشير اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية **Test (Breusch-Godfrey Serial CorrelationLM)** إلى أن القيمة الاحتمالية لـ **F** بلغت (0,804) وهي بقيمة احتمالية (0.457) أكبر من 1%،5%، و10%. مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.

2- مشكلة عدم تباين حد الخطأ: باستخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي **Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**، توضح قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، وقد تبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين من خلال هذا اختبار؛ الذي بلغت القيمة الاحتمالية لـ **F** (0.7321)، وهي أكبر من 1%،5%، و10%.

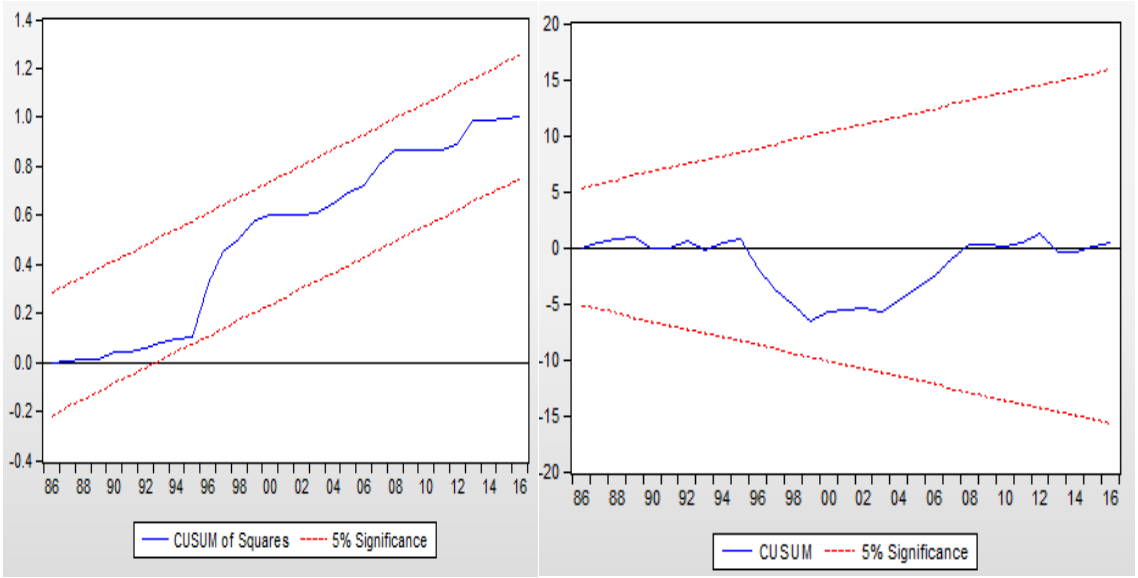
3- اختبار ملائمة النموذج: تبين من اختبار **Ramsey RESET** أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي، وبذلك فهو صحيح، إذ تحصلنا من الاختبار على قيمة **F** التي بلغت (1.36)، والتي لم تكن معنوية، إذ سجلت قيمتها الاحتمالية (0.252)، وهو ما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

4- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality: وهو اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار، وهو ما أثبته الاختبار على النموذج، بحيث بلغت قيمة **Jarque-**

Bera (0.305) باحتمالية (0.858)، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم، التي تشير على أن بواقي معادلة الانحدار تتبع توزيعا طبيعيا.

5- **اختبار استقرارية نموذج نفقات التجهيز**:عند اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of RecursiveResidual أو اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، وهو ما يتضح من الشكلين البيانين أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، مما يؤكد أيضا معنوية العلاقة بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الاجمالي وأسعار البترول.

الشكل رقم (4- 8): منحنىCUSUM ومنحنىCUSUM of Squares لنفقات التجهيز



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

المطلب الثالث: تقدير نموذج دالة نفقات التسيير

من خلال دراسة استقرارية متغيرات الدراسة يمكننا أن نستنتج أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

$$LnPP_t \rightarrow I(1),\ LnPIB_t \rightarrow I(1),\ LnGF_t \rightarrow I(1)$$

وأن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة الصفر.

$$DLnPP_t \rightarrow I(0), DLnPIB_t \rightarrow I(0), DLnGF_t \rightarrow I(0)$$

وبالتالي يوجد خطر التكامل المشترك (المتزامن) بين نفقات التسيير والناتج المحلي الإجمالي وأسعار البترول، مما يضمن وجود علاقة على المدى الطويل بينهم.

أولاً: اختبار الحدود (Bound Test)لنموذج نفقات التسيير

يصاغ النموذج كالآتي:

$$\Delta \mathrm{LnGF}_{it} = \alpha_0 + \beta_1 LnGF_{it-1} + \beta_2 LnPIB_{it-1} + \beta_3 LnPP_{t-1} + \sum_{j=0}^{n} \gamma_j \Delta(\mathrm{LnGF}_i)_{t-j} + \sum_{k=0}^{m} \delta_k \Delta(\mathrm{LnPIB}_i)_{t-k} + \sum_{l=0}^{o} \theta_l \Delta(\mathrm{Lnpp})_{t-l} + u_{it}$$

كما ذكرنا آنفا يعد اختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات في الدراسة أولى مراحل بناء نموذج ARDL؛ إذ يتم الكشف عن وجود تكامل متزامن بين المتغيرات بحساب إحصائية (F) في اختبار والد (Wald Test)، على النحو التالي:

- فرضية العدم: (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات): $H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$
- الفرضية البديلة: (وجود تكامل مشترك بين المتغيرات): $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$

الجدول(4– 13): نتائج اختبار الحدود لنموذج نفقات التسيير

إحصائية F للنموذج	07.803		**وجود علاقة تكامل مشترك تتجه من أسعار البترول وحجم الناتج الإجمالي إلى المتغير التابع (نفقات التسيير)**
القيم الحرجة	الحد الاعلى	الحد الأدنى	
عند مستوى معنوية 1%	5	4,13	
عند مستوى معنوية 5%	3,87	3,1	
عند مستوى معنوية 10%	3,35	2,63	

المصدر:من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج eviews10

من الجدول يظهر أن القيمة المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند مستوى المعنوية (1%) وهو ما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك بين نفقات التسيير والناتج المحلي الإجمالي ومتغير أسعار البترول.

ثانيا: تقدير نموذج الأجل الطويل لنفقات التسيير:

بعد وجود تكامل مشترك بين حجم نفقات التسيير والمتغيرات المفسرة (المستقلة) والمتمثلة في لوغاريتم أسعار البترول (LnPP) وقيمة الناتج المحلي الإجمالي (LnPIB)يمكن تقدير نموذج العلاقة الطويلة الأجل وهو ما يبينه الجدول أدناه.

جدول رقم (4– 14): مقدرات الأجل الطويل لنموذج نفقات التسيير

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB	1.330789	0.090460	14.711349	0.0000
LNPP	-0.467852	0.229528	-2.038325	0.0489
C	-3.166440	0.666068	-4.753927	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

تشير نتائج التقدير أعلاه أن معلمات النموذج مقبولة احصائيا ولعل أهم ما يميز الأجل الطويل هو التأثير السلبي لتغير أسعار البترول على تغير نفقات التسيير الحقيقية وهذا عكس المتوقع،ويمكن تبرير ذلك بزيادة نفقات التجهيز، أي التوسع في الانفاق الاستثماري عند زيادة أسعار البترول؛ إن زيادة أسعار البترول بـ 1% تؤدي إلى انخفاض نفقات التسيير بـ 0.46%؛ وهو ما يقارب الزيادة الحاصلة في نفقات التجهيز، وهو ما يؤكد دور البترول في تحديد قيمة النفقات في الجزائر، وتبقى مرونة النفقات للنمو الاقتصادي؛ إذ تغير الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يودي إلى زيادة الحجم الحقيقي لنفقات التسيير بـ 1.33%.

ثالثا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لنموذج نفقات التسيير:

نلاحظ من الجدول رقم (4– 15) أن معلمات الاجل القصير جاءت متوافقة مع معلمات الاجل الطويل من حيث مستوى المعنوية ومتوافقة من حيث الإشارات وان ظهرت قيم معلمات الأجل الطويل أكبر في النموذج المقدر.

جدول رقم (4– 15): نتائج تصحيح الخطأ (ECM) لنفقات التسيير

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIB)	-2.271432	1.028117	-2.209312	0.0336
D(LNPIB(-1))	-3.470520	1.085549	-3.197017	0.0029
D(LNPP)	1.055086	0.323210	3.264401	0.0024
D(LNPP(-1))	1.050077	0.383054	2.741328	0.0095
CointEq(-1)	-0.760251	0.130734	-5.815228	0.0000
Cointeq = LNGF1 - (1.3308*LNPIB -0.4679*LNPP -3.1664)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

في الأجل القصير، فالجدير بالملاحظة هو معنوية معامل التصحيح، أو ما يعرف بمعامل الخطأ (CointEQ(-1 وإشارته السالبة، حيث أخذ قيمة (0.7602-) عند مستوى دلالة أقل من (1%) بـ (0,0000)، وهو يعبر عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية لنفقات التسيير، أما عن قيمة هذا المعامل التي وصلت(76.02%) فهي تكشف عن سرعة عودة نفقات التسيير إلى قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، وهو أحد جوانب الأداء للسياسة المالية، بمعنى آخر عندما ينحرف حجم النفقات الخاصة بالتسيير خلال المدى القريب عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل (76.02%) من هذا الاختلال خلال الفترة (t) وهي السنة الواحدة إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل، أي يعود إلى التوازن تقريبا كل خمسة عشر شهرا أما بالنسبة لباقي المتغيرات فهي تمارس أثرا معنويا بمستوى دلالة (1%) على المدى الطويل.

من الملاحظ أن تأثير الناتج المحلي الإجمالي جاء سالباً في الأجل القصير على خلاف ما جاء في الأجل الطويل. بيد أن تقدير نفقات التسيير يعتمد بشكل كبير على تغير سعر البترول في المدى القصير؛ إذ تغير سعر البترول بـ 1% يؤدي إلى زيادة هذه النفقات تفوق الزيادة فيه.

رابعا: الاختبارات التشخيصية لنموذج نفقات التسيير: للتأكد من جودة هذا النموذج المستخدم في تحليل أثر تغير أسعار البترول في تحديد حجم نفقات التسيير وخلوه من المشاكل القياسية، تم إجراء الاختبارات التشخيصية **diagnostic Tests** التالية:

1-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: يبين اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية (**Breusch-Godfrey Serial CorrelationLM Test**) أن القيمة الاحتمالية لـ**F**قدرت بـ (0.0721) وهي بقيمة احتمالية (0.930) أكبر من0.01. مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة أي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي لبواقي معادلة انحدار نفقات التسيير على أسعار البترول واجمالي الناتج المحلي.

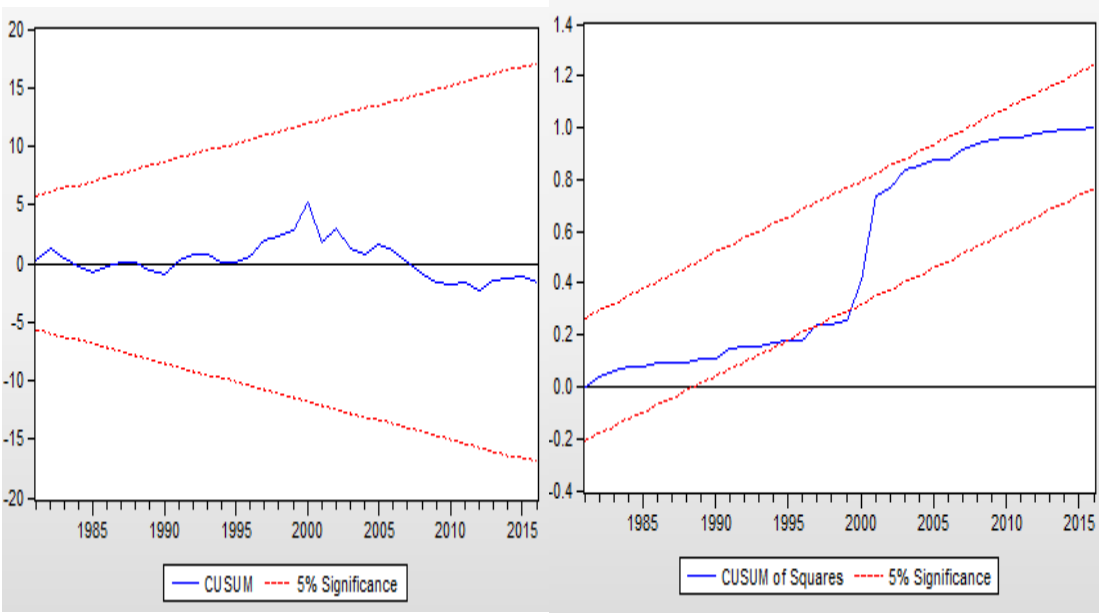
2-مشكلة عدم تباين حد الخطأ: يظهر اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي **Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**، قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث بلغت قيمة فيشر 0.791 والقيمة الاحتمالية لها (0.599)، وهي أكبر من 0.10.أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

3-اختبار ملائمة النموذج: يبين اختبار **Ramsey RESET** أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة الشكل الدالي؛ إذ تحصلنا من الاختبار على قيمة **F** التي بلغت (0.211)، إذ سجلت قيمتها الاحتمالية (0.648)، وهو ما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد.

4-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera Normality: بلغت قيمة **Jarque-Bera** (32.431) باحتمالية (0.000)، وهو ما يؤدي إلى رفض فرضية العدم، التي تشير على أن بواقي معادلة الانحدار لا تتبع توزيعا طبيعيا.

5-اختبار استقرارية نموذج نفقات التسيير: يتضح من الشكلين البيانين أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة (1971-2016)، مما يؤكد أيضا معنوية العلاقة بين نفقات التسيير والناتج المحلي الاجمالي وأسعار البترول.

الشكل رقم (4- 9): منحنى CUSUM of Squares ومنحنىCUSUM لنفقات التسيير



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

خلاصة الفصل:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة القياسية فيما يلي:

- من خلال دراسة استقرارية متغيرات الدراسة يمكننا أن نستنتج أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة الصفر، وبالتالي يوجد خطر التكامل المشترك (المتزامن)، مما يضمن وجود علاقة على المدى الطويل، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية؛ التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوى ولكنها تصبح مستقرة (ساكنة) بعد إجراء الفرق الأول كما سمحت لنا هذه النتيجة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةِ ARDL.
- من خلال بناء نماذج الانفاق العام نجد ان النفقات العامة مرنة للناتج المحلي الإجمالي في المديين الطويل والقصير؛ إذ قدرت المرونة في المدى الطويل بـ (1.011) وفي القصير قدرت بـ (0.563) أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% تودي الى زيادة النفقات العامة بـ 1.011% و0.563% في المديين على الترتيب، أما بالنسبة لأسعار البترول فنجد أن حجم النفقات العامة غير مرن بالنسبة لأسعار البترول؛ حيث أن الزيادة في أسعار البترول بـ 1% تودي الى زيادة في الإنفاق العام قدرها 0.11% في المدى الطويل.
- أما نفقات التجهيز فتحدد بشكل كبير اعتمادا على معدلات النمو للأعوام السابقة وأيضا تشكل مستوى أسعار البترول للسنوات السابقة محفزا لزيادة حجم الإنفاق، وقد جاءت نفقات التسيير قوية المرونة للناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير؛ إذ قدرت المرونة في المدى الطويل بـ (1.33) وفي القصير قدرت بـ (-2.27)، أما بالنسبة لأسعار البترول فنجد أن حجم نفقات التسيير مرن بالنسبة لأسعار البترول في المدى القصير وتتأثر قيمة نفقات التسيير بأسعار البترول

للسنتين السابقتين؛ حيث أن الزيادة في أسعار البترول بـ 1% للفترة السابقة تودي إلى انخفاض نفقات التسيير بـ 0.46% في المدى الطويل وزيادة تقدر بـ 1.05 % في المدى القصير، ويمكن تبرير ذلك بالتوسع في الانفاق الاستثماري عند زيادة أسعار البترول، وكان هذا على حساب نفقات التسيير، لكن يبقى الشيء المؤكد أن البترول ومن ثم أسعاره تلعب دورا مهما في الاقتصاد الجزائر، بحكم تبعيته لقطاع المحروقات .

الخاتمة العامة

جاءت هاته الدراسة لمعرفة أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1971-2016)، ولتحقيق هدف الدراسة والإجابة إلى اشكاليتها الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، واختبار الفرضيات، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والتحليل القياسي، من خلال استعراض نظري لسياسة الإنفاق العام وتحليل تطور أسعار البترول في السوق العالمية للبترول وانعكساتها على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، لتختتم الدراسة بتحليل قياسي من خلال تقدير النموذج وتحليل النتائج، معتمدين في ذلك على منهج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

أولا- النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج متضمنة اختبارا للفرضيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تعد سياسة الانفاق العام أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية وعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية والمساهمة في التأثير على الطلب الكلي، إلا أن هذه الفعالية مرتبطة بمجموعة من العوامل والمتمثلة في المقدرة المالية وطرق تمويل الانفاق الحكومي.

- لقد اكتسب النفط أهمية كبيرة عن غيره من مصادر الطاقة وذلك على المستوى العالمي، مما أهله إلى أن يصبح سلعة إستراتيجية هامة متداولة عالميا وهذا بالنظر للخصائص التي يمتاز بها.

- يتوزع النفط عبر كافة المناطق في العالم، لكن بكميات متفاوتة، بحيث نجد أن أغلب احتياطات النفط تتركز لدى الدول النامية وخاصة دول الشرق الأوسط السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة.....إلخ، وبالتالي تعتبر هذه الدول من أكبر منتجي النفط في العالم، وهذا نظرا للكميات النفطية المنتجة من قبلها، في حين تصنف

الدول الصناعية الكبرى من أكبر المستهلكين لهذه السلعة في العالم، وهذا راجع إلى افتقارها للنفط مثل الصين أو حفاظا على مواردها النفطية من النفاذ المبكر كالولايات المتحدة الأمريكية.

– يتم تداول النفط في مكان معين أطلقت عليه تسمية السوق العالمي للنفط، بحيث يتحدد فيه السعر النفطي وفق القوى الفاعلة فيه التي تتمثل في الشركات البترولية والدول المصدرة للبترول والدول المستوردة له، ونتيجة للتغيرات المتلاحقة بخصوص مراكز القوى وتشابك العوامل المؤثرة عليها وتضارب المصالح بين المنتجين الساعين لتعظيم عوائدهم والمستهلكين الذين يسعون إلى الحصول على البترول بأرخص الأسعار، الأمر الذي أضفى على السوق البترولية ميزة عدم الاستقرار.

– شهد السعر النفطي تطورات كبيرة مع مرور الزمن، هذا ما أدى إلى ظهور أنواع كثيرة منه.

– تتمتع الصناعة البترولية بجملة من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من الصناعت، تتمثل في الكثافة العالية من رأس المال والتكنلوجيا العالية، وازدياد التركز الانتاجي بتواجد النفط في عدد قليل من البلدان، والطابع الاستنزافي للبترول، واحتمالية عملية اكتشافه.

– من خلال استعراضنا لمكانة النفط في الاقتصاد الجزائري تبين أنه يحتل مكانة متميزة، خاصة مساهمته المعتبرة في هيكل الناتج المحلي الاجمالي وفي ايراداته المعتمد عليها في تمويل الانفاق العام.

– تبين لنا إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي وخاصة حين بينت الدراسة سيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري مقابل ضعف باقي القطاعات الرئيسية الأخرى (الصناعة والفلاحة) **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**

– تعتبر الايرادات البترولية هي المكون الأساسي لإيرادات الخزينة العامة للجزائر، حيث تعكس سيطرة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة وضآلة مساهمة المصادر الأخرى للإيرادات خاصة الجباية العادية.

– تعتمد الجزائر في تمويل انفاقها العام بنسبة كبيرة على الايرادات البترولية، مما يجعل نمو النفقات مرتبط بشكل أساسي بنمو الايرادات البترولية التي تمثل أهم مصدر للإيرادات العامة، وبذلك فإن نمو الايرادات العامة لايرتبط بكفاءة السياسة المالية وإدارتها بل هو مرتبط بأسعار البترول **وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية.**

– عجز الجزائر عن كبح جماح الإنفاق العام عندما ترتفع الأسعار، وكانت النتيجة أنه من الصعب خفضه أثناء هبوط أسعار البترول، وبهذا فإن النفقات العامة كانت تتسم بالجمود النسبي، حيث أن التقليص فيه كان يطال نفقات التجهيز على عكس نفقات التسيير التي تميزت باستمرار نموها.

– يعزى الأداء الاقتصادي الضعيف للجزائر إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار البترول، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات البترول وإيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الجزائر وبالتالي إلى دورية السياسة المالية والتي أصبحت قناة تنتقل بها تقلبات أسعار البترول إلى باقي المتغيرات الاقتصادية.

– لقد تسبب تقلب أسعار البترول واستمرار صدمات أسعاره طيلة فترة أربعين سنة الماضية في درجة عالية من التقلب وعدم اليقين في الإيرادات العامة للجزائر، وذلك في الوقت التي كانت تخضع فيه النفقات العامة لتعديل بمقدار أقل في الايرادات العامة، مما أحدث تذبذبا في أرصدة المالية العامة خلال فترة الدراسة.

– على الرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار في ميزانيتها العامة وفك الارتباط بقطاع المحروقات، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، ومنها إصلاح النظام الضريبي ، وكذا إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات، الذي يعتبر كأداة لامتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل عجز الميزانية من جهة أخرى، ومحاولة تنويع اقتصادها من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية

غير البترولية ، إلا أن القدرة على صياغة السياسة المالية وتحمل عجز الميزانية مازالت مرهونة بتقلبات أسعار البترول.

– باعتبار أن النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الآخر لها، هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار البترول، حيث أدت المداخيل البترولية الضمة خلال طفرتي أسعار البترول الأولى والثانية إلى تنفيذ الجزائر لبرامج إنفاقية ضخمة و باهضة التكلفة تجسدت من خلال البرامج التنموية المعتمة خلال هذه الحقبة، إلا أن انحسار أسعار البترول ومن ثم العائدات المتأتية منه منذ 1986 وحتى أواخر التسعينات من القرن الماضي قد أدى إلى إتباع الجزائر لسياسة إنفاقية تميزت بالانكماش، ومع عودة أسعار البترول للارتفاع مع بداية القرن الحالي تمكنت الجزائر من تحويل توجهات سياستها المالية نحو توسيع الانفاق العام والتي تجسدت بوجه الخصوص من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (1971– 2014).

– ومن خلال الدراسة القياسية: بداية تم استنتاج أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفرق الأول لكل منها متكامل من الدرجة الصفر، وبالتالي يوجد خطر التكامل المشترك (المتزامن)، مما يضمن وجود علاقة على المدى الطويل، وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية؛ التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوى ولكنها تصبح مستقرة (ساكنة) بعد إجراء الفرق الأول، كما سمحت لنا هذه النتيجة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةِ ARDL.

– ومن خلال بناء نماذج الانفاق العام، تبين لنا ان النفقات العامة مرنة للناتج المحلي الإجمالي في المديين الطويل والقصير؛ إذ قدرت المرونة في المدى الطويل بـ (1.011) وفي القصير قدرت بـ (0.563)، أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% تودي إلى زيادة بـ 1.011% و0.563% في المديين على الترتيب، أما بالنسبة لأسعار البترول فنجد أن حجم النفقات العامة غير مرن بالنسبة لأسعار البترول؛ حيث أن الزيادة في أسعار البترول بـ 1% تودي إلى زيادة قدرها 0.11% في المدى الطويل.

– أما نفقات التجهيز، فتحدد بشكل كبير اعتمادا على معدلات النمو للأعوام السابقة، وأيضا تشكل مستوى أسعار البترول للسنوات السابقة محفزا لزيادة حجم الإنفاق، وقد جاءت نفقات التسيير قوية المرونة للناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير؛ إذ قدرت المرونة في المدى الطويل بـ (1.33) وفي القصير قدرت بـ (-2.27)، أما بالنسبة لأسعار البترول فنجد أن حجم نفقات التسيير مرن بالنسبة لأسعار البترول في المدى القصير، وتتأثر قيمة نفقات التسيير بأسعار البترول للسنتين السابقتين؛ حيث أن الزيادة في أسعار البترول بـ 1% للفترة السابقة تودي إلى انخفاض نفقات التسيير بـ 0.46% في المدى الطويل وزيادة قدرها 1.05 % في المدى القصير، ويمكن تبرير ذلك بالتوسع في الانفاق الاستثماري عند زيادة أسعار البترول وكان هذا على حساب نفقات التسيير، لكن يبقى الشيء المؤكد أن البترول ومن ثم أسعاره تلعب دورا مهما في الاقتصاد الجزائر بحكم تبعيته لقطاع المحروقات

ومما سبق واعتمادا على نتائج الدراسة القياسية تم إثبات أن هناك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات أسعار البترول وحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر أي أن الصدمة التي تصيب الإنفاق الحكومي في الجزائر تعود بالأساس لتقلبات أسعار البترول (**الفرضية الثالثة**).

ثانيا– صعوبات الدراسة:

صادفتنا عند إعدادنا للأطروحة العديد من الصعوبات، والتي تطلبت منا العمل على تذليلها بما لا يؤثر على نتائج الدراسة، وخاصة تلك الصعوبات المتعلقة تضارب الإحصائيات المقدمة من طرف المؤسسات المختصة الوطنية والدولية، بالإضافة إلى قلة المصادر المتخصصة في الاقتصاد البترولي .

ثالثا– أفاق الدراسة

إن البحث في موضوع تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام، كون الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن هذا المنطلق ارتأينا تقديم بعض المواضيع لبحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

- ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول.
- سياسات التنويع الاقتصادية ودورها في الحد من تقلبات أسعار البترول.
- آليات توطين الفوائض البترولية في البلدان العربية.
- حوكمة النفقات العامة كآلية للحد من عجز الميزانية العامة.
- سبل تنويع الاقتصاد الجزائري.
- ترقية الاستثمار في الطاقات النظيفة كبديل لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

المراجـــع

❖ المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب باللغة العربية

1- أحمد زكي يماني وآخرون(2000)، المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

2- أحمد شيخي (2012)، طرق الاقتصاد القياسي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.

3- أحمد عبد السميع طبية (2007)، مبادئ الإحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، عمان.

4- بول هيرست، وغراهام طومسون (2001)، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت.

5- جهاد الخصاونة (1999)، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل، عمان.

6- حسين القاضي (2001)، محاسبة البترول، الدار الدولية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، الطبعة الأولى.

7- حسين عبد الله (2009)، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة.

8- دحماني محمد ادريوش (2013) ، الاقتصاد القياسي، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، غير منشور، 2013.

9- ديدي يحي (2010)، المالية العمومية، دار الخلدونية، الجزائر.

10- راشدي البراوي (1968)، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1.

11- رضا عبد الجبار الشمري (2014)، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، دار صفاء، الأردن.

12- زمن راوي سلطان الجبوري (2010)، واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

13- زين العابدين ناصر(2001)، مبادئ علم المالية العامة، جامعة عين شمس، القاهرة.

14- السواعي خالد محمد، علي داوود (2013)، " الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج EViews7، دار المسيرة، الأردن.

15- سوزي عدلي ناشد (2006)، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

16- السيد متولي عبد القادر (2011)، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

17- ضياء مجدي الموسوي (2005)، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

18- الطاهر الزيتوني (2011)، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 139، خريف 2011، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت.

19- عادل العلي(2002)، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.

20- عبد القادر سيد أحمد()، الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها،ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

21- عبد القادر محمد عطية (2004)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكتبة القاهرة للنشر، مصر.

22- عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة (1999)، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

23- عصام بشور(1984)، المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة جامعة دمشق، دمشق.

24- علي زغدود (2005)،المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.

25- علي لطفي، التنمية والطاقة (2010)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر.

26- فتحي محمد ابو عيشة (2004)،الجغرافية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية.

27- فؤاد عبد المنعم البكري (2004)، التنمية السياحية في مصر و الوطن العربي: الاستراتيجيات – الأهداف- الأولويات ، ط1، عالم الكتب ، مصر.

28- قصي عبد الكريم إبراهيم (2010)، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.

29- لوركان ليوفز(2008)، الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول.

30- مايكل لينش(2005)، البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى.

31- مجدي محمود شهاب (1999)، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.

32- مجدي محمود شهاب (1999)، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.

33- محمد أحمد الدوري (1983)، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

34- محمد جمال ذنيبات (2003)، المالية العامة والتشريع المالي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

35- محمد حلمي مراد(2002)، مالية الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة.

36- محمد خالد المهايني (2006)، المالية العامة، الطبعة الثانية، مطبعة الداودي، دمشق،

37- محمد خيتاوي (2010)، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار رسلان، سوريا.

38- محمد عبد الله العربي (1984)، نفقات الدولة، الكتاب الأول، القاهرة.

39- ممدوح سلامة (سبتمبر 2015)، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولة، بيروت.

40- منى مصطفى البرادعي (1993)، السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،.

41- مولود حشمان، (2002) نماذج وتقنيات التنبؤ قصير المدى، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر.

42- نبيل جعفر عبد الرضا (2001)،اقتصاد النفط ، دار إحياء التراث العربي بيروت .ط1.

43- نواف نايف اسماعيل (1981)، تحديد أسعار النفط الخام في السوق العالمية، دار الرشيد للنشر، بيروت.

44- وليد عبد الحميد عايب(2010) ، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت (لبنان)، الطبعة الأولى.

ثانيا: الرسائل والأطروحات:

1- أمينة مخلفي(2013) ، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.

2- بختي فريد(2005)، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر، رسالة ماجستير إقتصاد وإحصاء تطبيقي،المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر.

3- بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى منظمة للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، 2007-2008.

4- داود سعد الله (2012)، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسية المالية (2000-2010)، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

5- سيدي محمد شوكري (2012)، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أطرحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر.

6- عبد الرزاق بوعزير(2005) ، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري ،دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000- 2004 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر

7- العمري علي(2008) ،دارسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دارسة حالة الجزائر 1970-2006، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المااجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي ،جامعة الجزائر 2007-2008.

8- قريمش مليكة ، دور الدولة في التنمية :حالة الجزائر الجزائر ،أطروحة دكتوراه .2012

9- مجدولين دهينة (2017)، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام إلى منظمة للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

10- موري سمية (2015)، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.

11- هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996-1997.

ثالثا: المجلات والملتقيات

1- احمد سلامي، انعكاس اثر صدمات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي حول ازمة النفط : سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14-15 اكتوبر 2017

2- أمين حواس، فاطمة (2016)، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد:25، العدد: 01، الجزائر.

3- أوابك (مارس 2015)، دراسة تطور خارطة السوق العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك.

4- أوابك (نوفمبر2015)، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء.

5- أوابك، التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء، نوفمبر 2015.

6- بارد عبد القادر (2017)، سياسات ومخططات الاصلاح الاقتصادي في قطاعي السياحة والزراعة كاستراتيجية بديلة للتنويع الاقتصادي ودعم النمو في الجزائر، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14- 15 أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر.

7- براهيم بلقلة(2013) ، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، عدد 12/ 2013، ورقلة.

8- بن بوزيان محمد و لخديمي عبد الحميد (2012)، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر دراسة تحليلية اقتصادية وقياسية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد2013/01

9- بن لحبيب بشير (2017)، الاستثمار في قطاع السياحة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14- 15 أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر.

10- بوالكور نور الدين، صوفان العيد (2017)، أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980- 2016)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني.

11- بوش فاطمة الزهراء (2017)، حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريعية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر.

12- بوشويشة رقية، السياحة و متطلبات تنميتها بالجزائر، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الاغواط، العدد 53،أفريل 2017.

13- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية مقاربة نقدية، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم اثار الاستثمارات العامة، جامعة سطيف .

14- جاب الله مصطفى (جوان 2016)، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة، وميزان المدفوعات،- حالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد التاسع، جامعة الوادي.

15- جلولي نسيمة (2019)، منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية،يوم 2019/11/14، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر.

16- حاكمي بوحفص (2016)، أعراض المرض الهولندي (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 11، ديسمبر 2016، الجزائر.

17- حمد ديبش (2014)، الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط، .بحوث اقتصادية، العدد 25.

18- حمزة بن الزين، أمال رحمان، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية: حالة الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2017/12

19- خالد بن ناصر الخاطر (2016)، تحديات أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 07 نوفمبر 2015، الدوحة.

20- خالد بن ناصر الخاطر(2015)، تحديات أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 07 نوفمبر 2015، الدوحة، 2016.

21- دحماني محمد ادريوش، ناصور عبدالقادر، "دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة"،الملتقى الدولي لجامعة سطيف1، 12 مارس2013 .

22- رضا جاوحدو (2017)، النهوض بقطاع الفلاحة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14- 15 أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر.

23- روبرت واينر (2006)، تقلب أسعار النفط:العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

24- عبد الستار عبد الجبار موسى (2015)، التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 18، العراق.

25- علي رجب (2012)، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوابك، المجلد 38، العدد 141، الكويت.

26- عماد الدين محمد (2013)، العوامل التي أثرت على تقلبات على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد01، فلسطين.

27- عنترة بن مرزوق (2017)، واقع التنمية السياحية في الجزائر في ظل تحديات الراهن الاقتصادي، ورقة في الملتقى الدولي حول أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي يومي 14- 15 أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر.

28- فطيمة سالمي، سياسيات التنمية في الجزائر بعد الاستقلال ومخلفاتها الاقتصادية والاجتماعية . ملتقى الاغواط.

29- قطوش رزق و بن لوكيل رمضان، تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر-مقاربة تحليلية- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، الجزائر.

30- كربالي بغداد (2005)، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة .

31- كوثر عباس الربيعي (2008)، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة الدراسات الدولية، عدد جويلية، جامعة بغداد، العراق.

32- لحسن دردوري (2014) ، سياسة الميزانية العامة في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

33- مايح شبيب ألشمري (2010)، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق.

34- محمد زيدان و محمد يعقوبي، الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14- 15 فيفري 2012،

35- محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، عدد 10/ 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

36- مخلوفي عبد السلام، موري سمية، "أثر سياسة الإنفاق العام على أداء الاقتصاد الجزائري (2001-2009) دراسة قياسية وتحليلية"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية والإقليمية في الجزائر، جامعة أدرار، 7- 8 نوفمبر 2013.

37- مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة أزمة الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، 14 ماي 2015، قسنطينة.

38- منتدى الأعمال الفلسطيني (2015)، تقلبات أسعار النفط عالميا، فلسطين.

39- نبيل مهدي الجنابي . العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار.2015

رابعا: القوانين والتقارير

1- التقرير السنوي لبنك الجزائر، أعداد مختلفة

2- الجريدة الرسمية، السنة 25، العدد 35 الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986

3- الجريدة الرسمية، العدد 48 بتاريخ 30 جويلية 2006.

4- **الديوان الوطني للإحصائيات،الحوصلة الإحصائية 1962-2011**

5- قانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية ، الجريدة الرسمية، عدد 35 الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

6- قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2000.

7- الامر 74-68 المؤرخ في 1974/06/24 يتضمن المخطط الرباعي الثاني .الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 52 الصادرة بتاريخ 1974/06/28.

8- القانون رقم 80-11 المؤرخ في 1980/12/13 يتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، الجريدة الرسمية، عدد 51، الصادرة بتاريخ 1980/12/16

9- قانون رقم 84- 22 المؤرخ في 1984/12/24، يتضمن المخطط الخماسي 1985 – 1989، الجريدة الرسمية، العدد الأول، الصادرة بتاريخ 1985/01/02

خامسا: المواقع الإلكترونية

1- http://www.bank-of-algeria.dz /
2- www.bp.com/
3- www.ons.dz .
4- **http://www.dgpp-mf.gov.dz.**
5- www.opec.com .

❖ **المراجع باللغة الأجنبية**

1- Abderrahmane Mebtoul 1998, L'Algérie au troisième millénaire, Défis et potentialité, Edition Marinoor, Alger,.

1- Ahmed Zubaidi bahaarumshah and al (2009), The stability of money demand in China: Evidence from the ARDL model, Elsevier Economic systems, N33: www.elsevier.com

2- BP Statistical Review Of World Energy, 2005. 2008. 2013. 2017.

3- Damodar N. Gujarati 2004,Econométrie, Traduction de la 4éme édition américaine par Bernard Bernier, 1éme édition Paris.

4- Djenane Abdelmajid1997. , reformes économiques et agriculture en Algerie,thése pour le doctorat en science économiques, université Sétif.

5- Emeka, N, Kelvin uko(2016), Aoutoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol 5, No 4.

6- H.Berment, N.Ceylan, N.Dogan, (2010),The Impact Oil Price Shocks on the Economic Growth of selected MENA Countries, Energy Journal, vol. 31, No. 1. IAEE, January 2010.

7- Marc Ecriment1985, Indépendance politique et libération économique.

8- Olomola, Adejumo(2006), "oil Price Shock and Macroeconomic Activities in Nigeria", International Research Journal of Finance and Economics, Eurojournals Publishing, Inc.

9- Omar KHELIF 2005.Dynamiques des marchès et valorisation des hydrocarbures , (Alger : CREAD .

10- R-Bourbounnais 2006 ,Econométrie, 1985 5éme édition, DUNOD, Paris .

11- République Algérienne Démocratique et Populaire, Avril 2001« programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001- 2004",.

12- Sandrine LADIC 2002 , Valérie MIGNON, Econométrie Des séries Temporelles Macroéconomique et Financières Economica. paris

13- Toda,H,Fhilips C.B 1993, Vecteur autoregressions and causality , Econometric.

الملاحق

الملحق (2–1): الطلب العالمي على البترول/ تقديرات أوبك مليون برميل يوميا

Table 1.9

World oil demand outlook in the Reference Case

mb/d

	2012	2015	2020	2025	2030	2035
OECD America	23.7	23.9	23.7	23.2	22.6	21.9
OECD Europe	13.8	13.1	12.5	12.1	11.7	11.4
OECD Asia Oceania	8.5	8.3	8.0	7.8	7.4	7.1
OECD	**46.0**	**45.2**	**44.2**	**43.1**	**41.8**	**40.4**
Latin America	5.2	5.7	6.2	6.5	6.9	7.2
Middle East & Africa	3.4	3.5	3.9	4.4	4.8	5.3
India	3.7	4.0	5.0	6.2	7.6	9.3
China	9.7	10.8	12.7	14.4	16.0	17.5
Other Asia	7.2	7.6	8.6	9.5	10.3	11.0
OPEC	8.7	9.5	10.2	10.8	11.4	11.9
Developing countries	**37.8**	**41.1**	**46.6**	**51.8**	**57.0**	**62.1**
Russia	3.4	3.5	3.7	3.7	3.7	3.8
Other Eurasia	1.6	1.7	1.9	2.0	2.1	2.2
Eurasia	**5.0**	**5.3**	**5.5**	**5.7**	**5.8**	**6.0**
World	**88.9**	**91.6**	**96.3**	**100.7**	**104.6**	**108.5**

Source: Word Oil Outlook (2013), OPEC: www.opec.org

الملحق (3-1): توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 بعنوان كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.904.677.000
مصالح الوزير الأول	3.437.925.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	426.127.386.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	30.573.877.000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	للبيان
العدل	73.431.991.000
المالية	95.399.378.000
الطاقة	44.793.741.000
الصناعة والمناجم	5.349.818.000
الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري	254.253.914.000
المجاهدين	248.645.702.000
الشؤون الدينية والأوقاف	26.033.177.000
التجارة	20.527.754.000
النقل	11.218.880.000
الموارد المائية والبيئة	17.616.679.000
الأشغال العمومية	19.085.089.000
السكن والعمران والمدينة	21.302.786.000
التربية الوطنية	764.052.396.000
التعليم العالي والبحث العلمي	312.145.998.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.379.263.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	226.484.929.000
التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية	4.117.881.000
الثقافة	19.056.672.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	118.830.888.000
العلاقات مع البرلمان	243.408.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	379.407.269.000
الشباب والرياضة	37.181.458.000
الاتصال	19.369.240.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.875.224.000
المجموع الفرعي	**4.359.144.400.000**
التكاليف المشتركة	448.187.600.000
المجموع العام	**4.807.332.000.000**

المصدر: الجدول (ب) الملحق بقانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

الملحق(3– 2): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

الوحدة: ألف دينار جزائري

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	4.895.000	7.373.410
الفلاحة والري.....	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجية.....	14.904.700	36.223.667
النفقات الخاصة الاقتصادية والإدارية.....	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين.....	78.644.800	159.757.147
التكوين المهني والتمهين والثقافة.....	32.808.747	113.170.477
دعم الحصول على سكن.....	24.481.500	469.781.674
برامج مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**1.655.199.327**	**2.403.393.315**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات الحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	–	–
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**239.005.000**	**773.454.928**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**1.894.204.327**	**3.176.848.243**

المصدر: الجدول (ج) الملحق بقانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

الملحق (4-1): دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	AtLevel					
		PP	G	GE	GF	PIB
With Constant	t-Statistic	-1.6892	2.4745	1.9689	1.6979	2.8351
	Prob.	***0.4298***	***1.0000***	***0.9998***	***0.9995***	***1.0000***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0098	-0.2399	-0.4934	-0.6138	-0.6291
	Prob.	***0.5803***	***0.9901***	***0.9803***	***0.9732***	***0.9722***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7527	3.7744	3.1560	2.8360	4.2546
	Prob.	***0.3847***	***0.9999***	***0.9994***	***0.9985***	***1.0000***
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(PP)	d(G)	d(GE)	d(GF)	d(PIB)
With Constant	t-Statistic	-5.8537	-6.3947	-6.0455	-5.2908	-4.6683
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0005***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.8111	-7.5449	-6.8064	-5.9673	-5.6683
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0001***
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.8869	-5.8029	-5.6542	-4.7947	-3.7533
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0004***
		***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

	AtLevel					
		PP	G	GE	GF	PIB
With Constant	t-Statistic	-1.6023	0.8738	1.3887	4.2890	2.8351
	Prob.	***0.4732***	***0.9940***	***0.9986***	***1.0000***	***1.0000***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Constant &Trend	t-Statistic	-1.7915	0.2056	-0.1438	2.9563	-0.5856
	Prob.	***0.6923***	***0.9972***	***0.9923***	***1.0000***	***0.9751***
		n0	n0	n0	n0	n0

Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6743	0.9689	1.7202	4.5855	4.7004
	Prob.	***0.4194***	***0.9087***	***0.9772***	***1.0000***	***1.0000***
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(PP)	d(G)	d(GE)	d(GF)	d(PIB)
With Constant	t-Statistic	-5.8518	-2.3264	-1.8962	-5.2973	-4.6219
	Prob.	***0.0000***	***0.1692***	***0.3309***	***0.0001***	***0.0005***
		***	n0	n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.8225	-3.1085	-4.0377	-4.4049	-5.7349
	Prob.	***0.0001***	***0.1189***	***0.0152***	***0.0062***	***0.0001***
		***	n0	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.8967	-1.9402	-1.2896	1.8303	-3.7549
	Prob.	***0.0000***	***0.0511***	***0.1788***	***0.9818***	***0.0004***
		***	*	n0	n0	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. ImadeddinAlMosabbeh
College of Business and Economics
QassimUniversity-KSA

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	AtLevel					
		LNPP	LNG	LNGE	LNGF	LNPIB
With Constant	t-Statistic	-2.6265	-1.8481	-1.4652	-1.7386	-2.7520
	Prob.	***0.0952***	***0.3532***	***0.5419***	***0.4055***	***0.0734***
		*	n0	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3886	-1.6973	-2.6801	-1.2351	-0.3110
	Prob.	***0.3803***	***0.7361***	***0.2493***	***0.8908***	***0.9879***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5046	3.7772	2.7632	3.6811	4.3192
	Prob.	***0.8207***	***0.9999***	***0.9982***	***0.9999***	***1.0000***
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(LNPP)	d(LNG)	d(LNGE)	d(LNGF)	d(LNPIB)
With Constant	t-Statistic	-6.3059	-5.0450	-5.7547	-5.1880	-4.8093
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0003***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.5345	-5.3395	-5.8053	-5.3251	-5.4146
	Prob.	***0.0000***	***0.0004***	***0.0001***	***0.0004***	***0.0003***

		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.1768	-2.9669	-4.2527	-2.8614	-2.3234
	Prob.	***0.0000***	***0.0039***	***0.0001***	***0.0052***	***0.0211***
		***	***	***	***	**

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

	AtLevel					
		LNPP	LNG	LNGE	LNGF	LNPIB
With Constant	t-Statistic	-2.6263	-1.9294	-1.5133	-1.7655	-2.1945
	Prob.	***0.0953***	***0.3163***	***0.5179***	***0.3924***	***0.2111***
		*	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3726	-2.0741	-4.5264	-1.2351	-0.7962
	Prob.	***0.3883***	***0.5454***	***0.0041***	***0.8908***	***0.9582***
		n0	n0	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5434	2.4095	3.6102	2.3629	2.5186
	Prob.	***0.8297***	***0.9955***	***0.9998***	***0.9949***	***0.9966***
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(LNPP)	d(LNG)	d(LNGE)	d(LNGF)	d(LNPIB)
With Constant	t-Statistic	-6.3059	-5.1023	-4.6057	-5.1469	-4.8093
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0006***	***0.0001***	***0.0003***
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.5347	-5.3920	-4.7854	-5.3997	-5.4270
	Prob.	***0.0000***	***0.0003***	***0.0021***	***0.0003***	***0.0003***
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.1757	-3.0537	-4.1685	-1.8008	-2.6050
	Prob.	***0.0000***	***0.0031***	***0.0001***	***0.0685***	***0.0104***
		***	***	***	*	**

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. ImadeddinAlMosabbeh
College of Business and Economics
QassimUniversity-KSA

الملحق (4– 2): نتائج تقدير دالة الإنفاق العام

ARDL Bounds Test
Date: 03/03/20 Time: 23:31
Sample: 1975 2016
Included observations: 42
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.571231	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNG
Selected Model: ARDL(4, 3, 3)
Date: 03/04/20 Time: 00:25
Sample: 1971 2016
Included observations: 42

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNG(-1))	0.413677	0.136849	3.022865	0.0052
D(LNG(-2))	0.186469	0.117254	1.590297	0.1226
D(LNG(-3))	0.238277	0.101590	2.345488	0.0261
D(LNPP)	-0.085390	0.059174	-1.443026	0.1597
D(LNPP(-1))	-0.188442	0.056735	-3.321422	0.0024
D(LNPP(-2))	-0.080826	0.056444	-1.431970	0.1628
D(LNPIB)	0.563728	0.176574	3.192597	0.0034
D(LNPIB(-1))	0.317130	0.193923	1.635345	0.1128
D(LNPIB(-2))	-0.333021	0.204040	-1.632142	0.1135
CointEq(-1)	-0.899278	0.146206	-6.150743	0.0000

Cointeq = LNG - (0.1110*LNPP + 1.0112*LNPIB -1.6085)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPP	0.110964	0.036883	3.008556	0.0054
LNPIB	1.011203	0.012585	80.348679	0.0000
C	-1.608499	0.114523	-14.045209	0.0000

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNG(-1))	0.413677	0.136849	3.022865	0.0052
D(LNG(-2))	0.186469	0.117254	1.590297	0.1226
D(LNG(-3))	0.238277	0.101590	2.345488	0.0261
D(LNPP)	-0.085390	0.059174	-1.443026	0.1597
D(LNPP(-1))	-0.188442	0.056735	-3.321422	0.0024
D(LNPP(-2))	-0.080826	0.056444	-1.431970	0.1628
D(LNPIB)	0.563728	0.176574	3.192597	0.0034
D(LNPIB(-1))	0.317130	0.193923	1.635345	0.1128
D(LNPIB(-2))	-0.333021	0.204040	-1.632142	0.1135
CointEq(-1)	-0.899278	0.146206	-6.150743	0.0000

Cointeq = LNG - (0.1110*LNPP + 1.0112*LNPIB -1.6085)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPP	0.110964	0.036883	3.008556	0.0054
LNPIB	1.011203	0.012585	80.348679	0.0000
C	-1.608499	0.114523	-14.045209	0.0000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

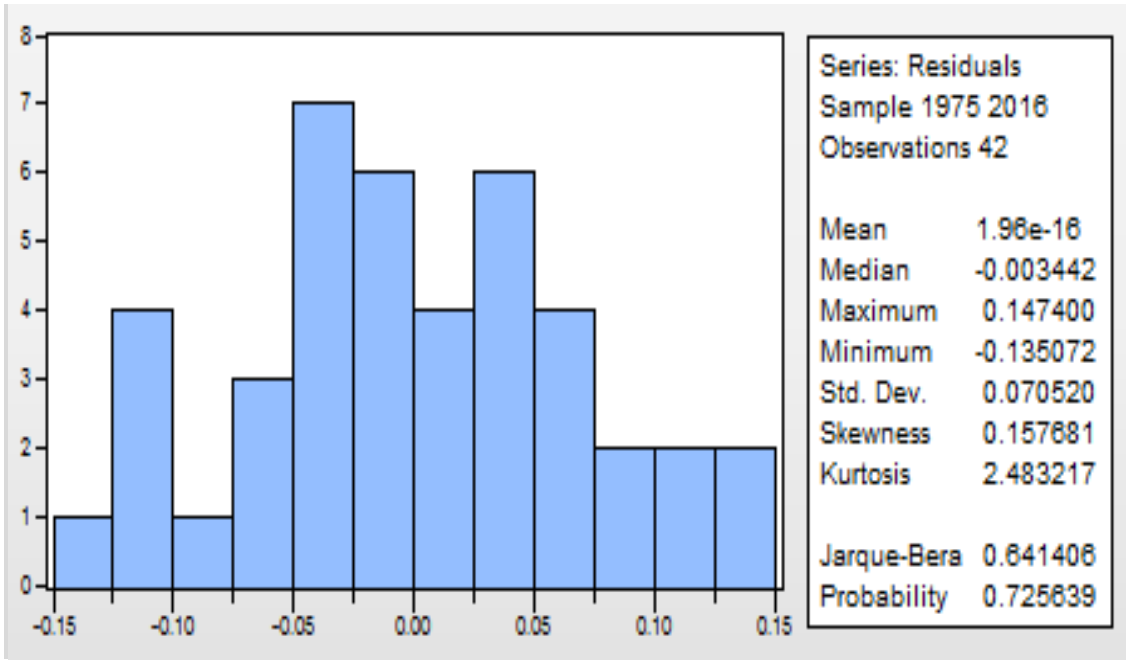
F-statistic	0.748625	Prob. F(2,27)	0.4826
Obs*R-squared	2.206687	Prob. Chi-Square(2)	0.3318

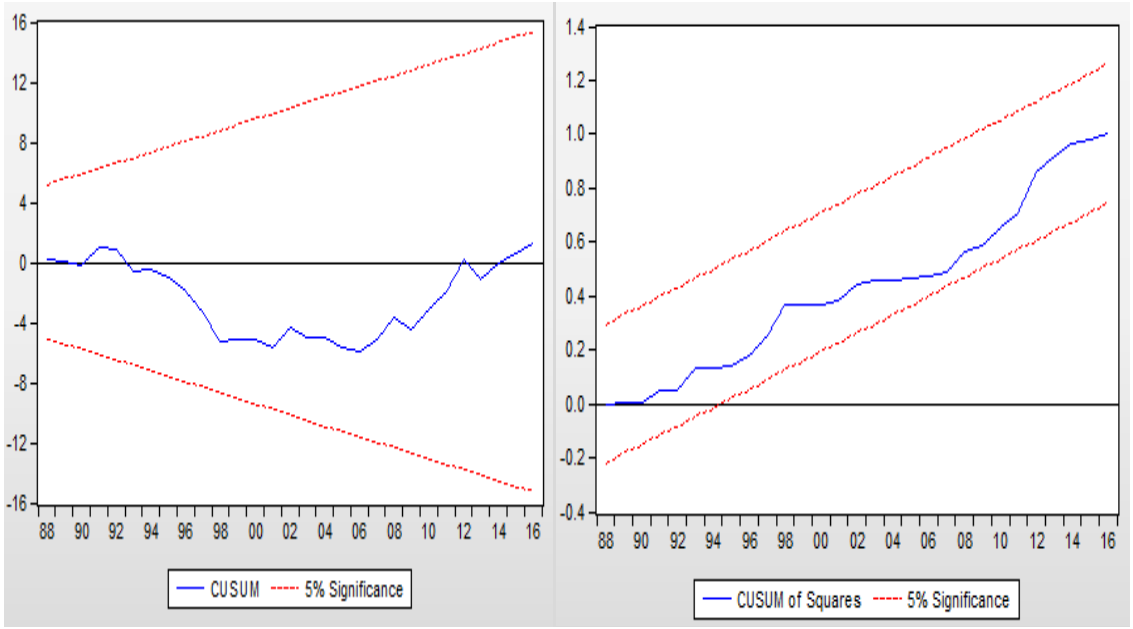
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.773111	Prob. F(12,29)	0.1017
Obs*R-squared	17.77437	Prob. Chi-Square(12)	0.1227
Scaled explained SS	6.284437	Prob. Chi-Square(12)	0.9011

Ramsey RESET Test
Equation: EQ03
Specification: LNG LNG(-1) LNG(-2) LNG(-3) LNG(-4) LNPP LNPP(-1) LNPP(-2) LNPP(-3) LNPIB LNPIB(-1) LNPIB(-2) LNPIB(-3) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.713039	28	0.0978
F-statistic	2.934502	(1, 28)	0.0978


Series: Residuals
Sample 1975 2016
Observations 42
Mean 1.96e-16
Median -0.003442
Maximum 0.147400
Minimum -0.135072
Std. Dev. 0.070520
Skewness 0.157681
Kurtosis 2.483217
Jarque-Bera 0.641406
Probability 0.725639


CUSUM
5% Significance
CUSUM of Squares
5% Significance

ملحق (4– 3): نتائج تقدير دالة نفقات التجهيز

DependentVariable: LNGE
Method: Least Squares
Date: 02/25/20 Time: 23:08
Sample: 1971 2016
Includedobservations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.592987	0.155248	-16.70224	0.0000
LNPIB	0.954171	0.032047	29.77413	0.0000
LNPP	0.235713	0.074074	3.182146	0.0027

R-squared	0.984740	Meandependent var	4.834544
Adjusted R-squared	0.984030	S.D. dependent var	2.141709
S.E. of regression	0.270652	Akaike info criterion	0.287029
Sumsquaredresid	3.149861	Schwarz criterion	0.406288
Log likelihood	-3.601661	Hannan-Quinn criter.	0.331704
F-statistic	1387.402	Durbin-Watson stat	0.896628
Prob(F-statistic)	0.000000		

ARDL Bounds Test
Date: 03/01/20 Time: 20:10
Sample: 1975 2016
Included observations: 42
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	11.39568	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNGE
Selected Model: ARDL(4, 1, 3)
Date: 03/01/20 Time: 20:19
Sample: 1971 2016
Included observations: 42

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGE(-1))	0.424740	0.113969	3.726800	0.0008
D(LNGE(-2))	0.380066	0.118810	3.198942	0.0032
D(LNGE(-3))	0.385209	0.124943	3.083085	0.0043
D(LNPIB)	0.418598	0.216337	1.934935	0.0622
D(LNPP)	-0.033668	0.093171	-0.361352	0.7203
D(LNPP(-1))	-0.329515	0.098051	-3.360662	0.0021
D(LNPP(-2))	-0.219184	0.086115	-2.545257	0.0161
CointEq(-1)	-1.012850	0.143247	-7.070641	0.0000

Cointeq = LNGE - (0.9103*LNPIB + 0.3896*LNPP -2.8618)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB	0.910293	0.019994	45.528797	0.0000
LNPP	0.389589	0.054174	7.191393	0.0000
C	-2.861801	0.151369	-18.906115	0.0000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.804563	Prob. F(2,29)	0.4570
Obs*R-squared	2.207945	Prob. Chi-Square(2)	0.3316

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

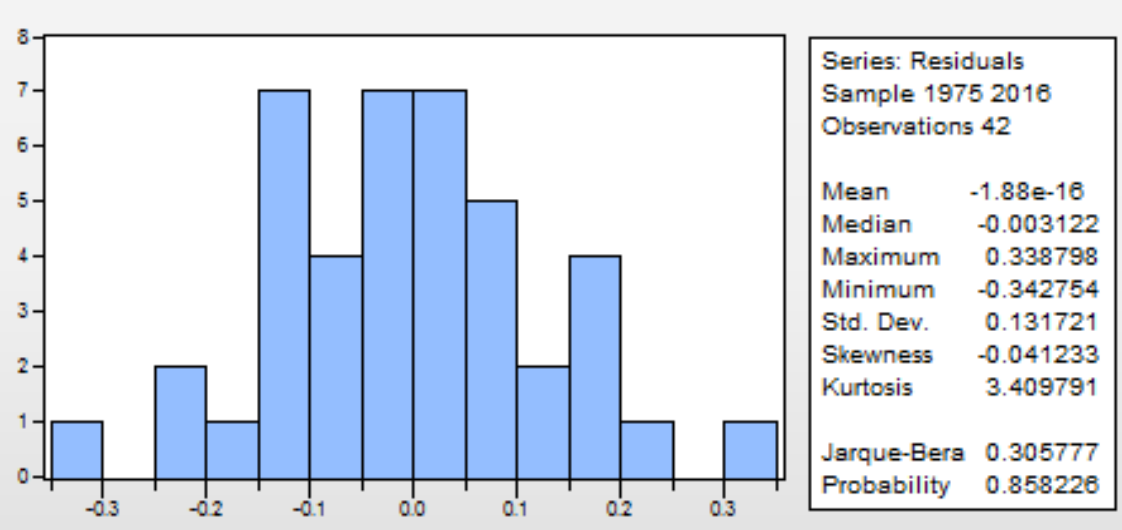
F-statistic	0.682648	Prob. F(10,31)	0.7321
Obs*R-squared	7.579666	Prob. Chi-Square(10)	0.6698
Scaled explained SS	4.975358	Prob. Chi-Square(10)	0.8928

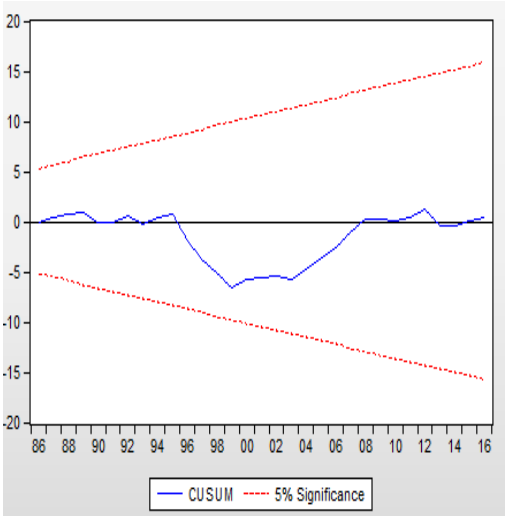
Ramsey RESET Test
Equation: EQ01
Specification: LNGE LNGE(-1) LNGE(-2) LNGE(-3) LNGE(-4) LNPIB LNPIB(-1) LNPP LNPP(-1) LNPP(-2) LNPP(-3) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

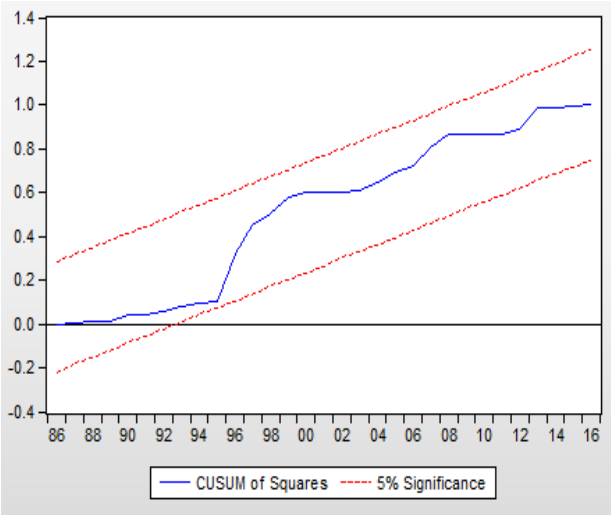
	Value	df	Probability
t-statistic	1.167759	30	0.2521
F-statistic	1.363661	(1, 30)	0.2521

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.030930	1	0.030930
Restricted SSR	0.711371	31	0.022947
Unrestricted SSR	0.680441	30	0.022681







ملحق (4-4): نتائج تقدير دالة نفقات التسيير

Dependent Variable: LNGF
Method: Least Squares
Date: 03/01/20 Time: 21:57
Sample: 1971 2016
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB	1.078942	0.014707	73.36077	0.0000
LNPP	-0.082958	0.033995	-2.440319	0.0189
C	-1.864478	0.071248	-26.16883	0.0000

R-squared	0.996834	Mean dependent var	5.417882
Adjusted R-squared	0.996687	S.D. dependent var	2.158026
S.E. of regression	0.124211	Akaike info criterion	-1.270684
Sum squared resid	0.663415	Schwarz criterion	-1.151424
Log likelihood	32.22572	Hannan-Quinn criter.	-1.226008
F-statistic	6770.207	Durbin-Watson stat	0.855707
Prob(F-statistic)	0.000000		

Dependent Variable: LNGF1
Method: Least Squares
Date: 03/02/20 Time: 23:06
Sample: 1971 2016
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.571281	0.475293	-9.617820	0.0000
LNPIB	1.271515	0.098112	12.95982	0.0000
LNPP	-0.242226	0.226777	-1.068124	0.2914

R-squared	0.900817	Mean dependent var	3.549389
Adjusted R-squared	0.896204	S.D. dependent var	2.571910
S.E. of regression	0.828604	Akaike info criterion	2.524844
Sum squared resid	29.52313	Schwarz criterion	2.644104
Log likelihood	-55.07142	Hannan-Quinn criter.	2.569520
F-statistic	195.2706	Durbin-Watson stat	0.749495
Prob(F-statistic)	0.000000		

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LNGF1
Selected Model: ARDL(1, 2, 2)
Date: 03/03/20 Time: 20:55
Sample: 1971 2016
Included observations: 44

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIB)	-2.271432	1.028117	-2.209312	0.0336
D(LNPIB(-1))	-3.470520	1.085549	-3.197017	0.0029
D(LNPP)	1.055086	0.323210	3.264401	0.0024
D(LNPP(-1))	1.050077	0.383054	2.741328	0.0095
CointEq(-1)	-0.760251	0.130734	-5.815228	0.0000

Cointeq = LNGF1 - (1.3308*LNPIB -0.4679*LNPP -3.1664)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNPIB	1.330789	0.090460	14.711349	0.0000
LNPP	-0.467852	0.229528	-2.038325	0.0489
C	-3.166440	0.666068	-4.753927	0.0000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

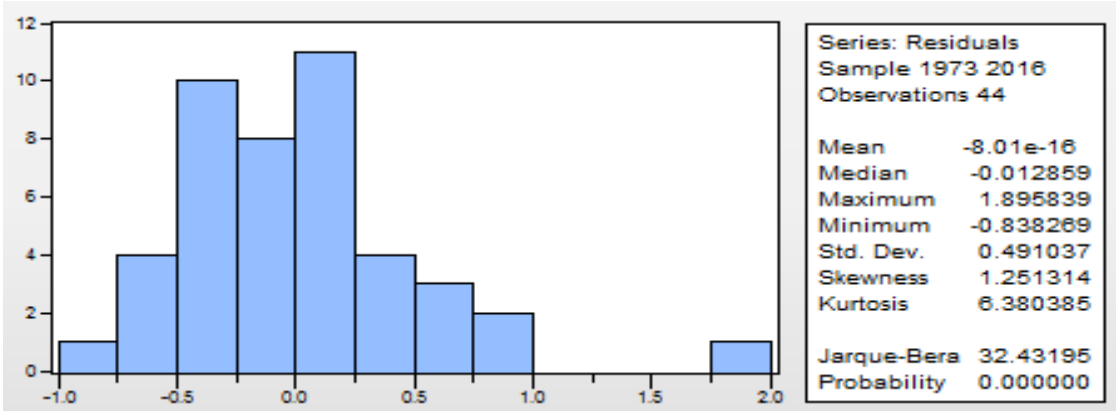
F-statistic	0.072156	Prob. F(2,34)	0.9305
Obs*R-squared	0.185967	Prob. Chi-Square(2)	0.9112

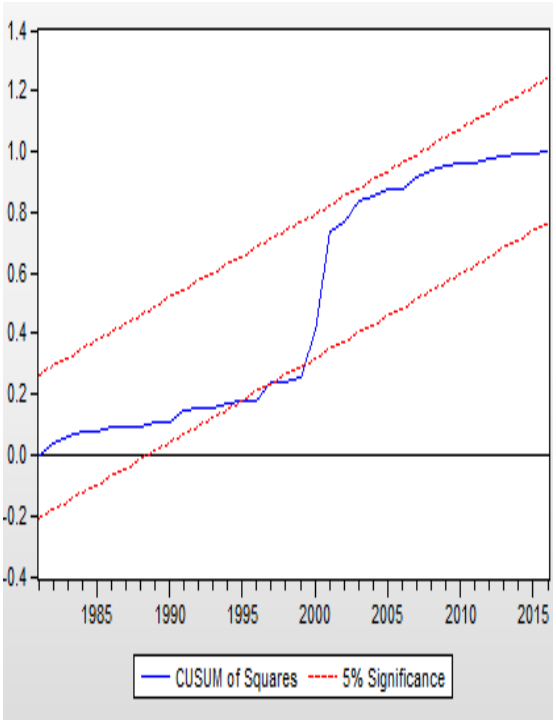
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

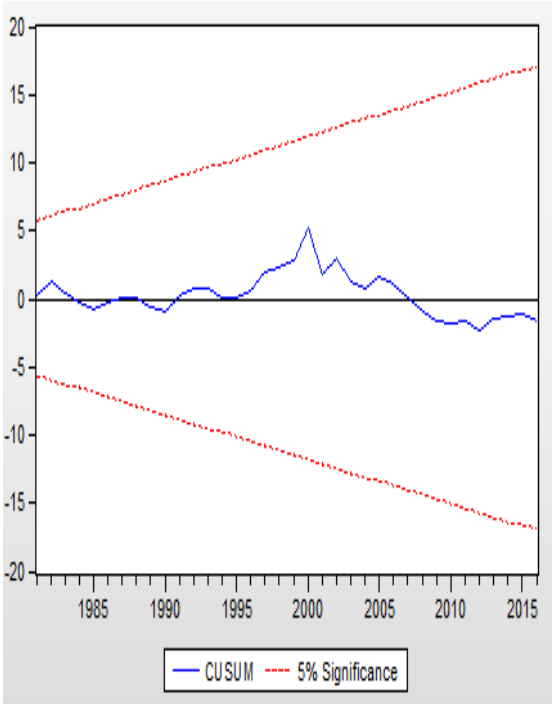
F-statistic	0.791021	Prob. F(7,36)	0.5996
Obs*R-squared	5.865460	Prob. Chi-Square(7)	0.5555
Scaled explained SS	10.56295	Prob. Chi-Square(7)	0.1589

Ramsey RESET Test
Equation: EQ02
Specification: LNGF1 LNGF1(-1) LNPIB LNPIB(-1) LNPIB(-2) LNPP LNPP(-1) LNPP(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.459908	35	0.6484
F-statistic	0.211516	(1, 35)	0.6484







" أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971- 2014 "

الملخص :
تهدف الرسالة إلى دراسة أثر تغيرات أسعار البترول الخام على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1971- 2014، ذلك لكون الدور الذي يلعبه البترول ومن ثم تطورات أسعاره في تحديد اتجاهات الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في الجزائر عبر ارتباط تمويل الإنفاق العام بإيرادات البترول الخاضعة لتغيرات أسعار البترول، حيث توصلت الدراسة أنه بارتفاع أسعار البترول اتبعت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية وفي حالة تراجع أسعار البترول يخفض الإنفاق العام وفق سياسة مالية صارمة، مما يدل على أن السياسة الإنفاقية المتبعة في الجزائر مسايرة للاتجاهات الدورية لأسعار البترول.

كلمات مفتاحية: سعر البترول، النفقات العامة، الجباية البترولية، السياسة المالية، الأوبك، أزمة بترولية، المرض الهولندي، المحروقات، علاقة، التكامل المشترك.

« L'impact des variations des prix du pétrole sur la politique des dépenses publiques en Algérie de la période 1971-2014 »

Résumé :
L'objectif de cette thèse est d'étudier l'impact des variations des prix du pétrole brut sur la politique des dépenses publiques de l'Algérie au cours de la période 1971-2014, En effet le pétrole et alors l'évolution de ses prix jouent un rôle majeur dans la détermination des tendances des dépenses publiques, courantes et d'investissement en Algérie, car le financement des dépenses publiques dépend des revenus pétroliers qui sont soumis aux variations des prix du pétrole à l'échelle mondiale, L'étude conclure que l'Algérie suit une politique de dépenses expansionniste quand le prix du pétrole augmentent, et une Politique financière stricte quand le prix baisse, ce qui signifier la dépendance permanente de politique financière algérienne aux Tendances des prix du pétrole.

Mots clés *:* prix du pétrole, dépenses publiques, Fiscalité pétrolière, politique financière, OPEC, Crise pétrolière, Maladie hollandaise, Hydrocarbures, Relation, Cointégration.

« Impact of crude oil prices fluctuation on the public expenditure policy in Algeria during the period 1971-2014 »

Abstract :
This research aims to study the impact of crude oil prices fluctuation on the public expenditure policy in Algeria during the period 1971-2014, this is because the role played by oil and then its price changes in determining the trends of public expenditure in both current and investment expenditure in Algeria by linking the financing of public expenditure with oil revenues which is subject to oil price schanges. This study concluded that,with high oil prices, Algeria followed an expenditure expansion policy, and in the case of falling oil prices, public spending is reduced in accordance with a strict fiscal policy, indicating that the fiscal policy adopted in Algeria is in line with the periodicity trends of oil prices.

Key words *: Oil prices, public expenditure, petroleum revenue tax, ,financial policy, OPEC, Oil crisis, Dutch disease, Hydrocarbons, Relationship, Cointégration.*